نوور عيني

المحاضره الأولى

مفهوم علم الاجتماع التطبيقي :

علم الاجتماع التطبيقي هو استخدام المعرفة السوسيولوجية في حل المشكلات الاجتماعية إذ يدرس هذا العلم مدى إمكانية وضع حقائق علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية في مجال التطبيق العملي ومحاولة الارتقاء بالنظم والأوضاع القائمة ومحاولة معالجة المعتل منها. ويدخل في إطار هذا العلم الدراسات المتعلقة بالتنظيم والتنسيق والمسح الاجتماعي والرقابة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والهندسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، وما إلى هذا من الأمور التي ينطوي عليها الإصلاح الاجتماعي.

الخلفية التاريخية لعلم الاجتماع التطبيقي :

هل هناك أسباب تاريخية وحاجات مجتمعية وتطورات ثقافية لنشوء علم الاجتماع التطبيقي؟

- إن علم الاجتماع لا يثمر ثمرات معرفية ومنهجية ونقدية إلا في مجتمع يفعم بالمشاكل والأزمات المستعصية والمعضلات المتعسرة الحلول بمعنى أن علم الاجتماع لا يكون علماً مهماً ومتبوئاً مكانة معرفية مرموقة في المجتمعات البدائية أو البدوية أو الريفية أو الدينية أو التقليدية المحافظة التي تقل فيها المشكلات الاجتماعية كماً ونوعاً.

- تلك المجتمعات لا تحتاجه مثلما يحتاجه المجتمع الحضري أو الصناعي أو المعلوماتي. إن تكاثر المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الغربية التي خلفتها التحولات والتغيرات المادية والبيئية والاجتماعية، هي التي أفرزت حاجات تطبيقية في علم الاجتماع، واستدعت نشوء مثل هذا العلم لحل المشكلات.

- يعد عالم الاجتماع أميل دوركهايم –الذي كتب عن ظاهرة الانتحار في نظام تقسيم العمل- حسب رأي كولدنر عالم اجتماع تطبيقياً تقليدياً.

- في المجتمعات الأوربية، لم يكن لدى علماء الاجتماع التطبيقي)التقليديين (نظرية اجتماعية مناسبة تخدم أهدافهم التطبيقية، رغم دراساتهم لوقائع وظواهر حية مثل: الديمقراطية، حالة السجناء، الانتحار، التفكك الاجتماعي. لم يعتمد التطبيق قديماً على الوثائق التاريخية أو دراسة الماضي أو ما يقدم المؤرخون. بل كان الباحث في أوربا يقوم بدراسة الحدث بنفسه، فيجمع المعلومات عنها.. و لم يهتم بدراسة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وكذلك لم يهتم بدراسة وحدات اجتماعية صغيرة الحجم. لم يكن هدف الباحث إرضاء الساسة أو أصحاب القرار، أو تلبية حاجات المجتمع إنما كان هدفه تقليد العلوم الصرفة والفلسفة في بناء اختصاصه، لإرساء مقاليد العلم فيه، وليصبح الباحثون الأوائل رواداً فيه وليس لخدمة وإرضاء المدراء وصناع السياسة الاجتماعية. لكن بعد تحقيق هدف الباحثين في إرساء القواعد العملية لتأسيس علمهم، جنح بعضهم نحو خدمة المجتمع المحلي، من خلال إسهامهم بدراسة معاناة وهموم ومشاكل المجتمع الأوربي.

- كان ذلك بالاشتراك مع زملائهم في اختصاصات أخرى وبتوجيه صناع السياسة الاجتماعية والمسئولين الإداريين في المنطقة والإقليم.هذا ما كان الحال عليه لعلم الاجتماع التطبيقي في أوربا لكن الحال كان مختلفاً في المجتمع الأمريكي تماماً كما يختلف في نشأته وتركيبته عن أوربا.

- إن وجود بعض المشكلات التي أوجدها المجتمع الصناعي المتقدم تقنياً ومادياً في أمريكا ذات القوميات والأعراق المتعددة والمتنوعة ثقافياً ولغوياً ودينياً، كانت تتطلب الإصلاح، وتحسين الوضع الاجتماعي، وهذا استدعى بدوره تطبيق مناهج علمية : كالمسح الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع : كمشكلة الرواتب وظروف السكن الصحية والإسكاني ومشكلة العلاقات الأسرية وغير ذلك، بهدف إيجاد الحلول المناسبة.

- وهذا كان سبباً مهماً لتأسيس قسماً خاصاً بالمسوحات الاجتماعية وجمع المعلومات في مؤسسة راسل سيج عام 1912م.

- ففي عام 1928 استطاع رئيس قسم المسوحات أن يقيم أكثر من) » شيلبي هاريسون « 2000 (مسح اجتماعي على الصعيدين الوطني والمحلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تزايد عددعلماء الاجتماع في أمريكا، وتأسس في عام 1923 م مجلس البحوث للعلوم الاجتماعية الذي ركز على المناهج البحثية وشروط تطبيقها والالتزام بها.

- وعليه أصدر هذا المجلس أول مؤلف علمي حول مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ل ستيوارترايس، تضمن أعمال بحثية نموذجية لعدد من العلماء حول مفاهيم البحث الاجتماعي وموضوعات بحثية كالتغير الثقافي ومفاهيم البحث الاجتماعي.

- تبع ذلك تجارب منهجية عديدة في بريطانيا واستخدم المسح الاجتماعي في البحوث التطبيقية التسويقية في جميع المجالات:)الاتصالات وغيرها(، وجميعها التزمت بالمعايير ووسائل البحث الاجتماعي في دراسة شتى الموضوعات كالاتجاهات والميول الاجتماعية حتى الانتخابات الرئاسية وجاءت هذه موازية لاستخدام العينات والمقاييس التي تم استخدامها بشكل مكثف من قبل التربويين في تصنيفاتهم التربوية واختباراتهم النظرية. القياس « وفي منتصف القرن العشرين صدرت مجلة بعنوان للبحوث عن » معهد جالوب « وتأسس .. » النفسي الرأي العام ... وتفوقا في مجال البحوث التطبيقية. وقد ركز كلاهما على الاهتمامات البحثية خاصة » التنبؤ « مشكلة ، ارتبطت هذه التطورات بالتزامها بمعايير ووسائل البحث الاجتماعي.

- تطور علم الاجتماع التطبيقي بشكل ملحوظ على يد عالم النفس الألماني كيرت ليون) عضو المدرسة الجيشطالتية(الذي استقر عام 1933 م في أمريكا بسبب » بحث الفعل « : طرحه لمصطلحات عديدة مثل وتركيزه على ربط ،» الهدف المنقول « » مستوى الطموح « البحوث الأكاديمية بالأحداث الاجتماعية. والاستفادة منها في الدراسات السلوكية ودراسات الجماعة .

- صاحب الابتكار الشهير » مارينو « اشتغل ليون مع عن القياس الاجتماعي }سوسيومتيرك{ في دراسة الجماعة الصغيرة الذي تبناه السلوكيون، ثم في موضوع دينامية الجماعة.

- بهذا توجه اهتمام الباحثين في المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية نحو دراسة المشكلات والأزمات الاجتماعية والأمراض النفسية من الإدمان على المخدرات إلى التشرد والبطالة والتفكك الأسري التي أنتجتها الحرب.

- وعقد أول مؤتمر لمجلس البحوث عام 1948 م ضم علماء من تخصصات عدة، حدد فيه تركيبته المتضمنة السلوك الواقعي والمعرفة الاجتماعية النظرية ومناهجه التطبيقية.

- وقد اتخذ دعاة علم الاجتماع التطبيقي منطلقاً تخطيطياً يشبه عمل المهندس)المتنور الاجتماعي(، حيث قسم الأمريكي كولدنر أو بالأحرى ميز بين نوعين من العمل التطبيقي في حقل علم الاجتماع:

1- العمل العيادي :

ويقتضي تحديد وتشخيص ومتابعة دوافع المراجع وأثر المؤثرات الاجتماعية عليها: بمعنى دراسة مشكلة المبحوث وهو في بيئته وجماعته وأسرته ومدرسته)أي المبحوث يذهب إلى الباحث الاجتماعي وليس العكس(

2- الهندسة الاجتماعية :

المهندس الاجتماعي يساهم مع متخصصين في حقول طبيعية وهندسية وسلوكية ومهنية لمعالجة وتأهيل وتوجيه المشكلة الاجتماعية وهي في واقعها ومحيطها الاجتماعي .

- من خلال هذه اللمحة السريعة نستنتج مجموعة من العوامل المختلفة والمتراكمة التي ساهمت في دعم نشوء علم

الاجتماع التطبيقي:

1- تحسين الوضع الاجتماعي وتطلبه لإقامة مسوحات اجتماعية
2- وجود مشاكل صحية أو سكنية أو أسرية تتطلب إقامة مسوحات اجتماعية
3- ظهور مؤسسات تهتم وتقوم بالمسوحات
4- نشوب حرب عالمية أولى أفرزت مشاكل اجتماعية متنوعة ومتكاثرة
5- أزمة اقتصادية عالمية 1930 وما أفرزته من مشاكل اجتماعية متعددة
6- نشوب حرب عالمية ثانية وما تركت وأنتجت من أزمات ومشاكل جديدة
7- انتباه بعض علماء الاجتماع لأهمية الجانب التطبيقي في علم الاجتماع.

- بالطبع هذا الفرع التخصصي لعلم الاجتماع التطبيقي قد نشأ نتيجة تزاوج أحداث كونية وليست محلية أو إقليمية، سياسية واقتصادية وجغرافية وليس اجتماعية وحسب، وهذا ما يجعل المطالبة بوجود حاجة ملحة وضرورية من اجل معالجة ما أفرزته هذه الأحدث الكونية

- وقد يعتقد البعض بأن علم الاجتماع التطبيقي يعني مناهج البحث الإحصائية الرقمية، إلا أن هذا الاعتقاد ليس في محله، لأن علم الاجتماع التطبيقي ينطوي على تضافر وتكامل اختصاصات من خارج وداخل الجامعة من أجل دراسة ومعالجة آثار مشكلة اجتماعية واحدة.

- ولأن معالجة كل مشكلة تتباين مع معالجات المشاكل الأخرى، فإن التطبيقي لا يستطيع أن يقدم منهجاً واحداً لكل المشاكل ، أو طرحاً واحداً يتناسب مع الكل، لاسيما وأن عمله لا يكون مستقلاً بذاته، بل متفاعلاً مع اختصاصات عديدة مثل :)الاقتصاد والسياسة والتخطيط الحضري والصحة العامة والإدارة وعلم النفس والهندسة(؛ لذلك لا يخضع مباشرة لكل متطلبات علم الاجتماع العام كالتأطير النظري والرجوع إلى أدبياته واستخدام مفاهيمه ومصطلحاته باستمرار.

- من هنا نشأ الخلاف بين علماء الاجتماع الأكاديميين)العام(والتطبيقيين، أي بسبب جنوح التطبيقي)جبراً(عن الالتزام الكامل بمرجعية الأصل في مفاهيمه ومصطلحاته ونظرياته.

- ذلك لأن علم الاجتماع التطبيقي يخضع لإشراف أصحاب القرار ممن ليس لهم دراية بعلم الاجتماع، والذين يركزون على تحقيق أهدافهم الخاصة بمواقعهم وعملهم، حتى ولو كان ذلك على حساب موضوعية علم الاجتماع ولهذا يرفض علم الاجتماع النظري قيام علم الاجتماع التطبيقي تحت إشراف غير علماء الاجتماع.

<u>مواضيع اهتمام علم الاجتماع التطبيقي :</u>

لكل حقل من حقول علم الاجتماع مادة اجتماعية يحددها هو لكي يستخدمها في بناء معرفته التخصصية: علم الاجتماع الريفي له مادته المتكونة من المجتمع القروي والمحلي (لجيرة – العشيرة- ومجالسهم التعاونية)

علم السكان (الديموغرافية) له مادته الاجتماعية لبناء معرفته السكانية (الوفيات- الولادات- الزيجات- الطلاق- حجم الأسرة- تنظيم النسل والزيادة السكانية)

- أما حقل علم الاجتماع التطبيقي فتكون مادته الاجتماعية في بناء معرفته التخصصية منسابة من التغير الاجتماعي وما يطرحه علم الاجتماع الهندسي)الهندسة الاجتماعية (وعلم الاجتماع العيادي من مشكلات اجتماعية حديثة ومعاصرة.

- في مجال مادته الاجتماعية الأولى في التغير الاجتماعي:

يهتم بالتغيرات الكمية والتغيرات الكيفية أو النوعية:

التغير الكمي: الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبه ، عدد المراكز الصحية،عدد الأسر ، أي التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن النوعية والأهداف.

التغير الكيفي: التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم المختلفة. والتحول في التزامهم بوسائل الضبط الاجتماعي ومعاييره. أي دراسة كل ما يفرزه التغير الاجتماعي من تحولات وتطورات سلوكية ومعيارية وقيمته في النسق الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو التربوي .

- لا يهتم علم الاجتماع التطبيقي بدراسة أسباب التغير الاجتماعي ولا بالصراعات الاجتماعية، إنما أهدافه تنطوي على التعرف على المستجدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل رفد وإثراء إحدى النظريات الاجتماعية.

- بمعنى آخر يحاول علم الاجتماع التطبيقي تجسير الواقع المستجد والحي بالنظرية الاجتماعية بفضل تطبيق مناهج البحث الاجتماعي في دراسته للأحداث الاجتماعية.

- ينتقي علم الاجتماع التطبيقي مفاهيمه من حقول علم الاجتماع المختلفة، والتي تمثل اهتماماته التطبيقية وأهدافه التي تساعده على فهم التحولات والتطورات والتغيرات الاجتماعية والمفاهيم التي ينتجها التغير ذاته. ويهتم علم الاجتماع التطبيقي بنتائج علم الاجتماع الهندسي والاجتماع العيادي.

- علم الاجتماع الهندسي : ينطوي على دراسة التنمية الإدارية في المعمل مثلاً والتي تقود لرفع كفاءة العامل والموظف أو المهني، معرفة الرضى الوظيفي عنده: عن الرواتب وساعات العمل . يتعامل مع مشكلة الجماعة ككل، أي مع الأداء الوظيفي أو مشكلة الأجور. يهتم به صناع القرار وواضعي السياسة الاجتماعية لاحتواء المشاكل، يستخدم الباحث تقنيات منهجية تتعامل مع الإحصاءات والارتباطات بين المتغيرات مثل العينات والاستبانات والمقابلات وتصميم البحوث التجريبية لجمع المعلومات عن المبحوثين .

- علم الاجتماع العيادي: يدرس المشكلة الاجتماعية كما يعيشها المبحوث)العامل مثلاً(بعيدا عن الضغوط القيمية والأحكام العرفية يتعامل مع أفراد الجماعة بشكل مباشر يهتم بمعرفة دور الفرد في المجتمع ومعرفة معوقات أدائه. يحصل العيادي على المعلومات من المبحوث من خلال المقابلات المباشرة، بدون أن يخضع لأي قيود قيمية

- كل تغير اجتماعي يواجه مقاومة من قبل الأفراد وعدم قبول التجديد فتعرقل انتشاره لكن ليست ذات نوع واحد ودافع واحد، هناك نوعين من المقاومة:

1- المقاومة الصامتة : تعبر عن رفض الفرد الذاتي للتغير الذي يخضع لمؤثرات حسية وذوقية ومزاجية خاصة به لا تتدخل فيها ثقافته الاجتماعية أو أنساقه البنائية بل تدخله الشخصي

2- المقاومة الصارخة: تعبر عن رفض أحد عناصر الثقافة الاجتماعية لقبول التغير. وهي لا تخضع للمؤثرات الفردية الذاتية بل تمثل مقاومة جمعية ظاهرة تعكس عدم الاستجابة المجتمعية للتغير.

- هناك معوقات تمنع عالم الاجتماع التطبيقي من تنفيذ أبحاثه، منها عدم تمكنه من إجراء أبحاثه إلا في الميادين المجتمعية للبحث عن المشكلات والتعرف عليها والتفاعل معها، كي يجمع معلوماته.

- يسمى المتخصصون في علم الاجتماع التطبيقي لأن دراستهم تنص على » المعالجون التنظيميون « دراسة التنظيمات . يهتموا أيضاً بقياس الاتجاهات الاجتماعية السائدة والمواقف العامة في المجتمع.

- المادة الاجتماعية والمظلة الاجتماعية لعلم الاجتماع التطبيقي التي تغذي معرفته التخصصية موضحة بالشكل

الآتي:

- علم الاجتماع التطبيقي
- الهندسة الاجتماعية
- قياس الاتجاهات
- التغير الاجتماعي
- المشكلات الاجتماعية
- الاجتماع العيادي

المحاضره الثانيه

ان علم الاجتماع التطبيقي ما زال حديث النشأ ة، وعدد الباحثين في هذا الحقل قليل بالمقارنه كما ونوعا مع عدد الباحثين في ميادين أخرى كحقل السكان وا لسرة والجريمة والحضري وعليه فمن السابق لوانه مطالبة علم الاجتماع التطبيقي بارساء قواعد تنظيرية لبناء نظرية خاصة أو منهجية بالتطبيقي.

لكن يمكن القول بأن هناك قاسم مشترك بين العام والتطبيقي في كون كل منهما يتناول دراسة المشكلات الاجتماعية، والوصول إلى حلول لها.

- والفرق الجوهري بينهما هو أن علم الاجتماع التطبيقي يذهب إلى أصحاب القرار ليقدم لهم توصياته، أو أن أصحاب القرار يتكفلون بالدعم المالي لدراسة المشكلة والاستفادة من توصياتها في سياستهم الاجتماعية.

- أما علم الاجتماع العام فلا يوصل توصياته إلى أصحاب النفوذ ومتخذي القرار بل يسعى لبناء الثقافة السوسيولوجية أو المعرفة الاجتماعية.

- كما يشترك العام مع علم الاجتماع التطبيقي بالتطبيق الميداني:

- إذ ينزل كلاهما إلى ميدان الظاهرة أو المشكلة المدروسة لمعرفة مكنوناتها وتغذية النظرية الاجتماعية.

- حيث يرفد التطبيقي علم الاجتماع العام بنتائج جديدة ويستلم منه مفاهيم ونظريات أساسية يمكن الاستفادة منها بالتفسير

والتحليل.

- ويطرح علم الاجتماع العام التباينات والتشابهات المستجدة في ميادين الأحداث التي لا يستطيع الوصول إليها أو يستطيع ولكن ببطء كبير.

- على عكس علم الاجتماع التطبيقي الذي يستطيع جلب مثل هذه النتائج بسرعة وهذا ما حصل في دراسة ظاهرة الفقر مثلا ا والتدرج الوظيفي الذي أفاد علم الاجتماع العام في إعادة صياغة نظريته في التدرج الاجتماعي.

- كذلك هناك اعتماد كبير لعلم الاجتماع العام على نتائج البحوث التطبيقية من حيث كشفها النقاب عن العديد من المشاكل المهملة والمتروكة من قبل علم الاجتماع العام والتي لا يعيرها اهتمام اا مثل عدم المساواة بين المواطنين في الحقوق أو إهمال المناطق الفقيرة دون دراستها.

- مثل هذه المواضيع يتناولها علم الاجتماع التطبيقي ويدرسها ويقدم نتائجها لعلم الاجتماع العام، وهنا تتجلى حاجة العام للتطبيقي، إنما هذا لا يعني استقلال التطبيقي عن العام بشكل مطلق، لأن الفرع لا ينفصل عن الأصل، ولا يستطيع إنكاره.

- هناك إذن ترابط عضوي بينهما فالعام يعتمد على التطبيقي في تقديم نتائجه الجديدة ليدعم بها نظرياته. وبذلك يقدم له الرؤى والنظرية التي يحتاجها، فهي عملية تبادلية بين النظرية والتطبيق. وبناء على ذلك لا يمكن إهمال علم الاجتماع التطبيقي لأنه يمثل خطوة علمية في تجسير أحداث الواقع الاجتماعي بأصحاب النفوذ في المؤسسات الاجتماعية والمجتمع عبر أدواره التخصصية المتنوعة.

- هل علاقة التطبيقي بالعام وليدة اليوم أم لها تاريخ قديم في ميدان المعرفة الاجتماعية؟

- إن علاقة النظرية بالتطبيق في علم الاجتماع ليست وليدة الساعة، بل قديمة وقد شغلت حيزا كبيرا في تفكير علماء الاجتماع منذ نشوء علمهم، وامتدت إلى الآن، متخذة شكلا جديدا وذلك بسبب:

- حاجة المجتمع الحديث وما آلت إليه من اهتمامات جديدة في سوق العمل الاجتماعي والاقتصادي

- إضافة إلى المشاكل المستجدة في الأسرة وتفشي الفساد الإداري وتزايد التفكك الأسري والتنظيمي والفردي التي أحدثتها التطورات الالكترونية في مجال الاتصالات المعلوماتية.

- إذن بات هناك حاجة ماسة وضرورية لدراسة هذه الأحداث الاجتماعية الجزئية مع تزايد هذه الحالات انتعشت روح التيار التطبيقي في علم الاجتماع، فذهبت لإنشاء تخصص دقيق بالتطبيق العملي، مع الاحتفاظ بربطه بالعام الذي كرس جهده لمتابعة المعرفة لخدمة أغراضه وأهدافه وتطلعاته.

- في حين ذهب علم الاجتماع التطبيقي في بداية نشوئه إلى إرساء قواعد لتحديد هويته وطابعها في حل المشكلات الاجتماعية وإزالتها من المجتمع. طبعا لم تخلق هذه الحالة منافسة بينهما حول أدوارهما على المسرح الأكاديمي والمعرفي. فالعام يمثل النظري الصرف، وعلم الاجتماع التطبيقي يمثل الجانب العملي الميداني.

- ما هي انعكاسات الاختلافات بين علم الاجتماع التطبيقي وعلم الاجتماع العام؟

برز عدد من علماء الاجتماع أمثال رايت ميلز وجولدنر الذين انتقدوا علم الاجتماع العام بوصفه علماً تقليدياً بدعوى أنه:

علم يتضمن معلومات سطحية وبحاجة إلى الاختبار والبرهنة، وأن الجهد الذي بذله العلماء لوضع نظرياتهم كان مضيعة للوقت. وأنه لا يقدم برامجاً، وأن بحوثه ودراساته كانت نظرية بحتة كالعلوم الصرفة .

- ولم يتوقف النقد عند هذا الحد النظري، بل وجه علماء الاجتماع العام انتقادات كثيرة لعلم الاجتماع التطبيقي، فطرح دينزن عام 1970 بعض النقاط وتتلخص بما يلي:

1. آليات علماء الاجتماع التطبيقي المنهجية غير قادرة على ضبط الأحداث الاجتماعية
2. نتائج عملهم التطبيقي لم تساهم في بناء حقل معرفي متخصص
3. بحوثهم التطبيقية هي معلومات تراكمية تساعد على تقييم الأحداث وتنتهي ببرامج تبريرية ذات نتائج ظرفية
4. يميلون لمناصرة ودعم أصحاب النفوذ أكثر من نقدهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

- لكن هذه الانتقادات لم تصل إلى حد الصراع بينهما لأنهما يلعبان دوران مكملان لإدماج اختصاصات علم الاجتماع بعلم واحد هو "علم الاجتماع" الذي يزيل كل الحواجز بين حقوله وتخصصاته، بمعنى دمج علم الاجتماع التطبيقي بالنظري في دور واحد هو الدور العلمي لتقديم فائدة إيجابية لعلم الاجتماع ، ورفد المعرفة العلمية بأفكار أساسية.

- أما علم الاجتماع التطبيقي فيقدم حلولاً وتوصيات للمشاكل الاجتماعية ليس فقط للمتخصصين فيه بل لأصحاب النفوذ والقرار وصناع السياسة الاجتماعية أولاً ومن ثم للمواطن والقارئ غير المختص.

- وهذا يفيد بأن فائدة علم الاجتماع التطبيقي ينتفع بها من هم خارج التخصص أكثر ممن في داخله، لأنه يمس حياتهم العامة والخاصة، لكن هذا لا يثري الحياة الثقافية.

- بمعنى أنه يرفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة أكثر من المتعمقين في الفلسفة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية والفكر الاجتماعي.

- وقد طرح عالم الاجتماع الأمريكي مارفن أولسن فهم ا وسطي ا يجمع بين أعمال النظري والتطبيقي من أجل تكامل علم الاجتماع وتماسكه، ويتلخص بالتالي:

- يتم اختيار موضوعات للبحث والدراسة من خلال نقد المشكلة
- البدء بدراسة مسحية للمعلومات النظرية للمشكلة تنظيم المعلومات والبيانات المكونة من أجل تبويبها وتسلسلها
- وضع ملخصات تضم الإطار النظري وبرامج للعمل
- كتابة صفحات محدودة عن أهمية الموضوع تقدم لمجلس مختص كقسم علم الاجتماع.

- يرى مارفن أنه لا ضرورة للتمييز بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي لأن كلاهما يحققا الهدفين النظري والعملي.

- بيد أن متطلبات العمل وتوقعات الدور الذي تمارسه الدورات التدريبية والتدريسية هي التي خلقت مثل هذا الفصل المفتعل.

- وصفوة القول أن علم الاجتماع التطبيقي جزء لا يتجزأ من الاجتماع العام، فهو متفرع عنه، ويستقي منه منهجه ويشترك معه في دراسة مواضيع واحدة. إنما الفرق الجوهري بينهما هو أن هدف العام هو إثراء المعرفة الاجتماعية والعلم دون الاهتمام بمصالح أصحاب النفوذ والقرار وتطويع نتائجه لرغبتهم في رسم السياسة الاجتماعية.

- علم الاجتماع العام ليس علم تنفيذي بل علم تشخيصي، يشخص أمراض المجتمع، أما علاجها فيرجع إلى المنفذين للسياسة الاجتماعية وهم أصحاب القرار والنفوذ. بينما علم الاجتماع التطبيقي فإنه علم تشخيصي وتنفيذي من خلال التعرف على مطالب السياسة الاجتماعية، وتحقيق رغبة أصحاب القرار وتوفيقها مع احتياجات المجتمع، بعيدا أحيانا عن الموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي..

- سابقا قدم بعض علماء الاجتماع حالات تطبيقية في الأبحاث التي درسوها لكن بهدف بناء نظرياتهم الاجتماعية وليس خدمة لجهات متسلطة في القرار أمثال ماركس – أنجلز- أوغست كونت- أميل دوركهايم خاصة في دراسته لظاهرة الانتحار .أما ماكس فيبر الألماني فلم يكن راضيا عن النظر لعلم الاجتماع بأنه علم تطبيقي.

- وعليه يمكن التحدث عن بعض أهم معايير ومقاييس علم الاجتماع العلمية وتتلخص بالتالي:

1. استخدام آليات المنهج البحثي في استقراء الواقع الحي
2. تفسير وتحليل النتائج تأطير النتائج بإطار نظري ومفاهيم سوسيولوجية معتمدة بالنظريات
3. تقديم التوصيات بعيداً عن المحاباة أو المجاراة لأصحاب المصالح وصناع السياسة الاجتماعية
4. الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي .

- ذكرنا بأن هناك قواسم مشتركة بين الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي أهمها:

التغير الاجتماعي – التطبيقات الميدانية – مسوحات قياس الرأي العام ومواقفه – المشكلات الاجتماعية

- لكن التمايز العلمي بينهما أساسي لكي يتحدد طابع علم الاجتماع التطبيقي المتمثل في مهمته وهدفه وليس باستقلاله وانفصاله عن العام، فالتطبيقي متفرع عن علم الاجتماع الأكاديمي ويعمل ضمن حدوده العامه .

- فقد تمثلت ميزات التطبيقي بما يلي:

- مساهمة الباحثين التطبيقيين في صناعة السياسة الاجتماعية
- تقديم مقترحات لحل المشكلات الاجتماعية
- تقديم منفعة معرفية متخصصة
- رفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة بالتحولات والتطورات الحياتية
- يمثل علم تشخيصي وتنفيذي بآن واحد .

- لماذا لم يظهر علم الاجتماع التطبيقي منذ نشأة علم الاجتماع العام لاسيما وأن مواضيعهما مشتركة ومنهجهما واحد؟

 الجواب هو أن علم الاجتماع التطبيقي مرتبط بالممارسات الإحصائية والرقمية- الكمية، وهذه لم تظهر إلا بعد استخدام دوائر الحكومة للسجلات الإحصائية التي كانوا يحتاجونها لمعرفة مثلا ا عدد الولادات – الوفيات- الأيدي العاملة- الدخول المالية- أي بعد نشأة علم الاجتماع العام في القرن التاسع عشر وتحديد اا بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك بسبب تسارع الأحداث المتغيرة التي أحدثتها التطورات التكنولوجية الحديثة.

- إن علم الاجتماع التطبيقي لا يهدد موضوعية الاجتماع العام ولا منهجيته.

 والسبب في عدم استفادته من معطيات ومفاهيم ونظريات علم الاجتماع يرجع إلى :

- عدم استيعاب وتفهم الباحث الاجتماعي للنظرية السوسيولوجية، لأنه ليس كل باحث اجتماعي يلم كفاية بنظريات علم الاجتماع
- وحتى إذا كان ملما بها، فقد يكون عاجزا عن توظيف مفاهيمها ومصطلحاتها
- وقد يكون مستجيبا السوق العمل الذي لا يستفيد من مكونات النظرية السوسيولوجية بقدر استفادته من تشخيص المشكلات وكيفية حلها.

- ما هي الأوجه التي مارسها بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الحديث، وأثرت على سيرة علم الاجتماع وتطوره بين العلوم الإنسانية؟

لقد شكل تعصب المنظر ين الاجتماعيين لحكامهم على أعملهم ومواقفهم تخلف ا ا تنظير ا ي في علم الاجتماع ، أدى الى عقبات كثيرة، تكشف عن ذاتية مطلقة لنهم أرادوا تعميم أطرهم المرجعية في تفسير وتحليل الظاهر أو المشكلات الاجتماعية من أوجه يعتقد بأ نه بعيد عن الموضوعية والحياد ا لخلاقي العلمي. وقد تمثل هذا التخلف في أربع أدلة :

الدفاع المطلق - النقد – الانكار – التعميم .

- الدفاع المطلق: أي دفاع المنظرين عن نقائص عملهم الفكري أو التنظيري أو النظرية التي يتبنونها من خلال نقد الآخرين الذين كشفوا نقائصهم وهذا يعني با لساس تبرير مقصود وهروب من تحمل أخطائهم.

- التعميم: أي استخدام المنظر عمله أو انتاجه التنظيري كأسس مطلقة في تفسير وتحليل كافة الوقائع والظواهر والمشكلات الاجتماعية . وقد ساق لنا المنظر الامريكي المعاصر ليون ورشي عدة أمثلة على هذه الخاصية المتخلفة عند بعض المنظرين الاجتماعيين الامريكان و الاوربيين أمثلة على هذه الخاصية المتخلفة عند بعض المنظرين الاجتماعيين الامريكان والاوربيين منها ادعاء تالكوت بارسونز بأ ن عمله النظري حول الفعل الاجتماعي عام 1937 هو الوحيد الذي يستطيع أن يدرس الواقع الاجتماعي ، ولكن بعد أن وجد ادعاءه هذا قد فشل عدّل فيه عام 1945 وقال بأ ن نظريته في الفعل الاجتماعي تمثل الطريق الوحيد للنظرية العامة في علم الاجتماع وهناك صورة أخرى تمثل التعميم وهي أن بعض المنظرين الاجتماعين يحددون حقول معارفهم من خلال نظريتهم فقط أمثال جورج لندنبرك وجورج هومنز وروبرت بليز

وستيوارت داد. فقد جمع هومنز الوظيفية والبنائية في نظريته السيكولوجية واعتبر الوظيفية الطريق الوحيد للوصول الى نظريته .

- الانكار: أي ا لهمل المقصود من قبل المنظر بوجود أعمل فكرية خلاقة في مجال التنظير الاجتماعي لنها تمثل وجهة نظره أو كونها تتعارض مع نتائج أعمله أو ل تمثل فكره.

مثال على ذلك، انكار المنظر الروسي المعاصر س.ب. بوبوف اسهام أوجست كونت في تأ سيس علم الاجتماع وارجع تأسيسه الى كارل ماركس وفردريك انجلز واعتبرهم هم اللذان فسرا وعمم المادية لول مرة على شرح الظواهر الاجتماعية.

- النقد : أي رصد الجوانب السلبية فقط لنتاجات و أعمل علمية ونظرية تشكل أو تصور الوجه الثاني أو المعاكس لوجهة نظر الناقد أو فكر أحد أعمل المفكرين لكونها مخالفة أو متعارضة لعمل المنظر الناقد.

- يندرج تحت هذه الصفة ثلاثة أنواع من النقد:

الأول : نقد ابتزازي ، أي استجلاء الجوانب السلبية والانتفاع منها في التنظير.

والنوع الثاني : من النقد نسميه "بالنقد المتميز" أي المنطلق من الجانب المضاد في رصد الحداث التي ل تحملها النظرية. أي عن المجتمع ويسمى الباحثون الاجتماعيون البرجوازيون هذا البحث بالبحث التجريبي نظرا لانهم ينطلقون فيه من التجربة ويعتمدون على الوقائع وقد تؤدي بهذه الطريقة كطريقة علمية صارمة ل تخضع لتأثير ايدولوجية ما أو فلسفة.

النوع الثالث : من النقد اسميناه بالنقد المغالط الذي ليكشف سلبيات النظرية ، بل يطرح آراء مغلوطة ويحاسب ويقاضي النظرية على أساس ذاك الغلط ، في تقديرنا ان هذا التفرع والتشعب ل يشكل خطرا ا أو نقيصة علمية بل تنوعا اثر ا ي بسبب تنوع وتعقد الحياة الاجتماعية وتضمنها لعداد كثيرة من المتغيرات المؤثرة على الحدث الاجتماعي الواحد وهذا يتطلب التفرع بيد أنه لم يصل الى الستة عشر فرعا في الوقت الراهن و أن العدد مئة فرع ماهو الضرب من المبالغة المهولة للعدد الحقيقي.

- هي هذه الاوجه ا لاربعة التي مارسها بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الحديث ممثلة تخلفا ثقافيا مؤثرا على سيرة علم الاجتماع وتطوره بين العلوم الانسانية ا لاخرى.

المحاضره الثالثه

علم الاجتماع التطبيقي بين الاستقلالية والتبعية .

لا نقصد بذلك الاستقلالية المطلقة أ لن علم الاجتماع التطبيقي متفرع عن العام ويس تمد منه نظرياته ومناهجه وباحثيه. بيد أ أنه ينحى منحى جديد ا في عالم لم يدخله علم الاجتماع العام أو أحد فروعه بعمق وشمولية.

- القصد هنا بالاس تقلالية هو المجافظة على الهوية التخصصية، دون تأأثير جهة معينة مؤثرة على طابعها ولونها وعناصرها المكونة لها أ أثناء أ أداء الباحث التطبيقي واجبه ووظيفته في البحث وحل المشكلات، لان المسئولين في المجتمع (أصحاب القرار وصناع السياسه) قد يمارسون بعض الضغوط على من يريد تفهم ما يدور في المجتمع من مشاكل ومعاناة وقلق وانحرافات سلوكية، فيحرفونهم عن مبادئهم الاخلاقية.

- القصد بالاستقلالية أيضا هو المحافظة على الهوية التخصصية، دون الانزلاق ليكون خادم ألاصحاب النفوذ وصناع السياسة الاجتماعية، ويكون ألة يستغلونها لخدمة مصالحهم ويستثمرونها بمعزل عن مصالح الناس، وبعيد ا عن موضوعية وحيادية البحث العلمي و أ لأخلاقياته. ويكون بذلك أ لأداة مضللة للناس.

- السؤال الآن:

متى الذي يقلل من استقلالية علم الاجتماع التطبيقي؟ و بأي طريقة نفهم تبعية علم الاجتماع التطبيقي ؟

- تقل استقلالية علم الاجتماع التطبيقي في حال تعاطف الباحث مع مشاكل التنظيم أ أو الجهة التي تمول مشروع البحث.

- وعدم التزامه بأ داب و أ أخلاقيات اختصاصه في استقراء الواقع .

- تسخير نتائجه لخدمة صناع القرار. أ أي بتصادم أخلاقيات الاختصاص العملي مع الخضوع للالتزامات التنظيمية ووجود الباحث الاجتماعي.

- بمعنى أ خر التضارب بين مصلحة تنظيمه الذاتية ومبداه الموضوعي الاخلاقي كباحث علمي، والذي يؤدي الى فقدان السمعة العلمية. كما حصل مع بعض علماء الانثروبولوجيا .

- بتعبير أ خر يقع عالم الاجتماع التطبيقي بين مؤثرين قويين هما الاستقلالية والتبعية. ف اذا استطاع أ أن يحقق الاستقلالية ف ان نتائج بحثه سوف تصل الى الباحثين في حقله العلمي ويتعرفون على ما اكتشفه من حقائق اجتماعية والتي بدورها تقوم بانماء حقله التخصصي.

- اما اذا أ أضحى تابعا لاصحاب النفوذ في تطبيق اجراءات البحث ف انه س يخسر سمعته العلمية وبالتالي يخسر عمله لانه ربط علمه العملي بمصلحة صاحب نفوذ غير باق أ أو ثابت في موقعه العالي اذ قد ينتقل الى موقع أ خر أ أو ينقل الى وظيفة ثانية عندئذ يخسر الباحث الداعم الذي كان يدعمه.

- وهناك رأي أخر يقول اذا أراد عالم الاجتماع التطبيقي أ أن يكون مؤثر ا وفعا لا في التنظيم الذي يعمل فيه وينفذ بحوثا لهم لخدمة س ياس تهم الاجتماعية عليه اذن أ أن يتفاعل مع قادته و أ أصحاب نفوذه ليكون مصدر ثقة فعالة حينئذ يقل قلقه ولا يعيش في حالة صراع دوري بين دوره المهني والتخصصي و أن ينصهر في بوتقة تنظيمه.

- لكن في هذه الحالة اما أن يكون الباحث موضوعي الا يخضع لجميع طلبات ورغبات أ أصحاب النفوذ في التنظيم الذي يعمل فيه، أو أن يخضع لطلبات ورغبات أصحاب النفوذ انما على حساب الحياد الاخلاقي والموضوعية العلمية فيفقد اس تقلالية اختصاصه ويضعه في خدمة أ أفراد متنفذين يقدم للناس حقائق مضللة لخداعهم وغشهم لقاء حصوله على دراهم معدودة ويبقى في موقع عمله.

- وهناك رؤية أخرى تقول موظفون في التنظيم وعليهم العمل ضمن رؤى وقناعات وسياسة تنظيمهم لكن علينا أ أن لا نفترض أ أن الواحد منهم خانع لتنظيمه كل الخنوع، بل هناك درجة من الاستقلالية التي يمكن التمتع بها وهناك قدر معين من النقد الذي يستطيع أ أن يوجههه لتنظيمه وهناك حدود قانونية يستطيع الوصول اليها وحدود أ أخرى غير قانونية لا يستطيع التقرب منها.

- أي ليس كل الحدود يُمنع من الذهاب اليها. كذلك هناك قضايا لا تخدم تنظيمه انما يقوم بها. مثل هذه المرونة تجعل من عالم الاجتماع التطبيقي غير خاضع بشكل منصاع الى تنظيمه، بل هناك مرونة محدودة في التنظيم تسمح لتقبل موضوعية عالم الاجتماع التطبيقي ولا تقمعها بالكامل أ أو لا يريد سماعها، و الا لماذا يعينه في منصب الباحث التطبيقي

- بعض علماء الاجتماع تورطوا في بحوث لصالح مكتب ادارة شؤون المستعمرات البريطانية ابان القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تسعى لدراسة االمستعمرة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا لتسهيل السيطرة عسكريا و اداريا على الهند والسودان الشرق الادنى وشرق أفريقيا وجنوبها.

- أمثال شابيرا وبرجيرد صاحب كتاب "الغصن الذهبي" الذي قدم قبل وفاته اعتذار ا عن عمله مع وزارة المستعمرات البريطانية عند احتلال السودان، تمع النوبي لتسهيل مهمة بسبب ما كتبه عن االسيطرة عليها.لكن التاريخ لم يغفر له و أساء لسيرته العلمية.

- مفاهيم علم الاجتماع التطبيقي الرئيسية :

- لكل ميدان علمي مفاهيمه الخاصة به، تستخدم كمفاتيح رئيسية في تفسير وتحليل مشاكله وظواهره وحالا ته. ولذلك سعى علم الاجتماع التطبيقي لوضع المفاهيم والاصطلاحات الخاصة به. وأهمها:

الزبون (المستفيد) – المنتج – التطبيقي – النظريه الاجتماعيه – السياسه الاجتماعيه – اتخاذ القرار – المنظر الاجتماعي – الباحث التطبيقي .

- الزبون: Client وهو ذلك الفرد المتأثر بمتغيرات المشكلة المدروسة، وهو المستفيد الأول من نتائج إجراء الدراسة التطبيقية عليه. تم اشتقاق هذا الاسم نتيجة لاهتمام الباحث التطبيقي بالمؤسسات والتنظيمات التي تستعمل أصلا هذا المصطلح.

- المنتج: Product ويقصد به المعرفة الاجتماعية المتزايدة من خلال تكاثر المختصين فيه والمحددة بحدود محيطها الاجتماعي والواقعة بحدود دقته. كما يقصد به نتائج البحث التطبيقي المستنبطة من الواقع الفعلي المعاش. وهي كلمة بديلة لعبارة » نتائج الدراسة «

- **التطبيقي: Applied** ويشير إلى كل فعل اجتماعي معاش يمارسه الفرد ويخضع لمؤثرات اجتماعية فيتحول إلى مشكلة أو ظاهرة داخل المجتمع يمكن ملاحظته ودراسته بشكل مباشر. التطبيق يعني الميدان الواقعي وليس الاصطناعي.الذي يستخدم في العمليات التجريبية. التطبيق هو الدراسة الواقعية لما هو قائم فع لا في الحياة الاجتماعية وترجمته أ أو تحويله على شكل بحث علمي يغذي ويرفد عملية علم الاجتماع بنتائج واقعية، ويعزز قضايا تنظيرية لاحدى نظريات علم الاجتماع ، المنتج اذن ما هو الا خامات واقعية محولة الى بحث اجتماعي ميداني، والتطبيقي اذن هو توظيف أ ليات البحث الاجتماعي في الميدان الواقعي لتعزيز ا لاطار النظري بما فيه المصطلحات والمفاهيم والنصوص النظرية.

- اتخاذ القرار: Decision making عملية تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ، ويمكن إجمال مراحل عملية اتخاذ القرارات بالخطوات التالية:

1. تحديد المشكلة
2. تحديد الهدف
3. البحث عن البدائل
4. تقييم البدائل واختيار أفضلها
5. تنفيذ القرار ومراقبته وتعميم نتائجه
6. التشخيص
7. الغايات

- السياسة الاجتماعية: Social policy عبارة عن اتجاهات منظمة تنطوي على مجموعة قرارات صادرة عن الهيئات المختصة وملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي. وتتمثل خصائص السياسة الاجتماعية في جوانب عديدة، أهمها:

1. وضوح الأهداف والغايات القريبة والبعيدة
2. شمولية مجالات وميادين السياسة الاجتماعية
3. ديناميكية السياسة الاجتماعية وقدرتها على التعامل مع مختلف المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لها.
4. توازن عناصر ومكونات السياسة الاجتماعية
5. تكامل وترابط السياسة الاجتماعية من حيث الأهداف والوسائل والغايات مع السياسات القطاعية الأخرى في المجتمع
6. قدرة السياسة الاجتماعية لقبولها مبدأ التغير
7. وجود أجهزة فنية وبشرية كفؤ قادرة على تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي تعترض العمل والتنفيذ.

- مرتكزات السياسة الاجتماعية:

ايدلوجية المجتمع - الدين - الأهداف البعيدة للمجتمع - حقوق الإنسان الاجتماعية - ميادين العمل الاجتماعي في المجتمع - الاتجاهات السائدة في المجتمع - طموحات وآمال المجتمع .

- أيديولوجية المجتمع: هي عبارة عن أفكار وآراء متماسكة تشرح الواقع وتنظر للمستقبل ويؤمن بهما الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. والأيديولوجيا عبارة عن فلسفة توجه سلوك المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته المختلفة. والأيديولوجيا خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري ومن القيم والمعتقدات والأخلاقيات والآداب العامة لمجتمع من المجتمعات. وتتجلى أهميتها بأنها قوة موجهة للمجتمعات فترسم الطرق وتحدد الغايات العملية للسياسة الاجتماعية.

- الدين: هو أحد المصادر الرئيسة والمهمة التي توجه سلوك أفراد المجتمع ونظمه الاجتماعية. كما يحث الدين على رعاية وحماية الإنسان وصون كرامته.

- الأهداف البعيدة للمجتمع: يقصد بها النتائج المطلوب الوصول إليها وتحقيقها حتى ينعم أبناء المجتمع جميعا بالرفاهية الاجتماعية. والاهداف في اطار السياسة الاجتماعية تقسم الى: أهداف بعيدة المدى - أهدف قريبة المدى وهما مترابطان لا ينفصلان.

- حقوق الإنسان الاجتماعية: أي الحق في الحياة الكريمة والانعتاق والتحرر من الجهل والفقر والمرض والكسل. وهذه الحقوق الاجتماعية هي في الواقع اتجاهات حديثة لحقوق الإنسان انتشرت منذ منتصف القرن العشرين لضمان الرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والحوادث والعجز وغيره.

- ميادين العمل الاجتماعي في المجتمع: وتعني المجالات والقطاعات والفئات العمرية أو الاجتماعية التي تشتمل عليها السياسة الاجتماعية بتخطيطها وبرامجها . ولاختيار هذه الميادين، يراعى المعايير التالية:

السياسة العامة في المجتمع: أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة

أولويات المجتمع في العمل والنمو الاجتماعي: برامج ومشاريع ومخططات.

- الاتجاهات السائدة في المجتمع: مجموعة المعتقدات الاجتماعية والمواقف العقلية والمعرفية التي تعكسها الغالبية العظمى من أبناء المجتمع.

- طموحات وآمال المجتمع: أي المستوى الحضاري الذي يرغب المجتمع في الوصول إليه خلال فترة زمنية معينة. وهذا المستوى عادة ما يقاس بمؤثرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

- النظرية الاجتماعية (Social Theory) : مجموعة قوانين يستنبط منها استنتاجات دقيقة تسهم في تفسير وتحليل سلوك وتفكير الناس من واقعها الفعلي.

مجموعة ملاحظات دقيقة ومفاهيم وقضايا مترابطة منطقياً ومتسلسلة بانتظام تعمل على تفسير وتحليل علاقة الأحداث الاجتماعية فيما بينها وتعكس قدرة المنظر على التنبؤ الاجتماعي.

- المنظر الاجتماعي: Social Theorist هو عالم اجتماع يساهم في طرح مجموعة مفاهيم يمكن استخدامها بشكل عام في بناء نواة المعرفة الاجتماعية ، اضافة الى اسهامه في تطوير و اغناء علم الاجتماع في تطبيق الشروط العلمية عن طريق الدراسات الاستقصائية.

- الباحث التطبيقي: Applied Scholar متخصص في ميدان علم الاجتماع يتموقع بين قطبين متناقضين، يمثل الاول أهداف وغايات تخدم مصالحه الذاتية؛ ويمثل الثاني أخلاقية البحث الموضوعية والحياد الاخلاقي وتنمية المؤثرات الذاتية والشخصية.

المحاضره الرابعه

الفصل الثاني كينونة علم الاجتماع التطبيقي

عناصر المحاضرة

خصوبه العمل التطبيقي
التطبيقي بين علم الاجتماع السياسة الاجتماعية
عصرية علم الاجتماع وقرابته المجتمعية
خصوبة علم الاجتماع التطبيقي

تتفاعل أقسام علم الاجتماع في الدول الغربية المتطورة مع مشاكل السياسة الاجتماعية ... تلك التي تظهر عند تطبيق البرامج الإنمائية المطروحة والمكفولة من قبل الحكومة...

وأحيانا تقوم هذه الأقسام بممارسة ضغوط على أصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية لكي يتبنوا استراتيجيات وبرامج التغير الاجتماعي المخطط.

ما يقوم به علماء الاجتماع المعاصرين في العالم المتقدم هو استخدام معرفتهم المتخصصة ومناهجهم البحثية لخدمة السياسة الاجتماعية في عدة طرق مختلفة:

1. تهميش دراسة المشاكل التي تحتاج الى برامج إنمائية وإصلاحية وعلاجية.
2. الالتزام بخدمة المهنيين والإداريين في وظائفهم واختصاصهم بشكل مباشر.
3. عدم الالتزام بالمسئولية الأكاديمية والموضوعية المحايدة

هذا التحول الجديد في مسار و أهداف علم الاجتماع التطبيقي يمثل سيفاً ذو حدين:

ا لاول :ينفع في تقربه من الحياة العملية الرسمية التي يشرف عليها أصحاب القرار وخروجه من أسواره القديمة ونزوله من أبراجه العاجية.

الثاني :ابتعاده عن التنظير والبناء النظري والدعم النظري لن مثل هذه البرامج ا لإ لنمائية لا تحتاج للإ لطار النظري، بل تحتاج التشخيص والعلاج على شكل توصيات أي تقديم خدمة مجتمعية على حساب النوعية المنهجية والعملية،.

هذا بالطبع يؤدي الى ضمور هذا العلم على المدى القصير وينتهيي بالزوال من الساحة التعليمية ويبقى على رفوف المكتبات وذاكرة المعارف وتبتلعه السينما والتلفاز والمجلات الساخرة والصحف الناقدة والشعراء والادباء اللاذعين في تناولهم قضايا اجتماعية ساخنة وحرجة ويدافعون عن مصالح وحقوق البؤساء وينتقدون الاستغلال والابتزاز والفساد والاستبداد.

هذا ما قام بفعله بعض المثقفين المنغمسين في تفاعلتهم اليومية مع نبض الشارع العربي وهواجسه ومعاناته، فحاولوا تشخيص تخلف الانساق الاجتماعية وتحجر المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية، وابتزاز الفئات المتحكمة ذات المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية للموروث الثقافي لدعم مواقعهم المتسلطة واستمرار وجودهم في قمة الهرم الاجتماعي.

فكشفوا عن الاعتلالات الطبقية والعرقية والطائفية داخل مجتمعاتنا العربية؛ بينما وقف علماء الاجتماع العرب في زاوية التدريس الجامعي بعيدين كل البعد عن ا لحداث والتغيرات الاجتماعية.

أما علماء الاجتماع في الغرب، فقد أدركوا أن مهمتهم في الوقت الحالي صعبة، بسبب تحديات العصر المتمثلة بالتحولات في كافة المجالات.

فلجأ الكثير منهم في الربع ا لخير من القرن العشرين، إلى إعداد البحوث العلمية والا كاديمية في مجالات : العدالة الاجتماعية والصحة النفسية والبدنية، والشئون الحضرية والقانونية وا لإ داريه والخارجية والتعليم التربوي والخدمات الاجتماعية، والصحة العامة والجيش والزراعة والسكان، مستهدفين غايتهم المنشودة والمتمثلة في استخدام المعرفة السوسيولوجية من أجل تحسين ظروف العيش داخل المجتمع ومن هنا أتت خصوبة علم الاجتماع المعرفية وقدرته على ا لإ لنجاب العلمي.

التطبيقي بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية

للكشف عن مداخل علم الاجتماع التطبيقي لا بد من الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. - كيف يمكن استخدم نظريات ومفاهيم ورؤى ومناهج علم الاجتماع في دراسة السياسة الاجتماعية؟
2. - إذا نجحت هذه الاستعمالات في السياسة الاجتماعية، فهل سوف تتيسر تفاعلات الباحثين الاجتماعيين مع متغيرات السياسة الاجتماعية؟
3. - هل تمسي نتائج السياسة الاجتماعية في نهاية الأمر تطبيقية فعلا.

السؤال ا لهم والملّح هو :كيف يمكن تسخير أفكار وطروحات ومناهج علم الاجتماع لخدمة السياسة الاجتماعية؟

يحاول المهتمون بعلم الاجتماع التطبيقي ا لإجابة على هذه الاسئلة بشكل غير مباشر لتمثيل معاني تخصصهم:

1. ان هدف علم الاجتماع التطبيقي هو تنوير صناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار حول الظروف الاجتماعية المحيطة بهم
2. المساهمة بأفكار جوهرية وعملية لمعالجة العقبات التي تعيق تطبيق السياسة الاجتماعية
3. تقديم معلومات قد تفيد وتساعد صناع السياسة عند وصولهم لمرحلة اتخاذ قرار معين بخصوص مشكلة معينة
4. تقييم البرامج المستخدمة في السياسة الاجتماعية
5. التقول للمهتمين والقائمين على السياسة الاجتماعية بأن ها عملية صيرورية ذات مراحل اجتماعية وليس غير ذلك

ينطوي الجواب الأول على:

1- تنوير صناع السياسة الاجتماعية والسياسيين وعامة الناس
2- يغير اتجاهاتهم وطرق تفكيرهم فيما يخص الظروف الاجتماعية في المجتمع
3- تحديد طرق بديلة مختلفة الأساليب للتعامل مع المشكلات
4- استخدام المعرفة السوسيولوجية لرسم السياسة الاجتماعية

ينطوي الجواب الثاني على:

1- المساهمة بأفكار جوهرية تساعد على تحسين الظروف الاجتماعية غير المرغوب فيها
2- بناء تصميم أفضل في ميدان الهندسة الاجتماعية: كالبيئة والتحضر
3- تصميم بدائل خاصة ببرامج الخدمات الاجتماعية الموجودة

يشير الجواب الثالث إلى:

1- تقديم معلومات معتمدة على تقنيات الاستقصاء التجريبي التي يعتمد عليها عالم الاجتماع في بحوثه
2- يقدم لواضعي السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار معلومات وصفية أساسية عن الظروف الخاصة

يمكن الجواب الرابع من:

1- استعمال مناهج البحث الاجتماعي في تقييم برامج الفعل الاجتماعي والسياسات الاجتماعية
2- قياس نتائج المعلومات التي جمعها عالم الاجتماع لخدمة السياسة الاجتماعية

يفيد الجواب الخامس إ الى أن:

1- استخدام علم الاجتماع لدراسة السياسة الاجتماعية يسهم في تشكيل وتنفيذ وتقييم وتعديل السياسة الاجتماعية
2- السياسة الاجتماعية عملية صيرورية ذات مراحل مترابطة ومتسلسلة في نموها

ومجمل القول أن :علماء الاجتماع عندما يكونوا في مواقع اتخاذ القرار فإنهم يجمعون بين:

1- المعرفة الاختصاصية
2- المسئولية في الإشراف وتنفيذ البرامج والتخطيط للفعل الاجتماعي

نظام العمل التطبيقي إذن مقسّم بين علماء الاجتماع وصناع السياسة:

1- علماء الاجتماع مسئولون عن تقديم الخبرات الاجتماعية
2- صناع السياسة مسئولون عن تنفيذ السياسة الاجتماعية

لكن هل يقبل علماء الاجتماع هذا التقسيم؟؟؟؟

- البعض يطمح للمساهمة في صنع السياسة الاجتماعية
- والبعض الاخر يريد الوصول الى مواقع النفوذ ومناصب سياسية للتحكم بماكينة صناعة السياسة الاجتماعية**!!!!**

عصرية علم الاجتماع وقرابته المجتمعية

تعد الافعال الاجتماعية التي يقوم بها الفرد والمجتمع المحلي والعام والاسرة والجماعة انعكاس ا لتفاعلت وعلقات أفرزتها أحداث اجتماعية وظروف متنوعة(اقتصادية أوسياسية أو دينية أوثقافية أو تكنولوجية أو أسرية أو تربوية.) وهذه ميزة جوهرية يتميز بها علم الاجتماع المعاصر وهي التي جعلت منه حقلً مهما في ميدان العلوم ا لإ نسانية والاجتماعية.

وقد تجسدت هذه الميزة في التخصص الجديد علم الاجتماع التطبيقي. **وتتكون هذه الميزة من عناصر رئيسة:**

1- ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث
2- التجديد في الأدوار العلمية
3- التوثب على التفاعل مع المحيط الاجتماعي

أ -أنواع المشكلات الاجتماعية

1. مشكلات تخص التنظيمات الرسمية داخلياً وخارجياً (مثل عدم رضا الموظفين عن العمل أو عن سياسة التقاعد / مشاكل التسويق)
2. مشاكل تخص المجتمع المحلي (الجنوح والإدمان)
3. مشاكل تهدد مستقبل المجتمع (مشكلة الاحتياجات التربوية للحكومة مشاكل عرقية بين الأقليات الرسمية والقومية -قضايا طلابية– العنف

الأمثلة كثيرة في هذا الصدد:

مشكلة الاحتياجات التربوية أو مشاكل المعلمين وتدني رواتبهم الشهرية أو العنف المدرسي وارتفاع المهور في المجتمع العربي والقنوات الفضائية ، ومشكلة التنشئة الأسرية الراجعة ، مشكلة العنوسة أو التعصب الإقليمي الإرهاب و هشاشة النظام التربوي أو عقم المثقف العرب أو الاتجار في الشهادات العليا من قبل الجامعات (أي حملة الشهادات العليا دون دراستهم بل انتسابهم لجامعة تجارية يتخرجون منها دون أن يدرسوا فيها) وغيرها من المشاكل التي يعيشها المجتمع بشكل مزمن مثل الطلاق و الجنوح والتشرد والتفكك والجرائم بأنواعها.

ترجمة المشاكل الإجتماعية إلى بحوث

وتتم عملية ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث:

- يجب على الباحث الاجتماعي أولا" اختيار المشكلة الاجتماعية" المراد البحث عنها.
- ثم يبدأ بالمرحلة الأساسية وهي" وصف الخواص" أو الشكل العام للمشكلة من أجل تعريفها والتأكد من أنها فعلاً تمثل مشكلة يعاني منها المجتمع.

وذلك بتحديد:

- النقاط الرئيسة والفرعية التي تشتمل عليها المشكلة
- تحديد الأهداف والغايات المرجو تحقيقها من البحث
- ثم ينتقل الباحث إلى المرحلة الثالثة وهي "جمع المعلومات وتدوينها" المتعلقة بالمشكلة التي يريد البحث عنها وتدوين هذه المعلومات خشية فقدها أو نسيانها
- ثم يقوم الباحث بالمرحلة الرابعة والأصعب وهي "مرحلة العمل الميداني"
- حيث يتطلب إجراء أي بحث القيام بزيارات ميدانية إلى مواقع الظاهرة المراد دراستها (المشكلة الاجتماعية)

ويشمل مرحلة العمل الميداني على

1- مرحلة الملاحظة والتجربة
2- مرحلة وضع الفروض
3- مرحلة كتابة البحث
4- مرحلة القانون

لا شك أن وضع الخطة في ذاته عمل أصيل وخلاق ويدل على مدى قابلية وقدرة الباحث وتمكنه من معالجة الموضوع الذي يبحثه .وكلما كانت الخطة واضحة ومنطقية ومرتبة كان عمل الباحث مفيدا وناجحا وموفقا.

وقد صدق من قال(:العمل بلا نظام كالسير في الظلام)، على الباحث إذن أن يوطد نفسه بأن الخطة التي يضعها في بداية عمله إنما هي مشروع خطة وهي قابلة للتحوير والتبديل والتطوير كلما تقدم في دراساته ومطالعاته في مختلف المراجع والمصادر ونذكر بضرورة إتقان الباحث للغة ووضوح العبارات التي يشتمل عليه بحثه التطبيقي.

مثال عن المشاكل الإجتماعية

•ما يحدث في المجتمع الغربي حيث توزيع المتاجر والمحلات والتجاريه الكبرى قسائم او طوابع على الجمهور مجانا تمثل تخفيضات أسعار السلع التي تباع فيها هدف القسائم فهي لجذب الزبائن الجدد لها أو لتعزيز عدد الزبائن السابقين لها من اجل زيادة حجم مبيعاتها . وقد ثبت نجاح هذه التجربة في المجتمعات الغربية.

•فيعود هؤلاء الزبائن على تجميع هذه القسائم التي توزع مجانا عليهم ويستغلون مناسبة ارتفاع ا لسعار السلع الغذائية فيذهبون لشرائها . إ لإ انهم أدركوا بأ ن المحلات التجارية تتعمد توزيع هذه القسائم عليهم مجانا ومن ثم ترفع أسعار السلع إلا أن الزبائن قدموا شكوى على أصحاب هذه المحلات.

•أما في المحكمة فقد قامت المحكمة مقا رنة أسعار السلع قبل وبعد إ اصدار(الكوبونات) على الجمهور لمعرفة مصداقية دعوى الجمهور أو شكواهم في رفع أسعار السلع بعد توزيع القسائم عليهم.

•هده الحالة جذب انتباه علماء الاجتماع التطبيقي لدراستها و تحويلها إ الى مادة بحثية يستفاد منها المستهلك والباحث الاجتماعي وا لاجهزة الاعلامية والنشاط التجاري.

المحاضرة الخامسة

•كينونة علم الاجتماع التطبيقي(تتمة)

عناصر المحاضرة

•التوثب على التفاعل مع المحيط الاجتماعي
•لماذا الطلب على علم الاجتماع التطبيقي

ج -التوثب على التفاعل مع المحيط الاجتماعي

لكي لا يبقى هذا الميدان المعرفي قابعاً في الأروقة الجامعية ولا تبقى دراساته وبحوثه متداولة فقط بين الطلبة والأستاذة الجامعيين ولكونه تطبيقياً لا نظرياً، عملياً لا فلسفياً، خرج إلى القنوات الرئيسية المتصلة بالعالم الاجتماعي والمؤثرات فيه، فكانت أول قناة يلجأ إليها هي قناة صناع القرار وصانعي السياسة الاجتماعية.

التوثب على التفاعل مع المحيط الاجتماعي يعني إذن خروج هذا الميدان المعرفي من أروقة الجامعة إلى القنوات المتصلة بالعالم الاجتماعي والمؤثرات فيه -إلى القاعدة الشعبية للكشف عن نشاطه وتقديم خدماته العلمية

تتمثل مادته الأساسية في الأحداث القابلة للتطبيق، والأفعال التي يعيشها الناس(:ازدياد استخدام الآلات الالكترونية في المجتمع العربي كالنقال والحاسوب خلق مشاكل عديدة وسلبيات أثرت على حياة الأفراد وأدائهم.)

لكي يتمكن الباحث وعالم الاجتماع التطبيقي من أداء أدواره الستة المتمثلة في الملاحظة والتحليل والتنوير والتخطيط والتفعيل والتأثير، عليه تنفيذ التقنيات أوالمستلزمات العلمية لهذه الأدوار والتي حددها مارفن أولسن بتسعة تقنيات تتراوح بين العمل البحثي والاستشاري والكتابي والحضوري(لمؤتمرات وندوات متخصصة)وهي:

1. وجود ممول مالي بحيث يستفاد من النتائج
2. كتابة مقترح أولي يوضح طبيعة مشروع البحث
3. تصميم للدراسة
4. التفاعل مع الممول
5. كتابة التقرير
6. توصية البرامج الفعالة
7. حضور مؤتمر عن السياسة الاجتماعية
8. العمل في لجان محلية -تطوعية- خيرية
9. الكتابة إلى العامة(المجتمع)

ما هي إذن مستلزمات الأدوار العلمية للباحث التطبيقي التي تحدث عنها مارفن أولسن ؟؟

أولاً :وجود ممول مالي بحيث يستفاد من نتائجها: عادة ما يضع الممول شروطاً ومسؤوليات يقدمها للباحث لكي يحقق أهدافه في صناعة السياسة الاجتماعية وعليه الالتزام بها , لذلك لكل دراسة ممول مالي.

ثانياً :كتابة مقترح أولي يوضح طبيعة مشروع البحث: أي يحتوي على تعريف طبيعة وأهداف, إجراءات البحث المقترح وكيفية تنفيذه فيقدم البحث للممول المالي ,وعادة لا يدخل في تفاصيله الدقيقة بل يتدخل في الصورة العامة والخطوات الرئيسية له مع إمكانية الإضافة والتوسع والحذف التي تكون من قبل ممول المشروع لكي يشبع البحث حاجات السياسة الاجتماعية ويحصل على معلومات تخدمه في قراراته أمام المسؤولين وأصحاب القرار الذين أعلى منه , ومثل هذه الخطوات تضفي للدراسة اعتبار عالي ورفيع أمام أصحاب القرار.

ثالثاً :تصميم الدراسة: بعد وضع اللمسات الأخيرة لتصميم الدراسة التي تأتي بعد مشاورات بين الباحث والممول لبحثه من أجل جعله متناسبا مع طموحه ومع ما هو مطلوب تخطيطيا في السياسة الاجتماعية , وقد لا يأخذ البحث تصميما واحدا بل عدة تصاميم ومن بينها يقع الاختيار على أحدهما وفي الغالب يدخل الممول تغيراته ليعزز البحث على أن لا يصاحبه زيادة في كلفة تنفيذه.

رابعاً :التفاعل مع الممول: أثناء إجراء تنفيذ البحث تحصل تفاعلات بين الباحث والممول بين الفينة والأخرى سواء كان بشكل رسمي أو غير رسمي حسب حاجات البحث إلى جانب تقديم التقارير الدورية التي تتناول تقدم أو تعرقل الدراسة من قبل الباحث بالإضافة إلى الفرص المتاحة لمناقشة أفكار اجتماعية مستجدة ومنبثقة من ميدان الدراسة يتفاعل بها مع الممول ويستطيع الباحث الحصول على مؤشرات إيجابية أو سلبية من قبل الممول عن تقدم الدراسة في الميدان.

خامسا : كتابة التقرير: في هذه المرحلة تتطلب كتابة التقرير بوضوح و سلاسة معبرا عن أهمية رؤية علم الاجتماع للموضوع ومناقشته من عدة جوانب من أجل مقارنته معها لكي يتم إبراز قوته وخصوصيته في تسليطه الضوء على هذا النوع من المواضيع.

سادسا : توصية البرامج الفعالة: معظم تقارير البحوث التطبيقية تتضمن مجموعة أعمال توصي بها وعادة تكون منبثقة من موطن الدراسة توضح رؤى جديدة أكثر نفعا وفائدة وذات صيغة سوسيولوجية تختلف عن رؤى تقارير عامة أو توصيات سطحية يمكن استخدامها في تبني برنامج استراتيجي متميز.

سابعا : حضور مؤتمر عن السياسة الاجتماعية: يمكن استخدامه لطرح ومناقشة ما تم التوصل إليه في مشروع البحث وقدم إلى صناع السياسة الاجتماعية لإثراءه و إشباعه مناقشة وتحليلا ونقدا وتقييما من زوايا مختلفة. وإنها فرصة لإيصال أفكار الباحث إلى المتخصصين في هذا المؤتمر بذات الوقت بعد انضاجها في المؤتمر عندئذ يمكن إيصالها إلى صناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار على شكل توصيات متعددة الرؤى والمعالجات والنظريات , وإذا لم يحص مثل هذا الشأن فإن التوصيات سيكون مصيرها الإهمال أو الحفظ دون الأخذ بها وتطبيقها .ومن خلال هذا المحفل العلمي يترعرع علم الاجتماع التطبيقي وينمو ويشتهر ويأخذ مكانة علمية مرموقة بين باقي العلوم.

ثامنا : العمل في لجان محلية: هذا المجال يمكن الولوح فيه من اجل خدمه المجتمع الجيره ولجان المجتمع المحلي والحضري واللجان التطوعيه والخيريه والمجالس الاهليه، هذا اذا لم تتح لعالم الاجتماع التطبيقي فرصه لحضور مؤتمر عالمي او وطني او اقليمي. أي يستطيع التطبيقي ان يوصل افكاره العلميه والعمليه وتوصياتة الميدانية الى المسؤولين المحلين عن طريق خدماته في اللجان والجمعيات الخيرية وعبرهم يمكن الوصول الى صناع القرار و اسماعهم صوته حول ميدانه العلمي , بتعبير أ خر يقوم بتعزيز الرؤى السوسيولوجية بنتائج البرامج المحلية ويعزز الاخيرة برؤى سوسيولوجية . نقول أن هذا النشاط خاص بعلم الاجتماع التطبيقي يتم عرضه على عامة الناس وخواصها اذ لا يستطيع علماء الاجتماع النظري أو المعرفي أو الفكري أو التاريخي الولوج الى مدار الحياة الاجتماعية العملية والوصول الى خواص الناس وعوامهم.

تاسعا :الكتابة الى العامة: البارز في الانتاج العلمي للباحثين الاجتماعيين هو أنهم يخاطبون زملائهم في الحقل ذاته أو الذين يشاطرونهم الر أي والمنطق أي يدورون في دوامة مغلقة عليهم لا يعرف أحد من غيرهم ماهي كنية وهيئة وعناصر هذا العلم , الا أنه عندما يدخل علم الاجتماع التطبيقي جوانب الحياة الاجتماعية اليومية من خلال قناة صناع السياسة الاجتماعية فانهم يستطيعوا تعريف الناس بهم وبأ عمالهم ويتم ذلك من خلال النشر لما توصلوا اليه من حقائق سلبية أو ايجابية على شكل كتاب أو مجلة أو صحيفة المهم أن يوصل نتائج البحث الى من يستفيد منها بطريقة مباشرة . ويجب التنويه على أن ا لسلوب العلمي لا يتناسب مع رغبة ومزاج القارئ غير المختص بل على الباحث أن يصوغه بشكل قصصي بعيد عن المصطلحات العلمية الغير متداولة بين الناس وهذا يساهم في تقبل المزيد من البحوث التطبيقية ويرفع من شهرة هذا الميدان.

هذه هي تقنيات علم الاجتماع التطبيقي كما وضعها مارفن أولسن التي تختلف في نوعها ودرجتها مع تقنيات باقي ميادين علم الاجتماع العام لأنها أقل عددا وإسهاما في الوصول إلى غايات فاعلة في الحياة الاجتماعية.

السؤال الرئيس:

لماذا الطلب على علم الاجتماع التطبيقي؟

يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

1. تعدد وتنوع المشكلات الاجتماعية التي تحتاج لحل فوري
2. تفاقم إيقاعات نبض الحياة الاجتماعية في الشارع ووسائل الإعلام
3. ازدياد اقسام علم الاجتماع في الجامعات وتخريج العديد من الطلبة للعمل بالمؤسسات التأهيلية وغيرها

4. ظهور حركات اجتماعية تعكس طموحات الناس المستقبلية
5. التطورات السريعة للتقنيات الالكترونية وما أفرزته من تغيرات وتأثيرات سلبية
6. تزايد تنوع وتباين واختلاف الناس أدى لتبلور جهات مناهضة ومعارضة
7. تعطش الناس لمعرفة ما يجري في الأروقة السياسية وما تؤول إليه من سلبيات على مصالح المجتمع
8. تنامي مستويات تحضر وتمدن المجتمعات الصناعية الحديثة التي تضمر تناقضات بين وحدات المجتمع
9. تفوق العلاقات السطحية والمصلحية الظرفية على العلاقات الاجتماعية

لم يتبلور هذا الميدان الجديد من الفراغ او بناء على رغبه او مصلحه بل انجلى من خلال عده محفزات اجتماعيه قائمه في المجتمع منها:

1. تعدد وتنوع المشكلات الاجتماعية التي تطلب بإلحاح معالجه فوريه من قبل اصحاب القرار في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية اغلبها من نوع المشكلات التي تصيب مجموعه من طبقات اجتماعيه حسب اختلافها ولكن هذا بأمس الاحه اللي تحليل مضامينها وتحديد اثارها السلبية على حياة الناس الاجتماعية وتشخيص مخاطرها على المجتمع وهنا لا يستطيع ان يقوم بها احد الا علماء الاجتماع لكن ليه جميع المتخصصين فيه بل فقط المهتمين بالجانب التطبيقي منه.
2. تفاهم ايقاعات نبض الحياه الاجتماعبه في الشارع ووسائل الاعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة . أي تكاثر كلام الناس حول غلاء مستوى المعيشة او وقوع كارثه طبيعيه.
3. ازدياد اقسام علم الاجتماع في الكليات والجامعات العلمية بشكل متزايد والتي قامت بتخريج العديد من طلبة علم الاجتماع الذين تبوؤوا مواقع متميزة وباتو من اصحاب الراي والقرار والامر الذي تطلب منهم مراجعة ما درسوه واكتساب ما هو مستجد فيه لمواجهة ومعالجة المشكلات.
4. ظهور حركات اجتماعيه تعكس انتباه الناس الى مصالحهم الجديدة وطموحاتهم المستقبلية.
5. التطورات السريعة للتقنيات الالكترونية كالحاسب والانترنت وما جلبت معها من تغيرات في علاقات الناس المستخدمين لها وما اثرت سلبيا على بعض المعايير الاجتماعية التقليدية التي لا تنسجم معها.
6. تزايد تنوع وتباين واختلاف الناس فيما بينهم بالأمر الذي بلور العديد من المناهضات واعتراضات الفئات والجمهور بعضها مع بعض التي دفعت الناس الي طلب تضييق الخلاف بينهم.
7. تعطش الناس الي معرفة ماذا يدور في الأروقة والمطابخ السياسية وما تؤول اليه من آثار سلبيه على المصالح الاجتماعية وليس الفئات.
8. تصاعد مستويات تحضر وتمدن المجتمعات الصناعية الحديثة التي \تحتوي العديد من التناقضات وعدم الانسجام بين الوحدات الاجتماعية الصغيرة.
9. تفوق العلاقات السطحية والمصلحية– الظرفية على القرابيه والدموية والنسابيه والصداقيه المتينة.

جميع هذه الاحداث ماهي الا دوافع اجتماعيه تستدعي الباحثين في علم الاجتماع الي ان ينشؤا حقلا جديدا في اختصاصهم ينحصر هدفه في الجانب التطبيقي من علمهم وينكب فقط على دراسة ما هو قائم من مشاكل او حالات اجتماعيه يطالب الناس بمعرفتها ويتساءل عنها لا لتزويدهم بها بل لأنها جزء يتعايشون معها في حياتهم اليومية . ومن هنا تبرز اهميه قدرة ومهارة عالم الاجتماع في تسخيرها وتوظيفها لخدمة الناس .. وازاء ذلك دأب قسم من علماء الاجتماع الي تفريع علمهم الي فرع خاص بالتطبيق فقط.

رأي آخر:ستريت ويوجين ونيستاين (1981) يشير إلى وجود ثلاثة أسباب لقيام علم الاجتماع التطبيقي:

1- التطور العلمي لعلم الاجتماع وتزايد الاهتمام به
2- كونه يمثل حركة تنويرية فكرية ومعرفية واجتماعية
3- كونه جزءاً من الثقافة الجماهيرية يطرح نظريات أساسية استفاد منها المجتمع المحلي

ماذا يقصد ديفيد ستريت ويوجين ونستاين بهذه الأنواع الثلاثة من الحاجات الملحة لقيام علم الاجتماع التطبيقي؟

1. يقصد به التطور العلمي الذي اصاب علم الاجتماع الأمر الذي ازدادت معه اهميته رقيا.
2. أمسى علم الاجتماع يمثل حركة تنويرية فكريا ومعرفيا واجتماعيا الامر الذي جعله مساهما في حركة التنوير الكلية في المجتمع الحديث . وكان على علم الاجتماع ان يتفاعل مع هذه المرحلة ويتجاذب مع مطالب الناس من اجل تنويرهم اجتماعيا عما يحصل حولهم.
3. اضحى علم الاجتماع جزءا الثقافة الجماهيرية لانه طرح العديد من الافكار والنظريات والدراسات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستفاد منها المختص

ويجدر بنا ان نشير الي ملاحظه مهمه في هذا المقام وهي ان هذا لا يعني ان علم الاجتماع لم يقوم بجراء دراسات ميدانيه او ترجمة مشاكل عمليه الي بحوث منذ تأ سيسه الي غاية ظهور علم الاجتماع التطبيقي . مثل :ترجمة وليام اسحاق توماس وزينا نسكي للفلاحين البولونيين الذين هاجروا بعد الحرب العالمية الاولى الي الولايات المتحدة واس توطنوا في مدينة شيكاغو وهي مدينه صناعيه وواجهوا مشاكل اجتماعيه واقتصاديه نتيجة الهجر الا ان الظروف الكاملة التي ظهرت بعد الثلث الاخير من القرن العشرين لم تكن موجوده قبل ذلك لتبلور هذا الحقل الميداني داخل علم الاجتماع وكان هذا هو السبب الجوهري الذي كان غائبا وبعد ظهوره تطلب الامر تأ سيس هذا الحقل والحديث عنه وثمت حقيقه اخرى نود التطرق اليها وهو ان البحوث الميدانية وتراجم المشكلات العملية الي بحوث لا يتطلب الي سحب بحوث عن مشاكل ا لسرة من علم الاجتماع الاسري ووضعها في سلة علم الاجتماع التطبيقي.

وينطبق هذا على علم الاجرام وعلم الاجتماع التربوي والحضري ولا يعني ذلك ان هذا الحقل الميداني الفتي يستقطب المشكلات والظواهر والحالات التي يربط بينها قاسم مشترك اعظم وهو واقعيتها واشغالها مكانه في الحياه الاجتماعية اليومية وهنا سوف يتناول الحالات الحيه والحيوية دون الاهتمام لمفاهيم غير حيه وغير مرئيه لنها مفاهيم نظريه لا تشكل اشكاليه للفرد بل سلوكيات جمعيه لاعيرها علم الاجتماع التطبيقي أي اهتمام بل فقط الى التي تعارض معها افراد المجتمع لكونها قديمة ولا تنسجم مع تطوراتهم .

ونقول ان علم الاجتماع التطبيقي ينطوي على التركيز على ايقاعات الحياه بنبضها اليومي اكثر من أي شيء اخر.

ان هذا الحقل لا يهتم بدراسة الاسباب التي تبلور المجتمع الفاضل لانه غير واقعي بسبب المثالية التامة . بيد ان سرعة تطور وتغير الاحداث الاجتماعية التي انتجت العديد من المشكلات المتنوعة تطلب الامر الاهتمام بها من خلال حقل سوسيولوجي خاص بها وعدم تفريعها حسب تفرعات او اختصاصات علم الاجتماع لان علم الاجتماع مرأ ة المجتمع نفسه ومصلحته منبثقه من مصلحة المجتمع وليست من مصالحهم الذاتية.

مثال على ذلك : على الرغم من ان اغلب علماء الاجتماع الامريكان من البيض الا ان بعضهم تناول مشكلة التمييز العنصري بين البيض والسود وسجلوا اثارها الاجتماعية وخطورتها على المجتمع الامريكي وكانو مراة لمجتمعهم ومن ثم حددوا أ ثارها السلبية وهذا التناول أكد على الموضوعية العلمية الذي بدوره اشاد لاداء دور علماء الاجتماع الثقافي والريادي في تغيير نظرة المجتمع نحو السود وهذا الاجراء العلمي يعكس طاقة علماء الاجتماع في التغيير الفعلي على الرغم من مواجهتهم مصاعب منهجيه واجتماعيه.

مميزات علم الاجتماع التطبيقي

1- البيئة المنظمة للعمل التطبيقي
2- الزبائن -المرض- المشاهدون
3- اختلاف مواضيع الاهتمام بينهما
4- تداخل الاختصاصات

المحاضرة السادسة

كينونة علم الاجتماع التطبيقي(تتمة)

ماهي مميزات علم الاجتماع التطبيقي؟

1. البيئة المنظمة للعمل التطبيقي
2. الزبائن -المرض -المشاهدون
3. اختلاف مواضيع الاهتمام بينهما
4. تداخل الاختصاصات

1- البيئة المنظمة للعمل التطبيقي:

العمل التطبيقي في المحيط الاكاديمي لم يحدد لعدة أس باب بعضها واضح والبعض الآخر غامض أو غير واضح ,اذ أن أقسام علم الاجتماع والمراكز البحثية الاجتماعية داخل الحرم الجامعي تركز وبشكل مكثف على المهمة التدريسية لمواد نظرية داخل أروقة وقاعات ومدرجات الحرم الجامعي التي تغطي معظم ساعات النهار ولخمسة أيام من أيام الاسبوع.

لذلك ف ان فرص الخروج الى ميدان الدراسة او اماكن ا لنشطة الاجتماعية اليومية الحية (في الاسواق والمتاجر والمحاكم ومراكز الشرطة والمدارس والمستشفيات والملاعب الرياضية والاحياء السكنية والشركات والمعامل والمصانع والمعسكرات وسواها)يتعارض مع الجدول الزمني الجامعي ويتعاكس مع متطلبات التحضير الدراسي في المنزل والمكتبة وحضور المحاضرات والندوات.

وعلى الرغم من كل هذا فقد ظهرت حاجة ماسة لممارسة العمل التطبيقي ولو لسويعات ضمن ساعات النهار . لكن بسبب عدم قدرة التنظيم الجامعي على استيعاب العمل التطبيقي كجزء من برنامجه النظري ف ان معظم متطلبات العمل التطبيقي تؤدى خارج الحرم الجامعي.

و ان المستشاريين والعياديين قد حددوا مهامهم ومتطلباتهم بشكل مشابه لما يتطلبه المتخصصون الذين لديهم أنشطة استشارية وعيادية ملحة .وهكذا ف ان علم الاجتماع قد يصبح عضوا في وحدة السياسة الاجتماعية أو في وحدة التخطيط الخاصة بإحدى وزارات الدولة..

ومن الملاحظ انه في أواخر القرن العشرين قد ازداد الاهتمام بالبحوث الاجتماعية التطبيقية وبلذات عند الشركات التي تقوم بهدف البحث الاجتماعي لتحقيق غايات واغراض شركات ومصانع ومستشفيات تتعامل مع شرائح اجتماعية كل حسب تخصصه ,واستطاعت تلك الشركات أن تقدم الدعم المالي لقامة تلك البحوث.

وهناك حقيقه اخرى تكشف الخلافات بين العمل داخل الجامعات والتنظيمات التي تمارس العمل التطبيقي وهي أن عضو هيئة التدريس في الجامعة يكون متعين ا{ موظفا }على الملاك الدائم وليس لفصل دراسي واحد أو سنة واحدة وهذا ما يدفعه لتقديم عطاء فكري وعلمي اكثر من الباحث الذي يعمل في تنظيمات تمارس العمل التطبيقي لباحثين متعاقدين لفتره زمنيه محدده وينتهي بانتهاء العقد وفي هذه الحالة ل يتم الاستفادة من خبرته ومعرفته بشكل مستمر.

من جانب اخر أن الراتب الشهري للباحث في هذه الاماكن غير الا كاديمية اقل بكثير من راتب الاستاذ الجامعي.. في حين ينطوي العمل التطبيقي في الشركات او التنظيمات على الاشراف والتوجيه المباشر والمطالبة بالالتزام بجدول زمني وموعد نهائي لنجاز البحث او العمل التطبيقي علاوة على اتصافه بأ نشطة ميدانيه تطبيقيه اخرى يقوم بها زملاؤه الباحثون. فهو اذن متعدد الارتباطات غير مس تقل بعمله الذي تعاقد عليه..

وعليه فان الباحث اذا كان غير صريح وواضح في حديثه ولا يتحمل الاستماع لحديث وراي الاخر غير العادي او الموضوعي فأن العمل التطبيقي غير ملائم له ولا يناس به..

2- الزبائن المرض المشاهدون:

من الاشكال التي تميز العمل التطبيقي هي أن له زبائن او أناس يبحثون عن نتائجه لأنها تخص مصالحهم واهتماماتهم لذا يتم استخدامهم من قبل العاملين في العمل التطبيقي لكي يقدموا لهم نتائج عملهم وغالبا ما يكون مكتوب على شكل تقرير

يتضمن توصيات وتصميم جديد لتنظيم الحياه المستجدة واحيانا تعمم نتائجه ليذهب لزبائن اخرين للاستفادة منه واحيانا اخرى يبعث الى مجالس بلديه او برلمانيه للاطلاع عليه والاستفادة من توصياته واحيانا ثالثه يسوق الى الجهتين وهما اصحاب القرار في السياسة الاجتماعية والى عامة الناس في ذات الوقت وهذه حاله ايجابيه يتصف بها العمل التطبيقي.

ولكي يكسب التطبيقي المزيد من المناصرين الذين يستفيدون من نتائجه الميدانية فإنه يتوجه نحو شرائح اجتماعيه اخرى يصل اليها عبر وسائل الاتصالات المباشرة والغير مباشره لكي يحصل على المزيد من الارتباط والمريدين له ..ولحسن الحظ أن علم الاجتماع ترسخ اكثر فأ كثر في المقررات الدراسية الجامعية ووصل ايضا الى المعاهد المهنية المتخصصة مثل معاهد ا لدارة العامة وادارة الاعمال والقانون.

ومن اجل تحقيق اتصالات اوسع واعمق للعاملين في العمل التطبيقي يجب أن تكون لغته في التخاطب مع اصحاب القرار مفهومه ومقبولة ومثل هذه المهارات يمكن اكتسابها عبر التدريب والممارسة الحلقيه وكذلك تتطلب الفطنة والذكاء اول ومن ثم الاكتساب ثانيا..

3- اختلاف مواضيع الاهتمام بينهما

تذهب كافة اعمال علم الاجتماع التطبيقي الى التركيز على العناصر التي يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر داخل الظاهرة وهذا هو جوهر الاختلاف بين العمل التطبيقي والنظري..

مثال على ذلك : أن العمل الاكاديمي يركز على الاداء الاكاديمي بشكل ثقيل غير ملتفت ومنتبه للعمل التطبيقي لنه ل يقدم له فأئده او لا ينتفع منه في الاداء العملي.. وان السياسة الاجتماعية ل تؤثر على العمل الاكاديمي بقدر ما يؤثر على الاداء الفردي داخل اسرته او اهتمام العمل التطبيقي بكيفية استطاعة المدرسة المساهمة في ارقاء ا لاداء الا كاديمي..

إن متغيرات البحوث الأكاديمية لا تمثل أية أهمية في البحوث التطبيقية , وإن هناك العديد من متغيرات البحوث التطبيقية لا تلعب أي دور في البحوث الأكاديمية.

مثال: متغير الجنس والعمر والمكانة الاجتماعية والاقتصادية تمثل متغيرات اساسيه في دراسة الجريمة والتعرف على الهوية الاجتماعية للمجرمين لكنها لا تلعب أي دور في السياسة الاجتماعية ولا تمثلها وذلك بسبب انها لا تحتل حيزا مهما في تغير او تعديل تطبيق الاحكام العقابية, بمعنى اخر أن هذه المتغيرات لا تنفع في تفهم الجريمة..

اذن يمكن القول بأ ن البحوث الا كاديمية تهتم بشرح التباينات والاختلافات الحاصلة داخل الظاهرة المدروسة , بينما تهتم بحوث السياسة الاجتماعية بكمية وبمقدار التباينات والاختلافات التي يمكن أن تتغير من خلال تعديل وتطوير السياسة الاجتماعية او روتين المؤسسة.. هذا الاهتمام يميز العمل التطبيقي عن المهندسين الاجتماعيين والمستشارين والعياديين ابضا , علاوة على ذلك, يتطلب من المهندس الاجتماعي أن يطرح نماذج جديده يستطيع المجتمع أن يتبناها..

4- تداخل التخصصات:

المشاكل التي يواجهها علم الاجتماع التطبيقي تقبع في تفاعله مع السياسة العامة لدراسة مشكله او ظاهره تحتاج الى تضافر جهود متنوعه في نظرياتها ومعرفتها ومنهجها.

فعالم الاجتماع التطبيقي عليه أن يلم ويعرف بشكل كاف عن ا لادارة العامة لكي يفهم محدودات البيروقراطية العامة .وبالنسبة للمهندس الاجتماعي عليه أن يمتلك العمل الماهر الذي يتضمن معرفة لا بأس بها عن الاقتصاد والحسابات والكلفة والخسارة والربح .. والمستشارون العياديون عليهم أن يلمون ببعض الشيء عن علم النفس الفردي وادارة الاعمال والضمان الاجتماعي.

يتطلب من عالم الاجتماع التطبيقي الدراية بكفاية في الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم النفس والتربية والخدمة الاجتماعية . لكن الحقيقة الثابتة هي أن العمل التطبيقي يمثل عملا منظما وعلى الاجتماعي التطبيقي أن يكون قادرا على التعامل مع الاخصائيين في اختصاصات اخرى لكي يفهم مساهماتهم الاختصاصية ويستخدم المعرفة المتخصصة والمهارات المتعلقة بها..

ويمكن القول بأن علم الاجتماع التطبيقي يحتاج الى تضافر معارف متخصصه تجاوز حدود العلوم الاجتماعية..

مثال على ذلك: الباحث الاجتماعي الذي يدرس مشكلة او ظاهرة ريفية داخل المجتمع الريفي فانه يحتاج الى المعلومات الزراعية التي يستطيع الحصول عليها من المهندسين الزراعيين والفنيين والفلاحين والموظفين الحكوميين في دائرة التنمية الزراعية لكي يستفاد من معارفهم المتخصصة والتي هي بعيدة عن المعلومات الاجتماعية حيث قد تتناول معلومات عن المزروعات والمحاصيل الزراعية وعن الحيوانات وانواعها وكميتها وامراضها وهنا يتطلب من الاجتماعي التطبيقي أن يحضر محاضرات عن العلوم الزراعية والبيطرية ويكتسب معرفة جديده من خلال مناقشته لهؤلاء المتخصصين لانه لا يمتلك خلفيه معرفيه تقنيه فيها.

والحالة مشابهة إذا عمل الاجتماعي التطبيقي في المجال الصحي والطبي والقانوني والاجراءات الجنائية , انما هذا الاحتياج غير مطلوب من الاجتماعي الاكاديمي..

باختصار :العمل التطبيقي يتطلب معرفه عامة عن الحياة خارج حدود العمل الحرم الجامعي وهذا يتطلب من الباحث التطبيقي أن يكون متدرب على اخذ المعلومات وجمعها عن طريق المقابلات والملاحظات بأ نواعها المنهجية التي تشير الى المنهجية الكمية-الرقمية اكثر من النوعية– الكيفية , وان يكون ملما بالعلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية وان يتعاون مع اصحاب هذه الاختصاصات من معرفته العامة والمتنوعة بأ لوانها المترابطة معها بحكم العمل الذي يقوم به..

تنوع العمل التطبيقي

ينحصر تنوع العمل التطبيقي لعلم الاجتماع في فرعين رئيسين هما:

1. أدوار يؤديها علماء الاجتماع
2. أدوار يؤديها المشرفين والمرشدين

الأنماط الرئيسة للجانب التطبيقي لعلم الاجتماع:

أ. البحوث الاجتماعية التطبيقية Applied Social Research
ب. الهندسة الاجتماعية Social Engineering
ج. علم الاجتماع العيادي Clinical Sociology

أ -البحوث الاجتماعية التطبيقية:

1. الدراسات الوصفية
2. الدراسات التحليلية
3. البحث التقييمي

1- الدراسات الوصيفة Descriptive Studies

أبسط الأنواع وتتضمن المعلومات الأساسية الضرورية للدراسات التجريبية التي تخص المشكلات الاجتماعية, انتشارها حسب نسب مئوية إحصائية يعالجها الإحصاء الوصفي

دراسات يقوم بها باحثون اجتماعيون بتوجيه من المجتمع المحلي كمراكز الصحة والشركات التجارية لتقييم مستوى الأداء والمعنوية لدى العمال لخدمة العملية الإنتاجية.

تغطي البحوث الوصفية مواضيع مختلفة كالمناخ السياسي والاقتصادي -رغبة الأفراد الذاتية- الخريطة الاستهلاكية مثلا لسلعة في منطقة جغرافية معينة.

2- الدراسات التحليلية Analytical Studies

تقوم بربط متغيرات الدراسة ببعض مع طرح تصميم نموذجي للظاهرة المدروسة يكون على شكل مخطط أو مرتسم يوضح علاقة وارتباط متغيرات الدراسة بعضها ببعض.

الحدود بين الدراسات الوصفية وتحليل البحوث الاجتماعية التطبيقية ليست واضحة وليست منفصلة تماما- كدراسة "كولمان" للفرص التعليمية والمشاكل العرقية والأقليات في المجتمع.

يمكن معرفة البحوث التحليلية من خلال نموذجها التجريبي التصميمي

3- البحث التقييمي Evaluative Research

هو محاولة منسقة ومنظمة في التثمين والتقدير لتأثير فعل اجتماعي قصدي (غرضي.)كتقييم نمط إدارة جديد لشركة معينة بالنظر إلى المتغيرات المؤثرة سلبا أو إيجابا في البرنامج

دراسة مهمة في هذا الصدد حول" دور التعليم العالي في تلبية احتياج سوق العمل السعودي" تستوضح رأي الاقتصاديين وهيئة التعليم في أسباب عدم قدرة الخريجين على تحقيق متطلبات السوق السعودي

التوصيات في البحوث التقييمية تمثل حاجة أساسية لأنها تكشف عن موازين القوى القوية والضعيفة ودرجة احتياج التوازن بينهما

المحاضرة السابعة

كينونة علم الاجتماع التطبيقي (تتمة)

تنوع العمل التطبيقي

ينحصر تنوع العمل التطبيقي لعلم الاجتماع في فرعين رئيسين هما:

- أدوار يؤديها المشرفين والمرشدين
- أدوار يؤديها علماء الاجتماع

الأنماط الرئيسة للجانب التطبيقي لعلم الاجتماع:

أ. البحوث الاجتماعية التطبيقية Applied Social Research
ب. الهندسة الاجتماعية Social Engineering
ج. علم الاجتماع العيادي Clinical Sociology

أ- البحوث الاجتماعية التطبيقية:

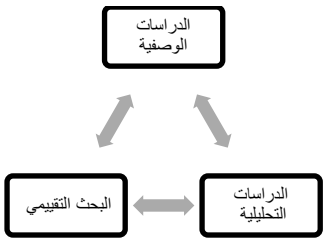

1- الدراسات الوصفيةDescriptive Studies

- أبسط الأنواع وتتضمن المعلومات الأساسية الضرورية للدراسات التجريبية التي تخص المشكلات الاجتماعية، انتشارها حسب نسب مئوية إحصائية يعالجها الإحصاء الوصفي
- دراسات يقوم بها باحثون اجتماعيون بتوجيه من المجتمع المحلي كمراكز الصحة والشركات التجارية لتقييم مستوى الأداء والمعنوية لدى العمال لخدمة العملية الإنتاجية.
- تغطي البحوث الوصفية مواضيع مختلفة كالمناخ السياسي واالقتصادي- رغبة الأفراد الذاتية- الخريطة الاستهلاكية مثال لسلعة في منطقة جغرافية معينة.

2- الدراسات التحليليةAnalytical Studies

- تقوم بربط متغيرات الدراسة ببعض مع طرح تصميم نموذجي للظاهرة المدروسة يكون على شكل مخطط أو مرتسم يوضح عالقة وارتباط متغيرات الدراسة بعضها ببعض.
- الحدود بين الدراسات الوصفية وتحليل البحوث الاجتماعية التطبيقية ليست واضحة وليست منفصلة تماما - كدراسة "كولمان" للفرص التعليمية والمشاكل العرقية والأقليات في المجتمع.
- يمكن معرفة البحوث التحليلية من خلال نموذجها التجريبي التصميمي

3- البحث التقييمي Evaluative Research

- هو محاولة منسقة ومنظمة في التثمين والتقدير لتأثير فعل اجتماعي قصدي (غرضي) .كتقييم نمط إدارة جديد لشركة معينة بالنظر إلى المتغيرات المؤثرة سلبا أو إيجابا في البرنامج
- دراسة مهمة في هذا الصدد حول "دور التعليم العالي في تلبية احتياج سوق العمل السعودي تستوضح رأي الاقتصاديين وهيئة التعليم في أسباب عدم قدرة الخريجين على تحقيق متطلبات السوق السعودي
- التوصيات في البحوث التقييمية تمثل حاجة أساسية ألنها تكشف عن موازين القوى القوية والضعيفة ودرجة احتياج التوازن بينهما

2- الهندسة الاجتماعية:Social Engineering

لا تقدم الهندسة الاجتماعية أو تحقق مصالح الشركات أو الوكالات أو حتى بعض الجماعات التي هي ضد البناء التنظيمي الموجود داخل المؤسسة أو الشركة.

فعلى الرغم من عدم تكلفة الهندسة الاجتماعية إلا أنها ضرورية وموجهة في عدة مجالات، خاصة إذا كان التوجه قريبا من مراكز صناع القرار، فهي بهذا تقترب من حالة تحليل السياسة الاجتماعية.

- تخدم البناء التنظيمي لمؤسسة ما أو تنظيم مجتمعي محلي بهدف تحليل السياسة الاجتماعية هناك تقارب بين البحوث التطبيقية والهندسة
- هناك تقارب بين البحوث التطبيقية والهندسة الاجتماعية: مثال دراسة الأنشطة الشبابية لتوفير فرص العمل لهم يقلل من فرص جنوحهم
- يتم الاستفادة من خبرات علماء الاجتماع والمحللين للسياسة الاجتماعية في مجال التخطيط الحكومي وفي إدارة الشركات الأهلية لتصميم مشاريعها

3- علم الاجتماع العيادي: Clinical Sociology

- يشير إلى استخدام المعرفة والرؤى والتفسيرات السوسيولوجية في استشارات ومساعدات فنية متخصصة لوحدات اجتماعية مختلفة في حجومها(أشخاص – تنظيمات)
- من الصعب هنا تمييز الهندسة الاجتماعية عن الممارسة العيادية: الأولى تقدم مثال مقترحا لتطوير صيغة وشكل عقد الزواج عند الغرب بينما الثاني يقدم نصائح ومشورات للزوجين لتنظيم عملهما في تنشئة أبنائهم
- قد تقترح الهندسة الاجتماعية مثلا صيغة جديدة لجماعة العمل في مصنع معين ، في يتعلق بترقية حين يقدم عالم الاجتماع برنامجامعنوية للعمال في الشركة.
- هذا يوضح بأن المهندس الاجتماعي يطرح تصميما مؤسسيا وتركيبا هيكليا لمؤسسة ما، بينما الاستشاري العيادي يهتم بالعمال في المؤسسة ودراسة وضعهم الاجتماعي ومعالجة المشاكل التنظيمية
- بمعنى آخر، يكون اهتمام المهندس الاجتماعي موجها نحو تطويق المؤثرات البنائية على الفرد وتحجيم فعلها، بينما يقوم العيادي بمعالجة آثار هذه المؤثرات وتقديم التوصيات المأمولة بالشفاء من آثارها السلبية.

أين يكمن دور الاستشاري العيادي في المؤسسات الرسمية؟

1. معالجة المشاكل التنظيمية
2. ترجمة هذه المشاكل لخدمة المعرفة السوسيولوجية
3. هو دور مزدوج الأهمية والفاعلية: للعامل أو الموظف ولعلم الاجتماع بآن واحد

حتى العيادة الأسرية (كتنظيم غير رسمي) فهي تحتاج إلىمختصين بالتنمية البشرية وعلم النفس الفردي وعلم الاجتماع والداري للانتفاع منه والاستشارة والرشاد في موضوع الحسابات والتسويق والإنتاج التكنولوجي. إن معرفة احتياجات الزبائن ومشاريعهم وأذواقهم وظروفهم الخاصة، كل ذلك يتطلب تعاون وتنسيق العلوم الاجتماعية في تثقيف العيادي لكي يستطيع استخدامها في تطوير مهاراته العلاجية داخل العيادات العلاجية.

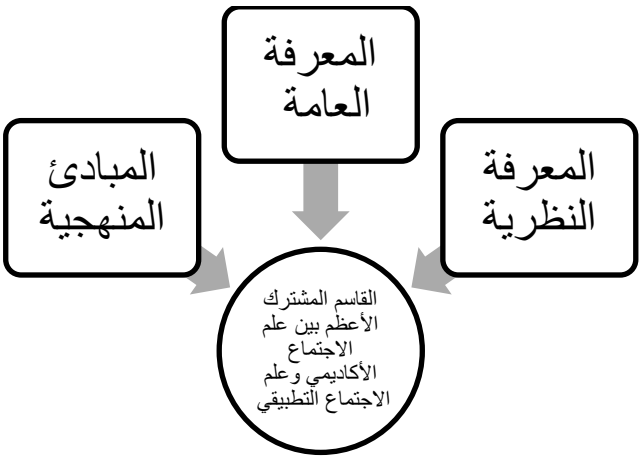

إن علم الاجتماع التطبيقي هو أحد إفرازات المعارف الجديدة التي ظهرت نتاج التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الجديدة التي بدورها أثرت على علم الاجتماع الأكاديمي ومداخله الأولية.

هذه التحولات تجعل ما يؤول إليه علم الاجتماع التطبيقي وما يحققه من دراسات وتوصيات وإرشادات تمثل الذخيرة الحية والمهارة البحثية المتجددة لعلم الاجتماع الأكاديمي.

نماذج علم الاجتماع التطبيقي

علم الاجتماع التطبيقي كميدان من ميادين حقل علم الاجتماع له نماذج خاصة به تميزه عن علم الاجتماع السري الذي يتضمن الزواج – الطلاق- التفكك – التنشئة

وتميزه عن علم الاجتماع الحضري الذي يتضمن نماذج الهجرة والمناطق الموبوءة والضواحي وقلب المدينة .

ومثل هذه النماذج تمثل مواضيع دراسات الميدان العلمي واهتماماته وتقوم بتحديد معالمه الميدانية والعملية لتميزه عن باقي ميادين حقل علم الاجتماع، ولكي ال تجعل مواضيع اهتمامه مكررة أو مشتركة من قبل ميادين مجاورة له في حقل علم الاجتماع.

نماذج علم الاجتماع التطبيقي :

1) نموذج الهندسة الاجتماعية
2) نموذج علم الاجتماع المتطرف
3) نموذج التنوير
4) نموذج مشترك أو مختلط
5) نموذج تنسيقي
6) نموذج تخطيطي

<u>نموذج الهندسة الاجتماعية:</u>

- نموذج سكوت وشور (1974)
- يدرس أوضاع العاملين في تنظيمات رسمية ذات مواقع متدرجة ومتسلسلة ومتخصصة هدفها الأداء المهني الدقيق
- مثال: مشكلة تنظيمية بين أصحاب المواقع يتطلب وضع مخطط جديد والمستفيد هو الموظف
- يقوم النموذج بإعادة تنظيم الهيكل المؤسسي لخدمة المجتمع في الأداء المهني- الوظيفي
- إرقاء الكفاءات المهنية المتخصصة

<u>نموذج علم الاجتماع المتطرف:</u>

نموذج كولدنر (1970)

- علم الاجتماع الانعكاسي
- يهتم بتحقيق حاجة المستفيد فقط
- نقيض لالتجاه التقليدي بعلم الاجتماع في الرؤية والتحليل (مفاهيم- ونظريات التكافل والبناء والاتساق..)
- دراسة الوقائع في أي ظاهرة(سياسية) بشكل مغاير
- دراسة الحالات المرضية والخارجة عن المعايير العامة
- الحركات السياسية- الثورات- الاعتصامات- التظاهرات- المسيرات
- أي التمرد على السلطة المجتمعية والقانونية وكشف الفساد الإداري وفضح الخروقات والتجاوزات القانونية لأصحاب المراكز العليا في الهرم الاجتماعي

<u>نموذج التنوير:</u>

- من الداعين لهذا النموذج "جانويتز" (1970)
- يظهر عالقة الزبون بعلم الاجتماع التطبيقي
- يحقق التطابق مع علم الاجتماع التطبيقي

- يتعامل مع نخبة المجتمع وعامته بدون تمييز
- غايته المعرفة العلمية والدراسة الواقعية
- ينور المستفيد في تنظيره ورؤيته الاجتماعية
- يوسع مدارك صناع القرار عند دراسة المشكلة
- المستفيد هوالزبون وأصحاب القرار

نموذج مشرتك أو مختلط :

- يستخدم معظم المتغيرات لجلب انتباه واهتمام صناع القرار وارضائهم
- لا يهتم بحاجة المستفيد كثيرا بل بحاجة النخبة من أصحاب النفوذ والقرار

نموذج تنسيقي :

- يركز على كيفية تطبيق السياسة الاجتماعية الناتجة عن نظريات العمل الأكاديمي
- مثل نظريات الانحراف والتغير الاجتماعي والتدرج الاجتماعي
- والبناء التنظيمي وديناميةالجماعة
- جميعها قادرة على تقديم معرفة تطبيقية للتخطيط الاجتماعي
- ال يطلب هذا النموذج تطبيق توصيات سياسة اجتماعية معينة أو خطط برنامج
- هذا النموذج يتناغم ويتفاعل مع نظرية الفعل الاجتماعي ويركز على إرساء قواعد لتحسين الفعل الاجتماعي

نموذج تخطيطي :

- يشبه هذا النموذج رؤية سكوت وستور (1979) في نموذجها عن السياسة الاجتماعية
- تقديم وصف للبرنامج وتحديد أهدافه
- استخدام النظرية الاجتماعية في التفسير والتحليل والبرهنة لإثبات النتائج
- يخدم أصحاب القرار في تقديم معلومات مبرمجة وتنظيرية
- نتائج البحث لا تتطابق 100% مع النتائج النظرية المعتمدة بالنموذج

علم الاجتماع التطبيقي كمهنة:

- العمل في مجالات غير أكاديمية
- الصحف والمجلات وباقي الوسائل الإعلامية
- مراكز بحوث ميدانية تخضع لتوجيهات أرباب العمل دون النظرية الاجتماعية
- مثل هذا النوع من البحوث ليس لها قيمة علمية ألنها ال ترتبط بإطار نظري علمي بل بموقف ظرفي طارئ
- هي نوع من تجميع المعلومات يقوم به فريق متنوع التخصصات ال يعتمد على التفسير التنظيري
- معلومات تفيد نخبة معينة ولا تفيد طلبة المؤسسات الأكاديمية

هوية علم الاجتماع التطبيقي:

- تنحصر اهتماماته في المرحلة الأولى من نموه في الأروقة الأكاديمية
- بالمرحلة الثانية- انطلق لخدمة المجتمع العام
- ترجمة المشكلات الى بحوث ميدانية اطروحات الماجستير والدكتوراه)
- بالمرحلة الثالثة: ايصال ما تم دراسته بشكل توصيات تقدم لصناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار في المجتمع

استفاد المتخصصون بهذا الحقل في ما يلي:

- العمليات الكاملة التي يمر بها صناع السياسة والقرار في حل المشاكل
- طريقة تصرف صناع السياسة الاجتماعية والقرار في التوسط بين جماعات المصالح المتصارعة داخل المجتمع

سؤال:

هل غرض علم الاجتماع التطبيقي هو خدمة أصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية من أجل تحقيق هدفه الميداني؟

الجواب: كلا

إن هدف التطبيقي الأول هو الذهاب إلى الأحداث الاجتماعية اليت تقع حت غطاء السياسة الاجتماعية من أجل دراستها والمساهمة مع أصحاب القرار في اخاذ قراراتهم فيما خيص وضع السياسة الاجتماعية وليس التقرب أو التزلف أو المداهنة هلم ألن هدفهم ليس الحصول على مواقع تنفيذية إمنا تنوير أصحاب هذه المواقع بما ينطوي عليه علمهم من رؤى ونظريات ومهارات علمية في إيصالهم إلى هدفهم الاجتماعي في موقعه.

خاتمة:

- إنها خطوة نحو تبصير المخططين والمشرعين في الجانب الاجتماعي عند وضع خططهم لتطوير المجتمعات المحلية
- إن مغزى هذا الحقل هو عدم أخذه بالأحداث الاجتماعية كمسلمات ما لم يتم التحقق منها من مكان وقوعها ومصادرها الأصلية
- إن هذا العلم ال ينتعش ويترعرع إلا في البيئة الصناعية المتقدمة والمتمدنة التي تأخذ بالنظام الديمقراطي، وليس في المجتمعات التقليدية ذات النظام السياسي الشمولي الذي يسعى لطمس مساوئ وفساد الحكم في المجتمعات المتخلفة.
- من أهم ملامح هوية التطبيقي إذن هو الارتقاء بمعرفته المتخصصة الى صناع السياسة الاجتماعية ومتخذي القرار من أجل تفعيل البحوث التطبيقية وتعزيز اختصاصهم الجديد وتنوير هذه النخبة الفاعلة بالمجتمع

المحاضرة الثامنة

عقوبات وصعوبات علم الاجتماع التطبيقي

أنواع عقبات علم الاجتماع التطبيقي:

يواجه الحقل التطبيقي معوقات وعقبات ومصاعب عديدة ومتنوعة عند تطبيقه منهجا أو برنامجا اجتماعيا في ميدان الواقع، وذلك بسبب تعامله مع شبكة اجتماعية منسوجة من خيوط متنوعة الأعراق ومحبوكة بضوابط اجتماعية ترجع إلى:

- أجيال وعقول مختلفة في مداركها
- وثقافة متباينة في مستوياتها
- وخبرات اجتماعية غير متساوية في نضجها
- ذو انتماءات معتقداتية غير متوازنة في قوتها
- ومصالح متأرجحة بين الذاتية والعامة.

جميع هذه الأطياف الاجتماعية ال تلتقي بهدف واحد ومصلحة واحدة، ويتطلب من الباحث الاجتماعي أن ينجح في عمله. لكن على الرغم من هذا النسيج الاجتماعي المتشابك، فإن الباحث يستطيع تحقيق مراده البحثي وذلك عن طريق: الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي أو عدم تحيزه ألي جهة معينة أو نفوذ محدد أو صاحب قرار متنفذ.

معوقات مؤسسية (بيروقراطية ومالية):

- البحوث الاجتماعية التطبيقية المكفولة ماليا من الدولة أو الجامعة تكون مقيدة بشروط مالية وإدارية
- المعاهد البحثية إما أن يكون هدفها ربحي مالي، أو مستقلة بعملها عن الجامعات وال تهدف الربح
- تخضع أقسام البحوث الاجتماعية التطبيقية المرتبطة بتنظيمات حكومية أو تجارية لضغوط متنوعة يصعب الإفلات منها
- تخص خلفية علماء الاجتماع العاملين في مراكز البحوث الاجتماعية التطبيقية (هل هم أكاديميون أم مجرد موظفين)

أهم المشكلات التي يعاني منها علم الاجتماع التطبيقي:

- التمويل
- علاقة عالم الاجتماع مع الجهة التي تمول بحوثه، أو تكليفه بتنفيذ مشروع معين
- طبيعة الأهداف التي يسعى البحث الاجتماعي التطبيقي لتحقيقها
- صياغة المشكلات وكيفية تنفيذها
- وجود فجوة بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمي.
- ترجمة المشكلة العلمية إلى قضية علمية

1- مشكلات تمويل البحث الاجتماعي التطبيقي:

لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقي في علم الاجتماع إلا على أساس تمويل من جهة ما. والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه.
الباحث يحتاج إلى تمويل مشروعه: (نفقات الطباعة والتنقل والإعاشة مثال في حال بحوث الماجستير والدكتوراه).

2- القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعي:

الجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقي قد تكون:

- هيئة حكومية
- مؤسسة قطاع خاص: شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودي الدخل- مساكن للمسنين- إصلاحية للأحداث...
- هناك قطاع خاص يهتم ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق.
- يوجد داخل بعض الشركات الغربية إدارات بحوث متخصصة للتسويق ودراسة الأساليب الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين.

- بعض الشركات الأمريكية مثال تعتمد على حملة الدكتوراه أو الحاصلين على درجة البكالوريوس والمتمرسين بإجراء البحوث الميدانية في علم الاجتماع.
- بعض الشركات تجري بحوثا لصالح شركات أخرى بل تقترح على بعض الشركات إجراء بحوث معينة، بمعنى أنها تجري عملية تسويق لبحوثها بين الشركات.
- بعض الشركات الغربية تنفذ مشروعات تنموية في بالد العالم الثالث بتشغيل فرق متخصصة في علم الاجتماع (وكالة التنمية الدولية مثال).
- بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التي تقدم بموجبها إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لإحدى الدول النامية تنص أحيانا على:

  - تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على حجم المشكلة
  - توزيعها أو انتشارها
  - نوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة.
  - وهذه جميعا تتضمن فريق بحثي متخصص.
  - بعض الاتفاقيات تقتصر أصال على تقديم معونة نقدية أو عينية لإجراء البحوث.

3- التمويل الحكومي للبحث الاجتماعي:

قد تكون الجهة الممولة هيئة حكومية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي. وهذه هي القاعدة الأغلب في كثير من الدول المستقلة حديثا، أو التي يوجد فيها قطاع عام قوي يقود الاقتصاد كله. بدأت حكومات الدول الغربية مؤخرا (في الستينيات) أوربا وأمريكا بتمويل مشروعات البحوث الاجتماعية (الفقر- العنصرية- المشكلات الصحية). كما بدأت الحكومات العربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل.

4- الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعي: قد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعي التطبيقي:

- مؤسسات تمويل لخدمات عامة علمية أو اجتماعية تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة تخلد ذكراه، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التي يدعو لها)مثل مؤسسة الأمير سلطان(. في أمريكا مثال مؤسسة فورد، رسل، فولبرايت، في ألمانيا فريدرش إبرت، هانز زايدل.
- هيئة عامة: وهي ليست حكومية خاصة وال جهة حكومية مثل: النقابات العمالية أو المهنية (نقابة الأطباء، المحامين، المهندسين)، أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما، أو الجمعيات الخيرية

5- مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه: مثال عن هذه المشكلات:

- مضمون المشكلة المطروحة للبحث
- طريقة صياغة المشكلة
- توقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعي (منذ البدء في التفكير بالمشروع- مرحلة متقدمة- بالنهاية لتقييم النتائج).

6- أثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به

7- البحث الاجتماعي كمهنة:

بعض الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه يتجهوا للعمل في ميدان بحوث التسويق وبحوث الاتصال وفي ميدان الدعاية والإعلان. بدأت في الجامعات تكوين مراكز وحدات للبحوث تتلقى تكليفات من هيئات عامة وخاصة لإجراء بحوث حول موضوعات معينة مقابل تمويل مغري.كما نشهد قيام بعض المراكز البحثية الخاصة التي يعمل بها متخصصين في بعض المراكز الحكومية (مشافي جامعية- وزارة) أحيانا بعقود مؤقتة.

8- أخلاقيات البحث العلمي:

- خدمة العلم والمعرفة العلمية
- خدمة مصالح الجهات الممولة
- خدمة الصالح الاجتماعي العام
- تحمل ضغوط الظروف الخاصة والعامة أثناء أداء عملهم

9- مشكلات ترجمة لغة البحث إلى لغة حياتنا اليومية:

- مشكلة تتعلق بالفجوة بين لغة الجهة الممولة وطريقتها في التفكير(أي لغة الواقع) ولغة المتخصص في علم الاجتماع وطريقته في التفكير الاجتماعي العلمي (أي لغة النظرية والبحث).

- لابد أن تترجم قضايا المجتمع ومشكلاته إلى لغة العلم الاجتماعي، قبل أن يدرسها عالم الاجتماع.
- يتحتم أيضا ترجمة نتائج البحث السوسيولوجي قبل استخلاص النصائح أو الإرشادات أو البرامج العملية)التوصيات والمقترحات(وتقديمها للجهة الممولة.

أمثلة:

- من الذي يؤثر
- بأي وسيلة يستطيع التأثير
- أي تأثير يمكن تحقيقه
- على من يمكن التأثير.....

تم الاستفادة من مثل هذه التساؤلات في ميدان الدعاية والإعلان ، وكذلك في ميدان التأثير على السلوك السياسي والاجتماعي للمواطنين.

البد من الإشارة إلى أن هناك أشخاص "مؤثرين" (قادة الرأي) ليسوا على طبيعة واحدة ومستوى واحد من التأثير. فالشخص الذي أتأثر به مثال في الانجذاب لموضة معينة يختلف عن الشخص الذي أتأثر به في الإيمان بفكرة معينة .

هذا يعني أنه البد قبل البدء بأي تجربة أو مشروع في ميدان معين أن نتعرف على قادة الرأي الذين يستطيعون التأثير على من حولهم في هذا الشأن أو في مجال محدد. وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأي في كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه، وال توجد له قاعدة عامة. الأمر يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا واسع للتواصل مع الجمهور المعني بالمشروع.

الأمثلة في هذا الصدد كثيرة ، تبدأ من الموضة مرورا بشركات الأدوية في تسويق منتجاتها إلى المجالات الأخرى.

بالنهاية نشير إلى أن علم الاجتماع التطبيقي يتطلب من المشتغل به كفاءات ومهارات خاصة، قد تكون غير أساسية والزمة لمن يعمل في مجال التدريس أو البحث العلمي. لكن من الصعب الكشف عنها إلا في الميدان الفعلي لها، فال وصفة موحدة وثابتة لإخراج متخصص في الاجتماع التطبيقي مضمون النجاح.

الاحتياجات الملحة:

عندما انتقل علم الاجتماع من مجاله النظري في الجامعات إلى المجال التطبيقي في الواقع المجتمعي، ظهرت الحاجة لمتطلبات مالية ضرورية تلبي حاجات البحث التطبيقي :

- إجراء المقابلات
- الاستبيانات
- الأجهزة الحاسوبية
- مختبرات ولوازم إحصائية ومعلوماتية

بناء على طلب منظمة اليونسكو، قدم الزرسفيلد دراسة عن احتياج البحوث التطبيقية في الكليات والجامعات الأمريكية، وخلص إلى المقترحات التالية:

- الحاجة إلى أساتذة لهم دراية بالأجهزة التقنية لإقامة البحوث
- تأسيس مراكز ومعاهد تطبيقية بحثية تواكب احتياجات المجتمع المحلي اجتماعيا
- وجود مجموعات متعددة حكومية أو أهلية تغذي الباحثين بأحدث المعلومات عن المشكلات القائمة في المجتمع، أي تكون مصدرا للمعلومات

إن مساهمة ومشاركة الجامعة في إقامة بحوث تطبيقية له إيجابياته وله سلبياته. فالسلبيات تكمن في الإجراءات البيروقراطية الروتينية التي تحتاج لموافقات من الجامعة أما الإيجابيات فتنطوي على أنا المالكة الحق للخبرة ومنهجية البحث العلمي. لذا تستطيع الجامعة تعزيز دورها في البحوث من خلال فتح دورات لكل من يريد التدرب على إجراء بحث تطبيقي- ميداني.

معوق صراعي:

وهو صراع يتمثل بين علماء الاجتماع الأكاديميين وعلماء الاجتماع التطبيقيين حول استخدام النظرية الاجتماعية في البحث الاجتماعي الميداني، أي الجمع بين النظري والتطبيقي في التحليل والتفسير للدراسة التطبيقية. ويؤكد كلارك وآخرون تطبيقيون على أهمية الإطار النظري للبحث التطبيقي في معالجة المشكلات الاجتماعية.

معوق اتصالاتي:

هذا المعوق يوضح تعثر وتقطع الاتصالات المرادة بين عناصر البحث التطبيقي. أي هناك تصدع في العالقة بني صناع السياسة الاجتماعية بالباحثين وعلماء العلوم الاجتماعية أثناء تطبيق إجراءات البحث. الاتجاه الجديد في البحوث التطبيقية يؤكد على تفاعل ثالثة أطراف (مسؤولين- ابحثني- ممول)، وهذا أبعد الجانب النقدي عن ساحة البحث الاجتماعي .

الأطراف المتفاعلة وأركان في البحث العلمي:

- الممول
- الباحث الاجتماعي
- صناع السياسة والقرار

مشروع نموذجي للتوليف:

- مدراء البرامج
- الباحثون الفعليون في البحث (المرشدين)
- الأكاديميون (علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد والسياسة والاعلام)
- المستشارون

المبرمجون Programmers

هم المتمرسون والمتخصصون في موضوع المشكلة المدروسة والمهتمون بشكل كبير بأوضاعها وحالاتها وجوانبها وجوهرها. مدير البرنامج هو القائد للفريق ومهمته الربط بين أهداف البرنامج والامكانيات المالية المرصودة لانجاز البحث. ويستعين المدير بملاحظات وتوجيهات الباحثين الميدانيين المتخصصين.

المستشارون المختصون Professional Consultant

مهمة المستشارين المختصين تقديم تفسيرات وشروحات للقاعدة المعرفية والنظرية المعتمدة في البحث إلى مدير البرنامج من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات.

الباحثون Researchers

هم من يقوم بترجمة أهداف البرنامج إلى نواتج محددة تمثل متغيرات قابلة للقياس والاختبار وتقدم معلومات محددة. والباحثون هم أكثر دراية من غيرهم بمعرفة المتغيرات.

المنظرون الاداريون Academic Theorists

هو الفريق المختص بالتوليف بين النظرية والتطبيق، رغم أنه لا يحمل كامل المسؤولية في فشل أداء البحث.

المحاضرة التاسعة

الفصل الرابع منهجية علم الاجتماع التطبيقي

تمهيد

طرح فرانك نيف (1965) ثلاث مراحل رئيسية و أولية يقوم بها الباحث الاجتماعي التطبيقي بشكل متباين عن باقي الباحثين الاجتماعيين وهي ما يلي:

1. الاستكشاف ا لولي الذي يبحث عن ا لأفراد الناشطين أو الفاعلين في عملية صناعة قرارات التنظيم واجراء خطوات البحث وتشخيص أنشطتهم المهمة ومعرفة المشرفين على انجاز البحث.
2. تجميع المعلومات التي يتم اشتقاقها من الاجتماعات والمقابلات والاستبانات والملاحظات والمقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة لكي يتم الاستفادة منها في تشخيص وتحسين أداء العمل داخل التنظيم المراد دراسته.
3. تدوين أو كتابة المعلومات على شكل تقرير يمثل القناعة بما تم الحصول عليه من معلومات مفيدة في تشخيص وتطوير التنظيم المراد دراسته .بيد أنه مع مرور الزمن يتم معرفة المعلومات والتحاليل المفيدة وغير المفيدة والمعتمد عليها والسالبة والضعيفة في ا لأسناد والبرهنة والتحليل.

نقول :انه من حيث المبد أ ل تختلف منهجية علم الاجتماع التطبيقي عن منهجية علم الاجتماع العام من حيث الجوهر.

لكن هناك بعض الخصوصيات التي قد تكون مرتبطة بطبيعة الهدف الدراسات التطبيقية و أهمها ما يلي:

اولها : انها ليست مرتبطة بالنسق الاكاديمية المتبع في اقسام علم الاجتماع والجامعة من حيث الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسة الاكاديمية.

يعني ذلك ان هذا التعامل يخضع لاهتمامات قادة المجتمع ومسؤولية القائمين على رعايته بالدرجة الاساس وما على الباحث التطبيقي الا ان يتساوق مع هذا التعامل ليأخذ مكانه في الفريق عمل بحثي نقصد ليس سوى صوت واحد في المنظومة البحثية الامر الذي يجعله بعيدا عن الاستقلالية في اختيار المشكلة.

هذا هو الفرق الجوهري بين الاثنين الذي بدوره يبلور خصوصية تطبيقية لاختصاصه وعمله التي جعلته يستثني بعض الاجراءات المتبعة عند الاكاديميين ومراعاة اصحاب القرار غير المختصين في العلوم الاجتماعية.

هذا من جانب ومن جانب اخر فان المتطلب من الباحث التطبيقي هو ترجمة المشكلة الا موضوع يستحق الدراسة ميدانيا مبنيا بانه يمثل حالة ملحة تستوجب التشخيص والمعالجة باختصار يتطلب عمل الباحث الاجتماعي التطبيقي استولاد المشكلة من جسم المجتمع المحلي الا خارجه لكي يستطيع ان ينمو ويترعرع بسلام وعافيه ، ويعطي المجال لاصحاب القرار معالجة القرحة الاجتماعية (الاكلة) التي اصابت احد أعضاء الجسد الاجتماعي (ان جاز التشبيه). رب سائل يسال عن كيفية تبلور السياسة الاجتماعية وكيف يعي المسؤولون بحدوث ووجود مشاكل (او تقرح اجتماعي) في مجتمعهم؟

الجواب على ذلك يكون من خلال كلان الناس ونقدهم وتذمرهم واحتياجهم وتظاهرهم وهنا يمكن القول بان التطبيقي يقوم بمهمة ايجابية جديرة بالتقدير والاحترام وهي تعامله مع ما يليق ويربك راحة واستقرار حياة الناس.

ونقول هي ليست رغبة فردية يتفرد بها الباحث التطبيقي كما هو الحال عند الباحث الاجتماعي الاكاديمي في دراسته لمشكلة حضرية او ريفية او تربوية او سكانية.

من الخطوات المنهجية الاخرى الملتصقة بالتطبيقي هي عند نزول الباحث الى ميدان الدراسة عليه أن يبحث عن المؤشرات أكثر من المتغيرات وهذه صفة تميزه عن الباحث الأكاديمي الذي يبحث عن المتغيرات أكثر من المؤشرات لنها سهله العثور عليها وملاحظتها ومتابعتها في سياقها الواقعي أيسر بكثير من العثور على المتغيرات المشكلة التي غالبا ما يحصل عليها الباحث التطبيقي من الجداول الإحصائية أو المسوحات أو نقد الناس وتذمرهم من حدث معين أو من استنتاجات مسقاة من الاحداث الدائرة في المجتمع .لان المؤشرات في نظر التطبيقي تمثل مروازا(بارومتر) يشير الى وجود وحدوث تقرح اجتماعي قبل استفحاله وانتشاره.

لا غرابة كذلك في استخدام التطبيقي مصطلح الزبون بدل من المبحوث في بحوثه المنشورة لأنه(الزبون)يمثل الفرد الذي يعمل في تنظيم رسمي وهو المستفيد من انتاج سلعة معينة أو المستفيد من برنامج انمائي معين. لذلك تم النظر اليه من خلال الاستفادة من معالجات المشكلة التي يعيشها وليس لكونه خاضعا للدراسة فقط وهذا ايضا تمييز ظاهر يفرق بين الاكاديمي والتطبيقي.

أما نتائج الدراسة فقد تم تسميتها ب(المنتج)وهذه تسمية خاضعة لتأثيرات تنظيمية انتاجية(مصانع , معامل, بنوك , شركات ,دوائر حكومية)وليس مركزا أو معهد ا أو كلية أو قسما اكاديميا ليقال عنها نتائج بحث بل ما هو منتج عن الدراسة.

ولما كان الباحث التطبيقي مطلوب منه صياغة توصيات لا صحاب القرار لتساعدهم في معالجة ما هو مقترح وما يواجهونه من عقبات في تنفيذ سياستهم الاجتماعية فان يواجه حالة حرجة وهي: هل يوصي بتغيير قيم ومعايير الناس؟(وهذا مطلب اشبه بالمستحيل لأنها متجذره بجذور النسق القيمي المتوارثة عبر الاجيال المتعاقبة والمترجمة على تطبيقات الحياة اليومية بين الناس بشكل ظاهر وعلني) وعليه ان يقارن ايهما اكثر فائدة لأغلبية المجتمع وليس للمسؤول او اصحاب القرار واذا عمل العكس فانه سوف يخسر مستقبله المهني كباحث تطبيقي بين الباحثين والعلماء وطلبة علم الاجتماع والمهتمين به.

مثل هذه الحالة الحرجة لايواجهها الاكاديمي ولا يفوتها التنبيه لنقطة مهمة في هذا المقام وهي لمن تكتب التوصية؟ لان هدفها يختف من جهة لأخرى فالتوصيات المقدمة للزبائن المستهدفين (المبحوثين) غيلا التي تقدم للمسؤولين بسبب اختلاف اهتماماتهم ومصالحهم فالتوصيات التي تقدم للمرضى لا تقدم للأطباء (ان جاز التشبيه) بينما الباحث الاكاديمي يقدم توصيات شاملة لكل فئات المجتمع المرتبطة بموضوع الدراسة.

مجمل القول ان هذا التخصص الحديث الولادة ينمو ويترعرع في مجتمعات تحترم الراي العام وتخدم عامة الناس(وليس خواصها) وتعمل بتفكير وتخطيط عملي (وليس عشوائي رغائبي) وتأخذ براي المتخصصين (وليس راي الفرد الا على موقعا) وتتعامل مع الاحداث المستجدة ومعالجتها في وقتها (وليس قمعها وخمدها) تلك التي تبحث عن الارتقاء والصمود الا درجات افضل (وليس البقاء في دائرة الوضع الراهن لخدمة مصلحة الحاكم وزبانيته) لكي لا تتكلس انساقها البنائية وتراوح في مكانها مستقرة في حركتها المحدودة.

اخيرا نسجل للقارئ ما هو مطلوب من الباحث التطبيقي على شكل نقاط وهي:

1- الوعي بالمشكلة السائدة (التقرح الاجتماعي) في المجتمع وادراك مخاطرها على المحيطات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والمدرسية والاسكانية.
2- الاطلاع الدقيق على محتويات واهداف السياسة الاجتماعية والتعامل معها على انها خطة عمل والاسهام في معالجات متطلباتها .
3- الدخول في حوار ونقاش مع المسؤولين عن السياسة الاجتماعية وابراز وعية بالمشكلة القائمة وطرح مهارته في تبصيرهم عن سلبياتها وكيفية التعامل معها.
4- ان لا يحمل افكارا وتصورات مسبقة عن المشكلة المراد دراستها قبل نزوله في الميدان نقول عليه ان ينزل بشكل مجرد وخالي من التصورات والاحكام كما يريد ملاحظته وتوصيته والا فسوف تلوث مساهمته في منظومة البحثية.
5- قدرته على الاستنتاج النابع من وعيه بالمشكلة القائمة في جسم المجتمع.

مراحل البحث التطبيقي

عند تدريس مادة علم الاجتماع التطبيقي و أدبياته تظهر للعيان ست مراحل يمكن الاستفادة منها في ايصال المعرفة الاجتماعية التطبيقية بشكل بسيط ومفصل ومترابط وهي:

الخطوة الاولى: على عالم الاجتماع ان يوضح كيف تتولد المشكلة الاجتماعية في بيئتها الاجتماعية وتشغل حيز ا فعلي ا في نسيج حياة قسم من أفراده.

الخطوة الثانية : بعدها يتم الانتقال الى المعرفة الالية المعتمدة في جمع المعلومات عن المشكلة المجددة وبالذات المعلومات التي تلفت انتباه علماء الاجتماع لتلك المشكلة

الخطوة الثالثة : عندئذ تبات مهمة ترجمة هذه المشكلة المجددة وصياغتها على شكل موضوع يستحق الدراسة ميدانيا كحالة ضرورية ملحه اذن المشكلة وهي في صورتها الفجة ل تلفت انتباه المهتمين بموضوعها ال اذا تم صياغتها بأ سلوب أو منهج علمي متبع في علم الاجتماع.

الخطوة الرابعة: يتطلب معرفة كيف يمكن تحويل المعرفة المجتمعية من هذه المشكلة المدروسة الى توصيات لمعالجة المشكلة المدروسة و التنبؤ بأ ثارها فيما اذا أهملت .

الخطوة الخامسة: وبنا ء على نتائج الخطوة السابقة يستلزم معرفة كيف يمكن فعلا تطبيق هذه التوصيات وعدم تركها نصوص ا منطقية مجردة.

الخطوة السادسة: وفي نهاية المطاف علينا تقييم ما تم انجازه من معارف في المراحل الخمسة السابقة لمعرفة هل تقودنا الى الدخول مرة اخرى في الدائرة المعرفية لمشكلة جديدة تفرعت عن المشكلة الاولى ؟

الخطوة ا لاولى :تحديد المشكلة:

عندما تتولد المشكله في المجتمع لا تكون ظاهره بشكل واضح ولا سيما في بداية تكوينها لذا ف ان الافراد لا يحسون بها بشكل كامل الا أن وعيهم بها ينمو ويتكاثر مع نمو المشكلة بينهم ومع اتساع نشاطها السلبي عندئذ يتطلب فتح باب الحوار و النقاش بين عالم الاجتماع التطبيقي و أصحاب القرار قبل صياغتها في موضوع بحثي يس تحق الدراسة الميدانية لكي يبصروهم بأ خطارها قبل ان تتفاقم و لجل تطويقها في بداية تكونها قبل ان تتعقد

هناك ثلاث مصادر لكتشاف المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع وتحديد معالمها وهي:

مؤشرات رسمية واضحة مس تمرة في الوجود تتضمنها سجلات التنظيم مثل سجلات المبيعات و ا لرباح , أي مؤشرات جاهزة لا تحتاج الى تجميع و تنظيم أو اقامة مسح عام للموظفين لمعرفة ادائهم الوظيفي.

المصدر الثاني لمعرفة فيما اذا كانت هناك فعلا مشكلة قائمة بين الناس بادية على سلوكهم وظاهرة في منطقهم عن طريق المراسلين

التوقعات المستقبلية المبنية على الحدس في استشراف ما يحصل من مشكلات قادمة و التنبؤ بها و غالب ا ما يصدر عن المس تقبلين من أصحاب المهارة و الخبرة في التنبؤ ليقدموه الى المدراء و المسؤولين عن المشكلات المتوقع حدوثها للمجتمع

كما ان هناك مناصب رفيعة المس توى في العالم الغربي تقدم توقعات عن وقوع مشكلات قادمة مثل منصب المحقق في الشكاوى ضد موظفي الدولة او رئيس المشرفين على الانشطة الاقتصادية في الدولة.

اذا يمكننا القول بان بداية ترعرع علم الاجتماع التطبيقي بد أت مع تفاقم المشكلات الاجتماعية وحديث الناس عنها على شكل نقد او تذمر او استياء أو اضراب أو احتجاج أو الكتابة عنها علانية او رمزية متخفية

الخطوة الثانية :تشكيل جهاز تنظيمي متكون من عدة اختصاصات لها علاقة مباشرة بموضوع المشكلة المراد دراستها:

وهذه الخطوة تأ تي مباشرة بعد تحديد ملامح المشكلة أي انها ل مدخل الاول لجراء تطبيقات دراس ية لحظ هنا ان الحاجة تكون الى خبراء مختصين بحقول علمية ومعرفية دقيقة وليست الحاجة الى مستشارين لن الفرق كبير بين الخبير والمستشار , اذ يقوم الاول بتقديم خبرته الدقيقة في اختصاص واحد يتفاعل مع باقي الخبراء لكي يدرسوا ويبحثوا في جذور ومتن وجوانب المشكلة بينما يقدم المستشار مشورة أو رؤيا عامة غير متعمقة لصحاب القرار تمثل نظره شاملة غير مبرهنة

تمثل نظره شاملة غير مبرهنة عن موضوع الاستشارة في حين يحمل صاحب القرار رؤيا كثيرة تحتاج بشكل ملّح الى تمحيص و اختبار ما تم معرفة اس بابها و علاقاتها نقول نظرات متنوعة ومتعددة تحتاج الى وضعها في اطاراتها المناس بة لها وفي هذه الحالة ل يحتاج صاحب القرار الى تشكيل لجان للمداولة او المناقشة و التحاور في صلب الموضوع أو حول جوانبه ,بل تحتاج الى فيق بحث او فريق عمل ميداني ينزل الى ميدان الواقع يتكون من اختصاصات متنوعة و متعددة وكل متخصص يدرس من زاوية اختصاصه ومن ثم يقدم فريق البحث عملا متكامل الجوانب عنها.

الخطوة الثالثة والرابعة:

البحث عن المعرفة وتلمس الطريق الى التوصيات ف اذا أراد الباحث ان يختزل حلقة دائرة المنفعة المتعلقة بالمعرفة ,علية أ نذاك أن يحدد كيف سيتم ترجمة المشكلة وتحويلها الى معرفة مفيدة ونافعة ؟ وكيف يمكن تجسير الفجوة التي ل يمكن تجنبها بين المعرفة والفعل العملي ؟ اذ تم تحقيق ذلك سوف يستطيع تقديم توصيات تضمن حلول للمشكلة المدروسة وعلى الباحث ان يبد أ بملاحظة كل ما هو متاح ويدور في مدار حلول المشكلة وما يمكن العثور عليه في اطارها دون أن يضع في حساباته تصورات مس بقة عن الحالة المراد دراستها لكي ل تلوث رؤيته الافعال والسلوكيات وا لأقوال الدائرة الناس الذين يعيشون في المشكلة

لا غرابه من القول بأ ن هناك بعض الدراسات تمت بعناية فائقة لكنها لم تسطع تقديم توصيات عندئذ على الباحث ان يستخدم معرفته الشخصية في تقديم توصيات نابعة من تفكيره ورؤيته وليس من واقع لدراسة او المعلومات التي جمعها من الميدان لن اصحاب القرار يريدون ان يصل والى قرار محكم ومدروس يصوغونه في ضوء توصيات حتى لو لم تكن دراس ته

قادرة على طرح توصيات خاصة بها أي علية ان يقدمها نيابة عنها تصدر من معرفته لشخصية عن احداث المشكلة ومجرياتها

- فحوى هاتين المرحلتين هو أن على الباحث عن المعرفة ان ل يضع تصورات و أفكار مس بقة من موضوع المشكلة لكي ل تلوث رؤيته التي تؤول فيما بعد الى تحريف او تلويث المعرفة وعلية ايضا اذا واجهه عدم قدرة دراس ته في تقديم توصيات وهذا امر جائز-علية عندئذ استنباط توصيات من معرفته الشخصية لن ذلك مراد من قبل اصحاب القرار, فضلا على ان تقييمها من معرفته الشخصية ل تمثل انحرافا عن الاجراءات المنهجية لن الباحث متمرس في البحث وله دراية خاصة بعد انتهاء الدراسة بما هو متطلب في علاج او تجنب المشكلة تقدم الى اصحاب القرار للاستفادة منها

الخطوة الخامسة :التنفيذ

يمكن القول في هذه الخطوة بأنه حتى لو تم قبول التوصيات تبقى هناك عقبات معلقة غير محلولة وبخاصة اذا كان المبحوث يمثل تنظيما معقد البناء عندها تقوم قيادة الجهاز التنفيذي المركزي بأ داء مهمة التنفيذ والايعاز الى فروعه المجلية على الرغم من أن اجراءات الجهاز التنفيذي تمثل الروتين الإ انها مهمة جدا في تنفيذ خطوات مشروع البحث والوصول الى نتائج سليمة بطرق ميسرة وسهلة وفي هذا الموضوع يقول والتو وليامز هناك خمسة صعاب او عقبات تواجه عملية التنفيذ يجب تجاوزها والتغلب عليها من اجل تحويل مفاهيم السياسة الاجتماعية المجردة الى معاني مفيدة وواضحة للجميع وهي:

1. التوصيات.
2. الدائرة المركزية في التنظيمات المدروسة التي قد تكون جاهلة في تحقيق ذلك الفعل الذي تم التوصية عليه
3. تمسي الصعوبة حادة وبخاصة اذا تطلب العمل من قبل الوكالة المجلية المرونة من أجل التغير او من اجل استبدال الجهاز الاداري المجلي
4. تتطلب الاجراءات التنفيذية سفر الموظفين والباحثين بين المبحوثين في الميدان والمسئولين في اعلى الهياكل التنظيمية من اجل تقديم التغذية الراجعة وهذا يتطلب دورات تدريبية لكي يتعلم فيها الباحثون اصول الاتصال بالأدنى والأعلى وهذا مكلف ماديا ويحتاج الى جهد ووقت لبأ س به
5. قد يكون التنظيم المدروس واقعا تحت ضغوط سياسة محلية ول تعلم قيادة التنظيم بذلك لكن في نهاية المطاف وبعد قبول توصيات من قبل القوى السياسية المركزية يتبين وجود حواجز سياسية عند الدوائر المجلية تقاوم الفعل النهائي في تطبيق ما جاءت به التوصيات
6. التقييم .

المحاضرة العاشرة

المؤشرات الاجتماعية تتمة الفصل الرابع :منهجية علم الاجتماع التطبيقي

عناصر المحاضرة

أولاً :المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعية.
ثانياً :كيف يتم تطبيق المؤشرات الاجتماعية ؟
ثالثاً :وكالات انتاج المؤشرات الاجتماعية
رابعاً :ماذا حققت المؤشرات الاجتماعية ؟
المؤشرات الاجتماعيةSocial Indicators

التعامل مع عامة الناس من قبل أصحاب المواقع المسؤولة في ادارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية و الاسكانية و الصحية والرعائية يتطلب منهم معرفة همومهم و أمالهم ومشاكلهم من خلال قنوات مباشرة وقريبة لكي يستطيعوا وضع برامج أو خطط أو سياسات لحلها أو معالجتها من اجل التعرف على حجم هذه الهموم أو الآمال بيد ان هذه المعرفة ل تتم ال من خلال قياس حجمها بين عامة الناس.

ان الصور الاجتماعية الموجودة في المجتمع من برامج وخطط وسياسات تحتاج الى تفعيل يبادر فيها اصحاب القرار و النفوذ لتحديد وتشخيص ا لأوضاع السلبية , وهنا لبد من معرفة المؤشرات الاجتماعية والتي يمكن الحصول عليها في بداية ا لأمر من خلال المعلومات الكمية التي تم الحصول عليها من المسوحات والجداول الاحصائية وغيرها.

تعريف المؤشر الاجتماعي:

هو الذي يقيس أهمية الظاهرة الاجتماعية في تفاعلاتها وعلاقتها مع ا لفراد والجماعات الاجتماعية لتعطينا قيمتها الاجتماعية وهي فاعلة أو ناشطة في الحياة الاجتماعية وفي الوقت ذاته تساعدنا على تمع في حياته اليومية.

ومع ذلك فأنه ل يقتصر على النسبة المئوية والمقا رنة بل احساس الفرد الذاتي يرشده الى عناصر المؤشر فيقيس الظاهرة الاجتماعية على أساسها وبناء على ذلك يستنتج بعض ا لأفكار منها .بتعبير أوضح يتضمن المؤشر الاجتماعي عناصر تحدد كيف ومتى يجب ان تحتسب المعلومات منه وكيف استخراجها منه وهل يمكن البناء عليها أو ربطها بمؤشرات أخرى ؟

فمثلا مؤشر الجريمة الذي يتضمن عناصر ساعدت على وقوعها ونسبتها امام انحراف الاحداث أو الطلاق أو بعض المشكلات الاجتماعية الاخرى ومدى حجمها داخل المجتمع ؟؟ كل هذه الامور تساعدنا وتقودنا للوصول لمعرفه أوسع عن مؤشر الجريمة.

وعلى هذا نقول أن المؤشر الاجتماعي يقدم لنا زاوية خاصة لمعرفة جانب خاص عن الحالة المدروسة

1- الثقافة الاجتماعية: مؤشراتها الاتجاهات الشعرية - الوان الغناء - اساليب التفكير - اساليب الفن التشكيلي - الحكم والامثال الشعبية – الاساطير والخرافات – القصص – التراث الشفوي

2- التمدن مؤشراته: مستوى العيش الترفيه - البذخ في الاستهلاك المظهري احترام الوقت في اداء النشاط الاقتصادي والاجتماعي - تقارب حقوق المواطنين من واجباتهم - تسطح العلائق الاجتماعية - تحكم القيم المادية في سلوك الفرد وتفكيره

3- الصداقة مؤشراتها: المودة – النجدة – النصرة – الوفاء – الاعجاب

4- المكانة الاجتماعية مؤشراتها: الدخل المهنة – التحصيل الدراسي – حجم الاسرة – المنطقة السكنية وان من احد اليات علم الاجتماع التطبيقي هي انه يستخدم المؤشرات الاجتماعية من واقع الحياة الاجتماعية أو من تفكير الناس.

5- الحراك الاجتماعي مؤشراته: الاداء الوظيفي – الانجاز المتقن – المنافسة الحرة – الكفاءة المهنية

جملة القول:

من أحد أآليات علم الاجتماع التطبيقي هي استخدامه المؤشرات الاجتماعية من واقع الحياة الاجتماعية أو من تفكير الناس حول مواضيع اجتماعية عامة ل خاصة كمقياس اجتماعي يستطيع بوساطتها الوصول الى تحديد معالم و مضمون "المفهوم الاجتماعي. "

وهنا يستطيع الباحث ان يحصل على المؤشرات الاجتماعية من:

- الأرقام والإحصائية أو الجداول الإحصائية
- المسوحات
- أحاسيس الفرد ومشاعره.
- المفاهيم الاجتماعية

ان الشيء الذي يربط المؤشر بالمفهوم الاجتماعي هو الواقع ذاته. وهذه هي أول خطوة تطبيقية عملية يمارسها الباحث التطبيقي عند نزوله الميدان ليخوض فيه, ويتعرف على أكبر قدر ممكن من المؤشرات الاجتماعية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

فالمؤشرات الاجتماعية لمحات و ارهاصات تساعدنا في معرفة مفاهيم البحث المدروس.

والمؤشر ما هو الا عبارة عن رموز لمتغيرات مسببة تحدد بشكل اجرائي مستندة على الاطار النظري الذي تخضع له دراسة الظاهرة الاجتماعية , وعلينا ان نفهم بان المؤشر الواحد لا يوضح ولا يحدد المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية بل لبد ان يكون هناك اكثر من مؤشر واحد في الدراسة وتكون المؤشرات متصلة ومتفاعلة فيما بينها .ومتصلة بنفس الوقت بجوهر الظاهرة الداخلي ومحيطها الخارجي.

ونذكر من هذه الدراسات دراسة جاين للطبقة الاجتماعية والتي ربطت بين جميع المؤشرات الاجتماعية التي ترمز للطبقة الاجتماعية وعلاقة المؤشرات ب الطبقة.

علاقة المؤشرات حسب مثال جاين

↓

مفهوم :الثقافة الاجتماعية - الانتماء التنظيمي

↓

مؤشر :اثاث غرفة الاستقبال -الدخل

الهدف ا لساسي من استخراج المؤشرات من الواقع هو التعرف على جوهر المفهوم الاجتماعي وتحديد ملامح الظاهرة الاجتماعية من أجل توضيح أبعاد صورتها المجتمعية التي تختلف اختلافا جوهريا عن متغيرات البحث.

المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعية: من المجالات الاجتماعية التي يعمل فيها علم الاجتماع التطبيقي هو ا لإسهام في وضع برامج خاصة بالسياسة الاجتماعية التي تعتمدها تمع المجلي أو ا لإقليمي.

والسؤال هنا!.. كيف نستخرج المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعي ؟!!

بداية موضوع السياسة الاجتماعية ليس وليد الساعة ولم يرتبط بظهور علم الاجتماع التطبيقي ول هو وليد هذا العصر , بل ترجع جذوره الى القرن 17 الى بريطانيا عندما تم تعداد السكان فيها وذلك لمساعدة الحكومة في وضع سياستها الوطنية في الاقتصاد و المجتمع.

السياسة الاجتماعية استخدمت المعلومات الكمية كمؤشر في صناعة السياسة الوطنية الاجتماعية فيما يخص البطالة والتوظيف و أسعار السلع لكي يحصلوا على تنبؤات متوقعة تساعدهم في استشراق المس تقبل.

زبدة القول:

أن السياسة الاجتماعية عند استخدامها للمعلومات الكمية لفتت انتباه الباحثين الاجتماعيين الى استعمال المؤشرات الاجتماعية بدرجة أعلى وبشكل أكثر بسبب جدواها الاستنتاجي في صياغة المفاهيم الاجتماعية لتغذي وتدعم علم الاجتماع التطبيقي

ولقد اثرت السياسة الاجتماعية بشكل ايجابي في تعزيز استخدام المؤشرات الاجتماعية من خلال تحويل المؤشرات الاقتصادية وغيرها الى مؤشرات اجتماعية.

باختصار لقد عززت السياسة الاجتماعية المؤشرات الاجتماعية ونشطتها ابان القرن الثامن والتاسع عشر

كيف يتم تطبيق المؤشرات الاجتماعية: قبل الولوج الى موضوع تطبيق المؤشرات ندلف الى مدار عملية كيفية تصميم المؤشر بحيث يمكن ترجمة الارقام أو المعلومات الكمية الى معاني وتفاسير يمكن فهمها وتساهم في تعريف المفهوم المرتبط به.

مفهوم الصحة مثلاً في المجتمع المحلي وهنا يمكن استخراج مؤشراته من معلوماته الكمية المتمثلة في:

1. عدد غيابات العامل أو الموظف عن عمله بسبب المرض.
2. نوع المرض.
3. عدد الأطباء.
4. عدد المرضى.
5. مدة حياة الفرد.

على ان ل يفهم من كلامنا أن هذه المؤشرات هي حتمية ومقفلة على هذا المفهوم ,بل هي خطوة أولى لن المفهوم الجيد هو ذلك المفهوم الذي يكون مفتوحا حيث ان هناك مؤشرات لم يغطها الباحث ،وقد يأتي باحث اخر يستخرجها مع تطور حياة تمع المجلي التي تفرز مؤشرات جديدة.

اضافة الى ذلك ,ان استخدام نفس المؤشرات مع نفس المفهوم في مجتمع اخر عمل خاطئ وذلك بسبب تمع الثاني عن ا لأولى واحتمال تضمن الاخير مؤشرات غير متوفرة في البيئة ا لولى واذا اقحمت في التطبيق فسوف تتضمن معاني ورموز مختلفة عن البيئة ا لولى.

انه يمكن القول عندما يريد الباحث أن يحدد مؤشرات دراسته يحددها في تلك الخطوات:

- **الخطوة الأولى :** أن يحدد القيم والغايات التي يتضمنها المفهوم الاجتماعي.
- **الخطوة الثانية:** تنعكس على معرفة العلاقة بين المؤشرات والمفهوم هل هي علاقة سببية ام غير ذلك ؟ وكم مؤشر يحتوي عليه المفهوم وهل هناك علاقات بين المؤشرات والمؤشرات الاخرى في مفهوم اخر ؟

عند صياغة المؤشر يجب مراعاة قيم عناصره وغايتها لكي ل يحصل تنافر بينهما فيؤدي الى عدم تصوير مكونات المفهوم بشكل سليم عندئذ ل ضير في عقد مقارنات بين المؤشرات من اجل استجلاء قوة وضعف كل منهما . وفي ضوء ذلك يستطيع الباحث ان يضعها على سلم تدريجي يحدد فيه تسلسل اهميتها في تشكل المفهوم.

وهنا يتطلب من الباحث ان تكون مقا ن رته متوا زنة لكي يستطيع ان يصمم مؤشراته ويستخرجها من مجتمعها بسهولة وانسجام مع باقي مؤشرات المفهوم.

هناك ثمة حقيقة توضح أن لكل مؤشر اجتماعي مجموعة من فقرات مختلفة الواحدة عن ا لأخرى لكنها مرتبطة به اي ان مجموع الفقرات تكون صورة شاملة عن المؤشر وعندما يحصل تغير اجتماعي ويستجيب النظام الاجتماعي للتغير وعند تجميعها أو حصرها بحزمه واحدة عندئذ تتمثل صفه مفادها ان المؤشرات الاجتماعية يمكن الاخذ بها على شكل مجموعة كلية مجملة افضل مما تؤخذ بشكل منفرد أو منفصل.

يتضح من خلال ما ذكرناه أن لكل موضوع مصداقيته الخاصة به ل يمكن استخدامها في مواضيع اخرى أو لنفس الموضوع في مجتمع اخر أو في فترة زمنية مختلفة عن نفس المجتمع . كذلك ان جدوى وفائدة المؤشرات وهي مجتمعة تكون اعظم للدلالة على شمولية صورة المفهوم وان جمع فقرات المؤشر مرة واحدة تعطي له نكهة وعبق ازكى مما تكون كل فقرة على حدة أو لحالها بشكل منفرد.

بعد الحديث عن فقرات تجميع المؤشر والمؤشرات مرة واحدة ننتقل الى مدار مصداقيتها التي ل تخضع لاختبار مقنن يخبرنا عن مصداقية المؤشر ومعناه ولماذا يستخدم بسبب تفاعل المعلومات والافكار وكلاهما يرتكز عليهما المؤشر ليبرهن على مصداقيته في الحياة الاجتماعية.

أي كلما توفرت معلومات متصلة بالمؤشر ووجدت افكار متاحة عنه سواء كانت من قبل افراد المجتمع أو المصادر النظرية في علم الاجتماع زادت مصداقيته والعكس صحيح .ثم هناك حقيقه تقول ان مصداقية المؤشرات هي مصداقية مرحلية مرهونة بزمان ومكان محددين.

وان مصداقية المؤشرات مصداقية زئبقية ترتبط وتهبط حسب الافكار والمعلومات المتوفرة عنه .نقول ان مقياس المصداقية ينحصر في حالة واحدة ل يمكن سحبها على باقي الحالات.

وكالات انتاج المؤشرات الاجتماعية: السؤال: من اين تتبلور المؤشرات الاجتماعية ؟

قلنا في سياق حديثنا تحت هذا المبحث , ان الواقع الاجتماعي يمثل الوعاء الكبير الذي يحوي جميع المؤشرات الاجتماعية . ولكن ليس كل مؤشر له نفس المصداقية والفاعلية مع الاخر في اضفاء أو تسليط الضياء على المفهوم بل ان قسما منها يمتلك مقومات المصداقية بسبب عيشه في رحم الحدث والقسم الاخر ل يمتلك هذه المقومات.

لذلك استطاع علماء الاجتماع أن يحددوا المصادر الأكثر تضمنا للمؤشرات التي تملك مقومات المصداقية يمكن الرجوع اليها والركون عليها وهي:

1. الوكالات الاحصائية مثل التعداد السكاني.
2. وكالات الادارة المركزية مثل الدائرة المالية والإدارية.
3. الدوائر الاحصائية الشبه مستقلة انما مرتبطة بمسؤولية وضع السياسة الاجتماعية
4. الدوائر الإحصائية لتشغيل الوكالات مثل فرع الاحصاء في ادارة الضمان الاجتماعي
5. دوائر الشرطة والأمن.
6. التنظيمات ذات النفع الخاص مثل مركز الدراسات الاحصائية والمسحية.
7. الجامعات والجماعات البحثية غير منتفعة مثل مركز البحوث المسحية في الجامعات العريقة والكبرى.

ثمة حقيقة نود طرحها في هذا السياق وهي ان أكثر المصادر نجاحا في بلورة المؤشرات السياسية هي وكالة ا لحصاء الش به مستقلة لنها تتضمن خبراء فنيين في التطبيق والتحليل فضلا عن كونها قريبة من اهتمامات صناع السياسة وما يدور في تمع من تغيرات وتحولت ومشاكل.

بيد ان الاختلاف بين هذه الوكالات هو ان وكالة الاحصاء المركزية تضع عدة اتجاهات لتقدم المعلومات الصادقة لكي تكون جاهزة في صناعة السياسة الاجتماعية وتلبي طلبات صناع القرار لكل مستجدات تحصل في سياستهم أو قبل اتخاذ القرارات .نقول ان مهمة جمع المعلومات لا يمثل هدفها ولا غرضها بل وسيلتها لخدمة الاداريين وصناع السياسة الاجتماعية وهي غالبا ما تملك مصداقية مستخدميها.

هذه هي ابرز الوكالات في المجتمعات المتقدمة لتقديم المؤشرات الاجتماعية الرقمية من المس تودع الكمي وليس من نبض الشارع الاجتماعي وبتعبير تطبيقي نستطيع تسميتها بالمؤشرات الاجتماعية الرسمية لأنها مضمونه وتركيبتها الرقمية مستوحاة من قبل مؤسسات رسمية قامت بتجميع مستلزماتها ثم تبنها حسب طرق علمية.

كيف يتم استعمال المؤشرات ؟ وماهي المجالات التي يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية؟

هناك عدة مجالات يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية مثل مجال البحث العلمي ومجال السياسة الاجتماعية عند صناعتها ووضع الخطط التنظيمية من قبل الحكومة. ولكي نكون دقيقين في حديثنا عن المجالات التطبيق نحددها بالنقاط التالية:

1. موضوع مقارنة الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال تطوير التعليم وتضمين الاسكان.
2. الاثار الاجتماعية للتغير كالاغتراب والحراك الاجتماعي والبنية الاسرية والعمليات الاجتماعية.
3. قاعدة النموذج السببي الذي يسود التنظيمات الرسمية لأنها تتضمن تسلسلا وظيفيا وعلاقة سطحيه لا قرابيه.
4. المجال الحسابي المالي كالنسق التجاري الذي يتضمن المدخلات والمخرجات التي تساهم في رفاهية المواطن
5. مجال قياس نوعية العيش من قبل مراكز المعلومات عن المجتمع المحلي والعام لمعرفة مدى رضا المواطنين عن مستوى عيشهم وبيئتهم
6. عملية صناعة القرارات العامة.
7. البحوث العامة وتقديم تقارير للحكومة حول تطوير سياستها الاجتماعية.

8. في صناعة السياسة الاجتماعية مثل بناء مساكن شعبيه
9. المشكلات الاجتماعية.

ماذا حققت المؤشرات الاجتماعية؟

ان انجازات المؤشرات الاجتماعية غير متوقعة على الصعيد المادي انما على الصعيد العنو يلانها تعطي تبصيرا اكثر وتفسيرا أوسع وتحليلا اعمق للمفهوم الاجتماعي الخاضع للدراسة والبحث , الجدير بالملاحظة هو ان علماء الاجتماع القدامى لم يلتفتوا اليها على الرغم من وجودها ,انما مع ظهور المعلومات الكمية وحاجة أصحاب النفوذ لها في وضع السياسة الاجتماعية لتطوير مجتمعهم , ومع تقدم أساليب البحث العلمي ومع تعقد اسباب ظهور المشكلات الاجتماعية وتشابك اس باب التغير الاجتماعي , التفت اليها علماء الاجتماع فاس تخدموها في بحوثهم.

فأضحت المؤشرات الية مجدية في صناعة القرار وبات لها قيمة عالية في نظر الناس لنها تساهم في تنويرهم با لأحداث المستجدة والمشكلات التي يعيشونها فأمست ركائز مهمة يستند عليها أصحاب المصالح والرأي العام و ا لإعلاميين في وسائلهم لدرجة انها باتت وسيلة اقناعيه عند علماء الاجتماع في اقناع معارضيهم عند تقييمهم للأحداث الاجتماعية واستخدموها كوسيلة لتنبؤاتهم عن التغير الاجتماعي ينبهون فيها اصحاب النفوذ عن وقوع أزمات أو تهديدات مشرفة على الوقوع. نستنتج من كل ما تقدم ان المؤشرات الاجتماعية يتجلى دورها وترتقي اهميتها كلما تسارعت وتأثر التغير الاجتماعي وتكاثر نبضاته وكلما تغيرت مفاهيمه الاجتماعية.

أخيرا نستطيع ان نستجلي بعض الصفات الايجابية للمؤشرات الاجتماعية في الوقت الراهن وهي:

- انها آلية منهجية في استخراج المعلومات.
- تعمل على غربلة المواقع التي تعج بالمعلومات.
- انها قاسم مشترك بين الباحثين الاجتماعيين وصناع السياسة الاجتماعية والاحصائيين والفلاسفة والاقتصاديين ومحللي السياسة.
- تمثل دلائل لمعان متنوعة.
- لا تقبل الافتراض أو الاحتمال.
- واقعية في تصويرها.
- لا تترجم إلى ارقام احصائية.
- لا تمثل السبب ولا النتيجة في البحث المقام.
- تساعد الباحث في تحديد المعاني الدقيقة للمفهوم الاجتماعي.
- تعطي وجها اضافيا لوجوه المفهوم المدروس.
- تكشف عن تمرس الباحث في علم الاجتماع التطبيقي.
- إنها مقياس نوعي وليس كمي ,أولي وليس نهائي.
- لمع نجمها مع استخدام المعلومات الكمية في السياسة الاجتماعية لخدمة أصحاب النفوذ والقرار.

في معرض حديثنا عن المؤشرات الاجتماعية نود لفت انتباه القارئ العربي إلى بعض المراكز البحثية الاجتماعية في الوطن العربي لكي يطلّع عليها لاسيما أن هذه المراكز تقدم بحوثاً لأصحاب القرار والمسؤولين في وزارات حكومية مثل:

1. مركز بحوث الجريمة الأردني – جامعة اليرموك.
2. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
3. مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية – ابوظبي.
4. مركز الدراسات والبحوث ,أكاديمية نايف العربية – السعودية.
5. مركز البحرين للدراسات والبحوث -البحرين

والملاحظ على هذه المراكز البحثية في الوطن العربي ,أن اغلبها تنتمي الى مؤسسات رسمية أو مرتبطة بجامعات أكاديمية أو بوزارات تحتاج الى بحوث ودراسات ميدانية لتتعرف على ما يحدث في مجتمعنا من ظواهر ومشاكل اجتماعية ,وهذا شيء ايجابي وجيد فهي تمثل حالة صحية في المؤسسات الأكاديمية والرسمية العربية . فضلا عن كونها تجمع بين الأكاديمية و التطبيقية في ذات الوقت .أي ان الجامعة العربية تمتلك مراكز للبحوث الميدانية تخدم المجتمع في استقراء أحداثه المتأزمة أو ما تحصل من تقرحات اجتماعية داخل المجتمع .

المحاضرة الحادية عشر

التحليل الاجتماعي

التحليل الاجتماعي Social Analysis **:**

بعد أن ينتهي الباحث من استخراج نتائج دراسته يحتاج بعدئذ الى تحليلها , وعملية التحليل تتطلب منه ثقافة معمقة في موضوع الدراسة وثقافة عامة في تخصصه لكي يبرهن على فرضياتها أو يرفضها ثم يحلل النتائج في ضوء ا لاطار النظري الذي وضعه في بداية دراسته ومقارنة نتائج بحثه بنتائج الدراسات السابقة التي اعتمد عليها في ا لاطار النظري.

•بمعنى اخر يتضمن تحليل الباحث دعم او رفض لفرضيات الدراسة معتمدا بذلك على ا لاطار النظري مع مقارنة نتائجه مع نتائج دراسات أخرى مشابهة لدراسته أو مخالفة لها..

•بعد أن ينتهي من تحليل كل نتيجة على انفراد يعمد بعدها الى تشكيل صورة كاملة عن البحث من خلال نتائجه. أي يسجل درجة اتساق نتائج البحث وماهي ثغراته النظرية والمنهجية ,وهل حققت نتائج الدراسة أهدافها ؟ وهل عكست موضوع البحث ؟ أي وضع المسارات العامة لمجموعة متغيرات خاصه بمتغير واحد , وعلاقة مجموعة متغيرات معتمدة بمتغير مستقل . أو كشف العلاقة التبادلية بين المؤشرات أو توضيح المسار التاريخ لموضوع الدراسة بحاضرها ودرجة قدرتها في مساعدة الباحث بالتنبؤ بمستقبل الدراسة خلال فترة زمنية معينة..

التحليل إذن يتطلب تفكيك شبكة العلائق التي تربط وحدات الدراسة لمعرفة أسباب ترابطها بعضها ببعض، وترابط الكل بالمحيط بها ثم تشخيص وجود الوحدات الاجتماعية داخل مجتمع الدراسة وعلاقتها بعضها ببعض ومعرفة المؤثرات الداخلية والخارجية على استمرار وجودها داخل المجتمع.

تتجلى أشكال التحليل الاجتماعي بالأمور التالية:

أ. تبدأ بتحليل الجزئيات لتصل إلى الكليات **مثل :**التحليل السببي والثقافي والمقارن.
ب. وأخرى تبدأ بتحليل الكليات لتصل إلى الجزئيات **مثل** :التحليل البنائي – الوظيفي والمادي التاريخي والمقارن..
ج. وأخرى تبدأ بتحليل النتائج الجزئية لتنتهي بها ولا يتم تعميمها على الكليات **مثل :**تحليل المضمون والتحليل المقارن،

أولا ا :تحليل الجزئيات ليصل إلى الكليات: 1 - التحليل السببي .. 2- التحليل المقارن ..3- التحليل الثقافي..

ثانيا ا :تحليل الكليات ليصل إلى الجزئيات: 1 - التحليل البنائي الوظيفي.. 2- التحليل المقارن ..3- التحليل المادي التاريخي..

ثالثا ا :تحليل الجزئيات ليصل إلى تكامل الجزء: 1- تحليل المضمون.. 2- التحليل المقارن..

هناك ملاحظة يجب ذكرها في هذا المقام وهي أنه:

اذا استخدم الباحث أدوات ميدانية معينة فلا يمكن استخدام تحليل لا يتناسب معها .خذ مثال على ذلك ؛ اذا استخدام الباحث أدوات احصائية تجريبية فلا يمكن استخدام التحليل البنائي - الوظيف لتفسير نتائج دراس ته وذلك راجع لعدم انسجامها و لن لكل منهج ادوات خاصة به ول يمكن دمج نوعين من الأدوات في منهج واحد.

أخيرا مهما تنوعت التحاليل الاجتماعية فهي لا تهمل إحدى النقاط التالية في توضيحها لنتائج الدراسة وهي:

- تشخيص الارتباط بين المتغيرات..
- تحديد أبعاد المقارنة بين فئات مجتمع الدراسة..
- توضيح درجة ارتباط الأجزاء بالكل..
- توضيح درجة ارتباط الكل بالأجزاء..
- تباين مكونات ثقافة معينه وأثرها على أنماط سلوك أفرادها..

•بعد هذه المقدمة التعريفية بمفهوم التحليل نعرج إلى توضيح الأنواع الثلاثة له وهي:

تحليل الجزئيات لكي يتم الوصول إلى الكليات:

ينطوي تحت هذا النوع من التحاليل ما يلي:

1. التحليل السببي: Causal Analysis
2. التحليل المقارن:Comparative Analysis
3. التحليل الثقافي:Cultural Analysis

١ - التحليل السببي: Causal Analysis

يستخدم هذا التحليل في دراسة الظواهر والمشاكل الاجتماعية ذات الحجم الصغير أو ذات المدى القريب مثل / جنوح الاحداث أو الطلاق أو تغيب الطلبة عن المدرسة أو اشتغال الصبية المبكرة في سوق العمل أو هجرة المثقفين أو الهجرة الموسمية للفلاحين والعمال أو العنف الاسري أو العنف المدرسي وسواها.

يعتمد هذا التحليل على المعطيات الاحصائية وتشخيص أسباب الظاهرة أو المشكلة ونادر ا ما يستخدم الوثائق التاريخية في تحليله لأنه يركز على تحليل الوثائق المعاصرة المستخلصة من أقوال و أفكار وسلوك المبحوثين (زبائن) عن طريق الاس تبيان أو المقابلة مستخدما الطرق الاحصائية المتقدمة كالإحصاء الاستنتاجي- الاستقرائي مقسما مجتمع الدراسة الى صفاته الاجتماعية (فئات اجتماعية) معبرا عنها بمصطلحات رياضية كالمتغير المستقل (السبب) والمتغير التابع (النتيجة) ومتغيرات متداخلة بين السبب والنتيجة التي تزيد أو تقلل من درجة ارتباطها..

يتلخص هذا التحليل اذن بتصنيف متغيرات الدراسة وكشف علاقتها وارتباطها ومؤثراتها الداخلية والخارجية. ليس هذا فحسب بل يخضع- هذا التحليل -الى تفاسير دقيقة جد ا لتحديد موقع كل متغير داخل الظاهرة أو المشكلة مستخدما الرسوم أو ا لشكال التوضيحية للتعبير عن موقع كل متغير واتجاه حركته نحو المتغير الآخر وارتباطاته ببقية المتغيرات.

ان هذا التحليل ليس بحديث العهد , فقد كان مستخدما من قبل اميل دوركهايم في دراسته لمشكلة الانتحار ,حيث ربط هذه المشكلة بعدة عوامل محيطة متصلة بها كالحالة الزواجية.

اذ وجد معدل الانتحار عند العزاب أعلى من معدل الانتحار عند المتزوجين و أرجع ذلك الى الاستقرار النفسي الذي يفتقر اليه ا لأعزب و الى تمتعه بحريه فردية مطلقة نسبيا.

وربط دوركهايم الحالة الزواجية بقانون الطلاق المعمول به في البلد ووجد ايضا البلدان التي تسمح بالطلاق يكون معدله فيها أعلى بكثير من البلدان التي يكون فيها قانون الطلاق معرقلا لعملية الطلاق.

وهنا أظهر دوركهايم قانون الطلاق كمتغير في تحليله السببي و أوضح لنا ايضا بأن تأثير متغير واحد يؤثر على متغير آخر بشكل غير ثابت حيث يتأثر هذا المتغير بعامل الزمن والمكان الجغرافي لنه يتغير في فتره زمنية أخرى ومن مكان الى أخر ..

لا مرية اذن من القول بأن هذا النوع من التحليل يوضح لنا حقيقة مفادها ما يلي:

أن الافراد الذين يتصفون بصفات واحده يتصرفون بشكل متباين عندما يخضعون لتأثيرات اجتماعية ومحيطة مختلفة . بمعنى آخر , ان معدل الانتحار بالمجتمع العراقي أو الايطالي- على سبيل المثال ل الحصر -ليس واحد ا بل يعتمد على الجماعات الاجتماعية التي ينتم اليها المنتحرون , و الى طبيعة المحيط الذي يعيشون فيه , و الى نوع العلاقات الاجتماعية السائدة و الى قانون الطلاق المعمول فيه في كل بلد.

ولا غرور من القول بأن الباحث الذي يستخدم هذا التحليل ينظر الى موضوع الدراسة من زاوية تعدد المتغيرات المستقلة التي تمارس تأثيرها على المتغيرات التابعة لمعرفة فيما اذا كان الافراد الذين يتصفون بصفات مشتركة ومتشابهة يتصرفون بشكل مختلف عندما يخضعون الى وضعيات اجتماعية مختلفة ام لا..

فمثلا دراسة ألن ولسن التي استخدمت لمعرفة لماذا يدرس الطلبة في الجامعة ؟ أي لماذا ل يذهب الطلبة للحصول على عمل يش تغلون فيه بعد انتهائهم من المرحلة ا لإعدادية بدل الذهاب للجامعة ؟ لحظت هذه الدراسة وجود عوامل متعددة تلعب دورها في احداث هذه الظاهرة وقابلية الطالب العلمية وتطلعه نحوها والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع لها عائلة

الطالب ودرجة التحصيل الدراسي لحد أبويه ومدى حث أبنائهم على الانجاز الأكاديمي ودفعه في التخصص في احدى مجالات العلم والمعرفة. اضافة الى عامل المحيط في تحقيق طموح الطالب وتقدمة العلم..

•نلاحظ على هذه الدراسة أنها لم تؤكد فقط مدى صدق العلاقة السببية بين المتغيرات , بل على تفاعلها ايضا..

•مثال أخر يربط الظاهرة بجذورها ا لأصلية ومدى تأثيرها في احداثها (اي احداث الظاهرة) وهي دراسة جيمس دنفر عندما وجد عدم تفوق بعض الطلبة في الجامعات التي تحمل اسما لامعا مثل : هارفرد وكولومبيا وتفوق بعض الطلبة في الجامعات التي لا تحمل اسما لامعا.

•فقد وجد ان الجماعة ا لأولى من الطلاب كانوا من المتفوقين في دراستهم الثانوية لكن عند تسجيلهم في جامعات كبيرة ذات اسم لامع يصبحون غير قادرين على تحقيق نفس التفوق الدراسي والتنافس المس تمر مع بقية الطلبة في جامعات نشطة علميا لشدة التنافس بين الطلبة في مثل هذه الجامعات..

•بينما وجد ان الطلبة المتفوقين في الجامعات الصغيرة والغير لمعة والتي لا تتصف بتنافس شديد بين طلبتها , كانوا غير متفوقين في دراستهم الاعدادية وربط ذلك بتأثير المحيط الجامع واثره على تقدم وانجاز الطالب العلم..

و أرجع مؤلف هذا الكتاب في دراسته لتضارب ادوار ا لم الموظفة في المجتمع البغدادي الى سيادة القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي (كسيادة الرجل على المرآه وزيادة ا لنجاب كدليل على خصبها لاسيما الانجاب في السنه ا لأولى من الزواج , كذلك زيادة الانجاب لتوسيع حجم ا لأسرة يؤدي الى الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة , حيث كان ولا يزال يستخدمه البعض لقياس مكانة الاسرة من خلال عدد افرادها في مثل هذا النمط) اضافة الى متطلبات العمل الجهدية والزمنية كذلك متطلبات الحياه العصرية المادية والمعنوية . جميع هذه الادوار المتداخلة أدت الى تضارب أدوار الام الموظفة في مجتمع انتقالي(من المرحلة التقليدي الى المرحلة الحضرية) مثل المجتمع البغدادي..

•لحظ هنا ارجاع وجود الظاهرة الى جذورها الاجتماعية والقيمية وربطها بواقعها الانتقالي وبمتطلبات المرأة المستقبلية في الحياه العصرية.

•هذه مجرد أمثلة توضيحية للتحليل السببي ا لأولي.

•اذن التحليل السببي المتقدم يتضمن تشعبات وارتباطات وتفاعلات متعددة وتخضع لعمليات احصائية متقدمة و أحسن من أوضح ذلك موريس رونبرغ.

و اذا اطلعنا على الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع الحديث نجد أن النظريات الاجتماعية القريبة المدى ترتكز بشكل اساسي على التحليل السببي وذلك راجع الى اهتمام أنصار النظريات القريبة المدى للكشف عن السبب والنتيجة بين المتغيرات على العلاقات الحقيقية الاصلية بينها.

بيد أنه ليس كل صلة بين المتغيرات تسمى علاقة أو ارتباط ,وليس كل عامل اجتماع يسمى متغيرا ,فقد يكون (هذا العامل) يمثل مؤشرا لمتغير وليس المتغير نفسه .وقد تبدو للبعض أن هناك علاقة أصلية بين متغيرين الا أن واقع الحال يمثل علاقه غير اقترانيه , أي علاقه وهمية . لكن اهتمام علماء الاجتماع يتمركز حول العلاقات الاقترانية ولا يهتم بالعلاقات الوهمية الظاهرة أو العلاقات المبنية على الصدفة .الا أن رونزبرغ يقول " :أنه ل توجد علاقة وهمية بين المتغيرات بل يوجد تفاسير وهمية."

الإ أن العادة جرت عند البعض فيقول أنها علاقه وهمية بينهما , انما في الواقع هي تفاسير وهمية , ويضرب مثال على ذلك فيقول : يعتقد افراد المجتمع السويدي بأن مجيء طائر اللقلق الى أي منطقة يزداد مع مجيئه انجاب ا لأطفال ,أي أن هناك علاقة بين وجود طائر اللقلق مع زيادة معدل الانجاب ,فيسم البعض أن هذه العلاقة وهمية وليست حقيقية . بيد ان رونزبرغ يقول : ان هذه العلاقة ليست وهمية انما تفسيرها وهميا لان اللقلق لا يجلب الاطفال معه , بل ان اللقلق يهاجر الى المناطق الريفية وتمتاز المناطق الريفية بزيادة معدل الولادات اكثر من معدل المناطق الحضرية وهذا هو التفسير الحقيق في نظر رونزبرغ.

ويزيد رونزبرغ مثال اخر على عدم وجود علاقة وهميه ظاهرية بل هناك تفسير ظاهري فيقول : يعتقد البعض بأنه كلما زاد حجم النار المشتعلة زادت الحاجة الى عدد كبير من رجال المطافئ لإخمادها وبالتالي تزيد اضرار المنطقة المحروقة.

نلاحظ هنا انه لا يوجد ارتباط بين حجم النار وعدد رجال المطافئ ولا توجد علاقة سببية بينهما الا انه كلما زاد توهج النار المشتعلة زادت الحاجة الى عدد اكبر من رجال المطافئ وبالتالي تزيد اضرار المنطقة المحروقة وهذا يشير ان العلاقة بين عدد رجال المطافئ وكمية اضرار المنطقة المحروقة ليست وهمية وظاهرية بل سماها رونزبرغ بالعلاقة المبنية على المصادفة..

•وهناك مثال آخر يقدمه رونزبرغ ليوضح نوعا آخرا من العلاقات وهي العلاقة المتزامنة .وهي العلاقة بين المتغيرات التي تكون ناشئة ومتطورة مع نشوء وتطور علاقة المتغيرات.

•مثل قراءة المسنين للكتب تكون أقل من قراءة الشباب. أي كلما تقدم عمر المسنين قل ميلهم لقراءة الكتب على عكس الشباب.

ان مثل هذه العلاقة تحدث بمحض التزامن بين متغير العمر ومتغير قراءة الكتب لانه من الطبيعي أن يكون المسن معرض الأمراض الشيخوخة ,وتقل قوة بصره وتتحدد مواضيع قراءته لذلك سماها رونزبرغ بالعلاقة المتزامنة لنها ليست سببية وليست وهمية في نظره.

كذلك ميز رونزبرغ بين نوعين من العلاقة السببية غير الحقيقية هما العلاقة المبنية على المصادفة وا لأخرى علاقة متزامنة , وهذا تحديد دقيق يخدم التحليل السببي.

أنواع العلاقات بين المتغيرات كما حددها " روزنبرغ " في كتابه (منطق التحليل المسحي)هي:

العلاقة المتناظرة - العلاقة غير المتناظرة - العلاقة التبادلية.

أولا: العلاقة المتناظرة: والمقصود أن هناك علاقة بين متغيرين أو أكثر لكن لا يؤثر أحدهما على الاخر لكنهما مترابطان ويخضع ترابطهما إلى عدة عومل مترابطة ومتداخلة ولا يمكن تشخيصها أي لا يمكن تشخيص المتغير المستقل عن المتغير التابع بشكل واضح وقاطع. **ويصعب استخدام هذا النوع من التحاليل في الدراسات البنائية - الوظيفية ، لان التحليل السببي يهتم ب:**

1. إبراز متغيرات الدراسة السببية دون الخوض بتبعيات متداخلة
2. دراسة المشاكل والظواهر الصغيرة الحجم او القريبة المدى.

أمثلة على تلك العلاقة:

1. الجهاز الاداري البيروقراطي يتكون من عدة قواعد وأدوار ومراكز وظيفية وجميعها تخضع لمؤثرات بنائية تكون وظيفة هذا الجهاز الإداري حصيلة وظائف مكونات هذا الجهاز. لأنها خاضعة لارتباطات جزئية وكلية داخلية وخارجية فيدخل المحلل في تشعبات متداخلة تبعده عن موضوع الدراسة وبالتالي لا يخرج بنتيجة واضحة و أكيدة. فمعرفة لماذا وظيفة الدور(أ)مرتبطة بوظيفة الدور. (ب)غير ممكنة.
2. إذا أراد أحد الباحثين تحليل طريقة عيش إحدى الطبقات الاجتماعية فلا يمكنه تحليل ذلك بسبب واحد لأن هناك عدة عوامل تلعب دورها في تحديد طريقة عيشها كالمصالح والدخل والمنطقة السكنية ووسائل الترفيه والمستوى الثقافي والانتماء السياسي وسواها ، إن طريقة العيش لإحدى الطبقات الاجتماعية تمثل وحدة اجتماعية كبيرة الحجم لا يستطيع التحليل السببي حصرها ودراستها وتحليل وحداتها.
3. أكل الشرقيين للرز فإذا أراد أحد الباحثين دراسة لماذا يأكل الشرقيون في آسيا الرز أكثر من أي أكلة أخرى فإنه لا يستطيع تشخيص سبب أو أسباب ذلك إنما فقط يرجعها إلى المصادفة التاريخية كما يسميها روزنبرغ.

ثانيا: العلاقة التبادلية: تتشابه وتختلف من النوع الاول فيما يلي:

- تتشابه مع النوع الاول في عدم تشخيص أيهما المتغير المستقل وأيهما المتغير التابع.
- تختلف مع النوع الاظل في من حيث مجتمع الدراسة أي انها موجودة في الدراسات الصغيرة والحجم كالأسرة والمدرسة والجماعات الصغيرة والظواهر الاجتماعية القريبة المدى ، كما ان هذا النوع لا يخضع للمصادفة

التاريخية بل إلى تأثيرات متبادلة ودورية بين متغيرين متفاعلين بشكل جدلي لا يدخل في تشعبات وتفاعلات متداخلة بين عدد كبير من المتغيرات.

سبب تسميتها بالعلاقة التبادلية: أنه في داخل نفس الظاهرة يصبح المستقل تابعا والتابع يمسي مستقلا، فتتغير الشخصيات عند الباحث بحيث لا يستطيع تحديد بشكل واضح وقاطع المتغير المستقل والمتغير التابع، فالأول يؤثر بالثاني والثاني وفي الوقت نفسه يؤثر الثاني في الأول لذلك سميت بالعلاقة التبادلية .أي تبادل التأثيرات بين متغيرات الدراسة. سبب تسميتها بالعلاقة التبادلية.

مثال على ذلك: نزاع الزوج العصبي المزاج مع زوجته النحسة ، حيث يسبب انفعال الزوج زيادة في نحاسة الزوجة، وزيادة نحاسة الزوجة يؤدي إلى زيادة انفعال الزوج العصبي وهكذا، فهي عملية دورية لا يستطيع الباحث تحديد السبب والنتيجة.

ثالثا: العلاقة الغير متناظرة:

المقصود بها : أن هناك علاقة بين المتغير(أ) والمتغير(ب)وهنا يستطيع الباحث أن يحدد أيهما المستقل وأيهما التابع وتشخيص درجة تأثير الأول على الثاني. ونادرا ما نجد النوع الأول من التحليل السببي (العلاقة المتناظرة) والنوع الثاني (العلاقة المتبادلة) وهذا هو هدف أصحاب التحليل السببي

إن تحديد المتغير المستقل والتابع ليس بالأمر السهل عند الباحث لأن المتغيرين يخضعان لعدة حالات اجتماعية حدد منها روزنبرغ أربعة أنواع وهي ما يلي:

المحفزات والاستجابات : أي أن هناك مؤثرات تمثل المحفزات وأخرى تمثل الاستجابات تعمل هذه المؤثرات على تشكيل علاقة السبب والنتيجة لذلك يتطلب من الباحث في مثل هذه الحالة معرفة المحفزات والاستجابات ضمن تشخيصه للعلاقة السببية غير المتناظرة.

الضرورات المستقبلية : أي هناك عوامل أو ظروف أو شروط أساسية تسبق وجود علاقة المتغير المستقل بالتابع لها تأثير على تشكيل علاقة المتغير وضرورة الانتباه إليها عند تشخيص العلاقة.

الظروف الشرطية : إذ لكل متغير ظروف مؤقتة تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتعمل على تشكيل علاقة سببية بينهما مرهونة بالظروف الشرطية المؤقتة ، لذا يتطلب من الباحث أن يستقصي تلك الظروف لكي يشخص نوع ودرجة العلاقة غير المتناظرة بين المتغيرات.

العلاقة المستكنة : أي هناك ظروف أو شروط أو بذور داخل الظاهرة أو المشكلة المدروسة تساعد على تشكيل المتغيرات ولا يمكن فصلها عن هذه العلاقة ، لذا يتطلب أيضا من الباحث الانتباه إليها و إبرازها عند دراسته.

باختصار:

1. **العلاقة المتناظرة :** أي أن هناك علاقة بين متغيرين أو أكثر لكن لا يؤثر أحدهما على الآخر، لكنهما مترابطان ويخضع ترابطهما إلى عدة عوامل مترابطة ومتداخلة لا يمكن تشخيصها .أي لا يمكن تشخيص المتغير المستقل عن المتغير التابع بشكل واضح وقاطع.
2. **العلاقة التبادلية** ففي داخل نفس الظاهرة يصبح المستقل تابعا والتابع يسمى مستقلا ، فتتغير التشخيصات عند الباحث بحيث لا يستطيع تحديد بشكل واضح وقاطع المتغير المستقل والمتغير التابع ، فالأول يؤثر بالثاني وبالوقت نفسه يؤثر الثاني بالأول.
3. **العلاقة غير المتناظرة:** اي ان هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير(ب) واستطاع الباحث أن يحدد ايهما المستقل وايهما التابع ، وتشخيص درجة تأثير الأول على الثاني.

بعد أن عرفنا المؤثرات العامة على علاقه المتغير المس تقل على المتغير التابع ,ننتقل الى توضيح مرحلة أخرى من مراحل اجراء التحليل السببي وهي تحديد موقع المتغير المس تقل والمتغير التابع داخل الدراسة ,أي بعد أن شخص البحث السبب والنتيجة وتعرف على العوامل المؤثرة في تشكيلها ,ينتقل الى تحديد نوع العلاقة بين المتغيرين هل هي مباشرة ام غير مباشرة؟ ف اذا كانت مباشرة فبواسطة أي متغير ظهرت هذه العلاقة؟ وما هو موقع هذا المتغير الوسيط بينهما؟ حيث هناك عدة حالت للعلاقات غير المباشرة بين المتغير المس تقل والتابع.

أهم حالت العلاقات غير المباشرة بين المتغير المس تقل والتابع ما يلي:

1- العلاقة المشروطة المؤقتة : أي أن هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير(ب)لكن هذه العلاقة ل تتم الا بحضور متغير مس تقل أخر(ج)و اذا غاب هذا المتغير تختف علاقة المتغير (أ)بالمتغير(ب)وهذا يعني أن علاقة (أ)ب(ب)مشروطة بحضور المتغير(ج)وتكون مؤقته لنها تغيب بغياب المتغير(ج)ويسمى المتغير(ج)بالعامل الاخباري , أي الذي يختبر حقيقة علاقة المتغير المس تقل بالتابع

2- علاقة سببية: أي التي تتم بالوساطة نعني هناك علاقه سببية بين السبب (أ)والنتيجة(ب)الا أن هذه العلاقة ل تحدث ال من خلال المتغير(ج)الذي يجب أن يكون موقعه بين المتغير المس تقل (أ)والمتغير التابع(ب) و أن أي تغير يحدث في المتغير(ج)يؤثر على المتغير (أ) فهو اذن متغير اختباري والمتغيران(ج)يؤثران على المتغير(ب)التابع.

خذ مثلا على ذلك : علاقة قيمه المهر بتأخر سن الزواج عند الشباب , هذه علاقة ،سببية غير مباشرة لن قيمة المهر تتأثر بطبيعة الاستهلاك الظاهري لأفراد المجتمع ، فكلما زاد الاستهلاك الظاهري عند الافراد (أي شراء كماليات وحاجيات مترفة بقصد المفاخرة والتباهي أمام الاخرين فان ذلك يعكس مكانة الفرد الاقتصادية والاجتماعية) زادت قيمة المهر(لاحظ هنا أن الاستهلاك المظهري أصبح متغيرا اختياريا يؤثر على المتغير التابع (تأخر سن الزواج عند الشباب) وقد يبدو للبعض أن هذا النوع من العلاقة يش به النوع ا لأول (المشروطة المؤقتة) لكن في واقع الحال ليس كما يبدو لن قيمة المهر غير مرتبطة ارتباطا ميكانيكيا بالاستهلاك المظهري , بل هناك مغيرات أخرى تؤثر على قيمة المهر . أي هناك عوامل مؤثرة على المتغير المستقل والمجتمع , والجميع يؤثر على المتغير التابع.

نلاحظ أن هناك علاقة غير مباشرة بين المتغيرات تتم عن طرق متغير ثالث إلا أن هناك نوعا آخر من العلاقات وهو العلاقات المباشرة التي تتم بين المتغير المستقل والتابع لكن هناك متغيرات تحاول أن تحجب أو تمنع استمرارية هذه العلاقة من السلب إلى الايجاب . نأتي الآن لشرح المفاتيح التحليلية التي يتم بواسطتها توضيح دقائق المتغيرات وهي ما يلي:

1- متوقف على : Implication :ان هذا المفتاح التحليلي يعني علاقة المتغيرات داخل وخارج موضوع الدراسة معا فمثلا ان نوع ودرجة العلاقة الاجتماعية تتوقف على نوع ودرجة التفاعل الاجتماع الحاصلة بين ا لأفراد وليس العكس مثال على ذلك , ان ظاهرة(ج)تحدث بنسبة 50% تحت ظرف (أ)عندما تكون ظاهرة(د)غير موجودة , لكنها موجودة تحت ظرف (ب)أي أن ظاهرة(ج)متوقفة على ظرف (أ)وتكون ظاهرة(د) متوقفة على وجود ظاهرة(ب.)

وهناك نوعان من مفتاح (التوقف على:)

هما التوقف الأولي – البسيط ، مثلا يتوقف حدوث ظاهرة(أ)على وجود ظاهرة(ب) فانحراف الأحداث يتوقف على عامل تفكك الأسرة ، ولا يمكن اعتبار العائلة المفككة متوقفة على جنوح الأحداث.

أما النوع الثاني فهو التبادلي :أي أن المتغير المستقل متوقف على وجود المتغير التابع وبالوقت نفسه يتوقف المتغير التابع على وجود المتغير المستقل.

نقول هناك اعتماد متبادل بين متغيرات الدراسة .خذ مثالا على ذلك كلما زادت درجة الحراك الاجتماعي تغيرت مكانة الفرد الاجتماعية، وكلما تغيرت مكانة الفرد الاجتماعية زادت درجة الحراك الاجتماعي، أي اعتماد متبادل بين مكانة الفرد والحراك الاجتماعي.

2- الاشتمال على : **Inclusion** أي احتواء الظاهرة على عدة متغيرات دون الاعتماد عليها.

بمعنى أخر ,أن متغيرات الظاهرة ل تسبب حدوثها ول تتغير بتغيرها .**مثال على ذلك** : اشتغال المرأة خارج المنزل تتضمن هذه الحالة عدة متغيرات منها : قلة الانجاب , ارتفاع دخل الاسرة ,تغير نوع تربية الابناء ,هبوط في معدل الخصوبة الجنسية العام وسواها.

جميع هذه المتغيرات تتضمنها حالة اش تغال المرأة خارج المنزل , بيد ان اشتغالها خارج المنزل لا يتوقف على المتغيرات المذكورة أنفا .وهذا مفتاح تحليلي سببي ثان يساعد الباحث على تفسر مكنونات المتغير.

3- العلاقة: وهي المفتاح التحليلي الثالث وتعني اتصال متغير السبب بمتغير النتيجة واتصال متغير السبب بمتغيرات سببية أخرى ,وقد شرحنا أنواع العلاقات فلا داع لتكرارها ثانية.

أخيرا يفيد التحليل السببي الدراسات الاجتماعية التطبيقية – الميدانية ذات الحجم السكاني الصغير حيث يبحث في الوصول الى معرفة جذور الظاهرة أو المشكلة المدروسة ومعرفة مكنوناتها من خلال تشخيص متغيراتها وكشف علاقات هذه المتغيرات . بيد أن هذا التحليل غير قادر على دراسة المواضيع التي تهتم بحجم سكاني كبير أو مواضيع تاريخية وذلك لتعدد متغيراتها وتشعب ارتباطاتها ومؤثراتها وسعة أبعاد حجمها الاجتماع , لذلك تأتي تعميمات نتائج التحليل السببي مقتصرة فقط على حجم دراستها وليس على كافة المجتمع الانساني ثانية وعلى مر الزمن . نقول نتائج محلية تعكس زمن وموضوع الدراسة ليس الا.

2- التحليل المقارن: Analysis Comparative

يستخدم هذا النوع من التحاليل من قبل كافة التحاليل المستخدمة في علم الاجتماع العام والتطبيق وذلك بسبب حاجتهم اليه في ابراز التشابهات والتباينات بين مؤشرات أومتغيرات أو فئات أو طبقات أو انساق أو انظمة المجتمع الواحد ,أو مع مجتمع أخر في مرحلة تاريخية واحدة , أو مجتمع واحد في مراحل تاريخية مختلفة.

وفي الواقع يساعد هذا التحليل على تقريب الباحث من هدفه الموضوعي والحقيقة الواقعية(النسبية)وذلك عن طريق:

1. تشخيص التباينات الواقعة بين وحدات الدراسة الداخلية(أو مع خارجها)
2. تشخيص التشابهات الواقعة بين وحدات الدراسة الداخلية(أو مع خارجها)
3. حصر المفارقات بين وحدات المقارنة من أجل تحديد الاختلافات والتشابهات
4. حصر التشابهات بين وحدات المقارنة من أجل تحديد الاختلافات والتشابهات
5. تحديد المرحلة التطويرية التي تمر بها الحالة المدروسة..
6. للبرهنة على افتراض معين..

وقد ميز دوركهايم بين ثلاثة استعمالات لطريقة المقارنة في البحث الاجتماعي وهي:

1- تحليل التباينات والاختلافات الحاصلة أو الموجودة داخل المجتمع الواحد في فترة زمنية واحدة.

وقد سمى هذا النوع من المقارنة بالمقارنة الاجتماعية الداخلية مثل مقارنة جنوح احداث الطبقة العاملة مع جنوح الطبقة المتوسطة، أو مقارنة تنظيمات معقدة التركيب داخل المجتمع الواحد ، أما هدف هذا النوع من المقارنة هو حصر التباينات والتشابهات ضمن حدود مدى ضيق وهذا ما يميل اليه علماء الاجتماع المعاصرين اكثر من المقارنة الظاهرية(الظاهر) للعيان.

2- مقارنة عدة مجتمعات متشابهة بشكلها العام لكنها تختلف في بعض أوجه حياتها مثل مجتمعات مختلفة في نوعها(ريفي - حضري) أو نفس المجتمع الواحد انما في مراحل تاريخية مختلفة..

3- مقارنة مجتمعات غير متشابهة بشكلها العام لكنها تشترك فيما بينها ببعض وجوه الحياة، أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة في حياة المجتمع تتضمن تغيرات حادة ومتطرفة.

يقوم هذا التحليل بتفسير وتفكيك وقائع للجوانب الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي الواحد، مثل:

- تحليل نتائج رسوب ابناء الأسر المتعلمة ومقارنتها مع نتائج رسوب ابناء الأسر الجاهلة(الامية)
- أو تحليل نتائج الرضا الوظيفي عند موظفي دوائر الدولة داخل المجتمع الواحد
- أو تحليل وقائع مقارنة الوحدات الاجتماعية لظاهرة واحدة في مجتمعين يمثلان مرحلة تطورية متشابهة مثل : دراسة البناء الاجتماعي في المجتمع الفرنسي ومقارنته مع البناء الاجتماعي الياباني ، أو مقارنته مع وحدات اجتماعية لظاهرة واحدة في مجتمعين يمثلان مرحلتين مختلفتين في التطور مثل مقارنة النظام التربوي في المجتمع المغربي مع النظام التربوي في المجتمع الالماني..

يستخدم هذا التحليل الارقام والسجلات والوثائق والمواد التاريخية ونتائج البحوث السابقة والجديدة عند التحليل سواء كان ذلك للدعم أو للرفض.

كذلك يستخدم طريقة تصنيف وترتيب وحدات الدراسة حسب تسلسلها و أهميتها بشكل منظم.

أما أهمية هذا التصنيف فتنطوي على اجراء عملية المقا رنة من اجل الوصول الى أو التعرف على أكثر الوحدات أهمية.

ان تصنيف وترتيب الوحدات الدراسية لا يعني التحليل المقارن بذاته , بل هو أحد خطوات هذا التحليل لتحديد أي من الوحدات ذات أهمية أكثر من الاخرى بالمقارنة معها وتسمى هذه ب(المقارنة الضمنية)وهدفها الخروج بوحدات مصنفة على سلم متدرج حسب أهميتها داخل نظامها , ويعم نفس الشيء مع النظام الريف التقليدي ثم يعقد مقارنة مع وحدات الدراسة عند النظامين حسب درجاتهما بالأهمية وتسمى هذه العملية بالمقارنة المنظمة..

يخضع هذا التحليل إلى أربع حالات من المقارنة وهي:

1- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة كدراسة مارك ابراهمسون تتكون من ثمانية وثلاثين مجتمع يمثلون مرحلة ما قبل التصنيع، إذ صنف المتغير إلى ست وحدات اجتماعية متسلسلة ومترابطة في تلك المجتمعات **وهي:** البناء الاجتماعي .. البناء السياسي ..البناء السكاني ..النمو الاقتصادي والاجتماعي ..النسق القرابي .. الاضطهاد الخارجي

2- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة كدراسة مارفن أولسن لتطور السياسي لمائة وخمسة عشر بلدا أميا وصنف متغير التطور السياسي إلى خمس وحدات اجتماعية **هي:** الوظيفة الإدارية - الوظيفة الحزبية - التنظيم الحزبي - السلطان والسلطة - تأثير المواطنين.

ثم صنف كل وحدة اجتماعية إلى ثلاث وحدات أصغر فأصبح لدية خمسة عشر متغير خاضعا للمقارنة في مئة وخمسة عشر بلدا ناميا.

3- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد مثل دراسة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في المجتمع الصناعي ، أو دراسة علاقة معدل الانجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية(حضري ،ريفية)في المجتمع الصناعي.

4- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي وانتقالي.

ان المثالين الآخرين يعتبران من أعقد أنواع التحاليل لنهما يحتاجان الى جهد كبير وثقافة عميقة وواسعة عند الباحث وخبرة لمثل هذا النوع من التحليل لكن على الرغم من ذلك , فان مثل هذا التحليل يعط اتساعا أكبر من الفكر النظري ومتانه للأسلوب المنهج في دراسته اضافة الى اغناء المعرفة العلمية.

ومن الجدير ذكره في هذا المقام هو أن التحليل المقارن يستخدم نوعين من المعلومات والبيانات عند التحليل هما:

1. معلومات وبيانات موجودة مسبقاً في أدبيات علم الاجتماع.
2. معلومات وبيانات جديدة خرجت من الميدان العلمي من قبل بحوث حديثة بيد أن لكل نوع من هذه المعلومات والبيانات مشاكل تحليلية تقترن بها .فالمشاكل المقترنة مع النوع الأول هي :اختلاف هدف جمع المعلومات والبيانات المتعلقة ببلد أو مجتمع الدارسة الخاضع للمقارنة.

من المعلوم أن هناك دوائر ومراكز تهتم بجمع المعلومات حول تركيب وطبيعة وتوزيع السكن داخل البلد وعمل المسوحات حول مواضيع مختلفة لكن هذا الاهتمام يختلف من بلد الى أخر ومن مركز بحوث الى أخر وقد تجمع هذه المعلومات من قبل دوائر رسمية و أهلية ومن الطبيعي ان هذه دوائر تختلف حول هدف جمعها للمعلومات وتختلف في طريقة جمعها , فمنها ما تجمع عن طريق المقابلة ومنها ما تجمع عن طريق الاس تبيان أو الأثنين معا ولكل طريقة محاسن ومساوئ.

وقد تخضع هذه الدوائر أو مراكز البحوث لسياسات حكومية خاصة ومختلفة الواحدة عن ا لخرى , اضافة الى اختلافهم في المستويات العلمية وا لإحصائية في جمعهم للمعلومات وهذا يؤثر على طريقة المقارنة و أسلوب تحليلها وقد يضطر الباحث الى تعديل بعض هذه المعلومات والبيانات لكي تكون صالحة للتحليل وهذا يؤثر على درجة علمية تحليل الباحث ويشوه نتائج المقارنة

المشكلة ا لأخرى التي تؤثر على عملية التحليل المقارن هي اختلاف عينة المسح المستخدمة في الدراسة المقامة مسبقا من حيث الكم والنوع والجهة التي قامت بالمسح الاجتماع , لذا يجب على الباحث الذي يستخدم هذا النوع ممن التحليل ان يعرف الجهة التي قامت بالمسح وظروف تحديد حجم عينه البحث.

لان مقارنة نتائج بحوث مستخرجة من عينات متباينة في حجومها يؤدي الى تباين في التحليل المقارن لذا يجب على الباحث أن يحلل نتائج مستخلصة من بحوث ذات عينات واحدة أو متقاربة في حجومها.

فدراسة بندكس ولبست للحراك الاجتماع كانت مبنية على دراسات سابقة مستخلصة من بحوث ذات عينات متشابهة اعتمدت على مقارنة الجيل الثاني مع الجيل ا لأول , أي مقارنة مهن جيل ا لأبناء مع مهن جيل ا لإباء ومعرفة الفرق بينهما . من خلال ذلك توصلا الى اتجاه الارتقاء الاجتماع ودراسة لبست وزيتربرغ للحراك الاجتماع لبناء المهن اليدوية مع أبناء المهن غير اليدوية حيث سحبا عينتين متشابهتين من الجماعتين وحللا نتائج مقارنتهما.

أخيرا يجب على الباحث أن يفهم هدف أو أهداف المعلومات المجمعة مسبقا فإذا كانت مجمعة لأغراض غير علمية ، فأنه من الخطورة استخدامها في هذا التحليل خوفا من تحيزها وعدم موضوعتيها.

أما النوع الثاني من المعلومات المجمعة والتي تكون حديثة وذات هدف علمي يخدم التحليل الاجتماعي وصممت من أجل الدراسات المقارنة فإنها تكون ذات فائدة علمية أكثر من اجل التوصل إلى تعميمات أكثر من النوع الأول ويمكن تصنيف هذا النوع من المعلومات الجديدة **إلى نوعين هما:**

نفس المعلومات ,أجريت أكثر من مرة على عدة مجتمعات وثقافات مختلفة من أجل التوصل إلى تعميمات أكثر دقة وعمق في الواقع الاجتماعي.

معلومات جمعت ,لغرض المقارنة العلمية منذ البداية لذا يجب على الباحث الذي يستخدم التحليل المقارن أن ينتبه إلى أنواع المعلومات المجمعة وهدف وزمن جمعها لكي يصل إلى تحليل عميق ومنظم وقام على معلومات رصينة.

بقي أن نشير في نهاية مطاف حديثنا عن التحليل المقارن والذي قلنا عنه بأنه يمكن **استخدامه في ثلاثة أنواع رئيسية من التحليل وهي:**

- تحليل الجزئيات من اجل الوصول الى الكليات مثل مقارنة النسق السياسي مع النسق الاجتماع وعلاقته بالبناء الاجتماع(هنا البناء يمثل الكل والنسق يمثل جزء.)
- وتحليل الكليات من اجل الوصول الى الجزئيات مثل مقارنة الثقافة ا لألمانية مع الفرنسية(الكليات) لمعرفة الشخصية الثقافية (الجزئية) الفرنسية وا لألمانية.
- وتحليل الجزئيات للوصول الى جزء الكامل مثل تحليل سلوكيات و أحوال ومذكرات وعلاقات قائد سياسي(وهذه جزئيات) للوصول الى شخصية القائد(التي هي الجزء الكامل.)
- هذه الاستخدامات الثلاثة تعط التحليل المقارن قوة مؤثرة وفعالة في كافة أنواع التحاليل الاجتماعية التطبيقية النظرية.

المحاضرة الثانية عشر

التحليل الثقافي

عناصر المحاضرة

- مفهوم التحليل الثقافي
- صفات التحليل الثقافي في تفسير الظواهر
- تطبيقات التحليل الثقافي

استخدمت الثقافة من قبل الكثير من الباحثين الاجتماعيين لتفسير العمليات والظواهر والمشكلات الاجتماعية ,لأنها تمثل طريقة و أسلوب عيش أفراد مجتمع الذي ينتقل من جيل الى أ خر عن طريق التنشئة الاجتماعية(ا لاسرية ,المدرسية, ا لأ صدقاء, الاعلامية, السياسية , العسكرية و الدينية.)

قبل عرض هذه ا لأداة التحليلية نتعرف على مفهوم الثقافة كما رأى تايلور: Taylor هي الكل المركب الذي يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والاداب العامة والقانون و ا لأعراف المادية التي ابتكرها الانسان لخدمة أ أغراضه داخل المجتمع

وعرفها كلايد كلكهون : Kluckohn بأنها طريقة عيش مميزة من ا لفراد تحدد نمط حياتهم الخاصة.

أما صفاتها وكيفية مساعدتها للباحث الاجتماعي في تفسيره وتحليله للظاهرة والمشاكل الاجتماعية فتعرف كما يلي:

1- العمومية :

أي إن جميع أفراد المجتمع يمارسون نمطا ثقافيا واحدا كتكلمهم لغة واحدة ولبسهم زيا معينا خاصا بهم أو ممارسة أنشطة دينية واحدة(: كذبح أضحية عيد الأضحى) و (صوم شهر رمضان) و(ختان الذكور) كما هو موجود في المجتمع الإسلامي.

أو ممارستهم قيما اجتماعية واحدة مثل: الكرم والنخوة والشهامة والاهتمام بعلاقة الجيرة كما هو موجود في المجتمع العربي.

ان هذا العامل المشترك بين أ أفراد المجتمع الواحد يساعد الباحث على استخدامه لتفسير بعض الانشطة الثقافية وتفسير الاطار العام لشخصية الفرد وتفسيره الطابع القومي للمجتمع الخاضع للدراسة.

2- الخصوصية:

أي أن هناك صفة مميزة تطبع أفراد مجتمع معين بنمط ثقافة خاص . فتقسيم العمل والتخصص الوظيفي في مجتمع من المجتمعات يعملان على تجديد عيشهم وحياتهم حيث يكون هناك منطق وسلوك وعقلية خاصة بالأميين الذين لا يعرفون القراءة الكتابة , واخرى خاصة بالمثقفين, وهناك منطق وسلوك وعقلية خاصة, بالفلاحين...

وهكذا ف ان هذه الخصوصيات(السلوك والمنطق والعقلية) تعكس علاقة أ أفراد الجماعة الواحدة للجماعات الاخرى المختلفة عنها , وهذا يساعد الباحث على استخدامها كأداة لتحليل سلوك الأفراد ودوافع سلوكهم.

- فيما يتعلق بخصوصيات الثقافة :نجد أن كل جماعة اجتماعية تستخدم رموز ا ثقافية تعكس قيمهم وتفكيرهم وسلوكهم التي تساعد الباحث الاجتماعي في التحليل الثقافي في معرفة طريقة الاتصال با لأفراد ودوافعهم واستجاباتهم وتعبيراتهم الاجتماعية والوجدانية فهناك رموز خاصة بأ داب التحية في كل مجتمع تختلف من واحدل الى أخر أو رمز يعبر عن ا لألم.

- نلاحظ دائما اختلافا في رموز التعبير بين أفراد المجتمع العربي مثلا عن الألم الذي يصيب ا لنسان رغم خضوعهم لثقافة عربية واحدة.

3- التغيير:

من صفات الثقافة أيضا التبدل والتغير الذي يشير الى سلوك ا لانسان في تغير وتبدل مستمر و أ ن أ فكاره ومعتقداته و أسلوب حياته في تغير مستمر أيضا مثل حجاب المرأة في المجتمع العراقي والسوري والمصري والاردني وختان البنات , تغير مكانة المرأة العربية احتقار الحرف أو الاعمال الحرفية– اليدوية, نظام تعدد الزوجات بوقت واحد وزيارة المقابر.

تساعد هذه الصفة الثقافية على معرفة التغيرات والتبدلات السلوكية والعقلية والقيمية الخاصة بالفرد والمجتمع في فترة زمنية معينة وجيل معين.

4- الانتشار والتلاقح الثقافي بين الثقافات الإنسانية:

مثل اخذ الثقافة العربية لبعض العادات الغربية مثل أعياد الميلاد وشهر العسل واستخدام العبارات الأجنبية في اللغة اليومية والأثاث المنزلي والمرافق العامة وموضة اللابس ويوم عيد الحب. valentine day

ان هذه الصفة الثقافية تساعد الباحث على معرفة أثر هذه الاستعارة الثقافية على أذواق الناس وطرق عيشهم وفن الزيارة وأ داب التحية والمائدة عند أفراد تمع المستعير (وهذا أحد أوجه تحليل الجزء من أجل الوصول الى الكل)

اضافة الى صفات الثقافة و امكانية استخدامها في التحليل الثقافي , نقدم بعض المفاهيم الثقافية والاجتماعية التي درست وحددت بواسطة هذا النوع من التحليل لأهمية تأثير الثقافة على صياغة عناصرها الأساسية مثل :مفهوم الامومة والابوة في المجتمع المرتبط بقيم ومعتقدات المجتمع وقواعد الاخلاقية والعلاقات القانونية التي تربط أعضاء الاسرة.

ففي مجتمع التروبرياند يعتبر الزوج شخصا غريبا بالنسبة لأولاده وليس له الحق في تأديبهم وتربيتهم, و انما الشخص الذي يقوم بهذه المهمة هو خالهم والاب لا يجد غضاضة في ذلك لان له دوره الابوي والتربوي على اولاد أخته.

وفي قبائل الدنكا والنوير في المجتمع السوداني هناك ظاهرة الزواج بالميت , فاذا مات الشاب دون زواجه ف ان أهله يخشون غضب روحه ان لم يزوجوه بعد وفاته ففي هذه الحالة يجدون للمرحوم زوجة ينسب أطفالها اليه ويحملون اسمه . أما المنجب فانه شخص اخر لا علاقة له بذلك أ لنه مؤجر ,وعادة ما يكون ثمنه عدة أبقار ولا يكون لهذا الاب الفسيولوجي أية حقوق والتزامات مادية أو تربوية نحو الاطفال.

وفي نفس المجتمع السوداني هناك ظاهرة زواج امرأه بإمراه أخرى، فالمرأة الغنية والعاقر يكون لها حق بأن تتزوج أي عدد تشاء من النساء لتؤلف عائلة باسمها ,فتقوم باستئجار عاشق أو تكون عاشق لهن ولكنها هي الزوج لهن وهي(الاب الاجتماعي) للأولاد الذين يأتون من زوجاتها عن طريق العاشق المستأجر و اذا كبر أولدها الاجتماعيون غير الفيسيولوجيين فإنها تعمل على تزويجهم وتقدم لهم المساعدات المادية و اذا شاءت احدى زوجاتها أ أن تتزوج عاشقها دون مال و أولاد .أما الرجل المنجب فليس له شرف الابوة لأنه يتقاضى أجرا نظير مقدرته على ا لانجاب.

نلاحظ هنا أن مفهوم الامومة والابوة يصاغ ثقافيا ويختلف من مجتمع الى أ خر ومن الممكن تحليل هذه الظاهرة استنادا الى محرماته ومفاضلته لبعض الممارسات السلوكية والاجتماعية والى معتقداته الاجتماعية والدينية (أيضا يمكن القول بأن هذا التحليل يمثل تحليل الجزء ليصل الى الكل.) اضافة الى ذلك يستطيع الباحث دراسة مشاعر وطريقة تفكير والتعبيرات الوجدانية لدى الافراد من خلال معرفة نمط ثقافتهم . كما في دراسة وين ومكرا نهات ل 45 مسرحية مشهورة في الامريكي والالماني لمعرفة أذواق المشاهدين في كل من هذين المجتمعيين والتوصل الى معرفة أثر الثقافة على مشاعر وتفكير الناس الذين يخضعون لها.

نستنتج من ذلك أ أن التعابير الوجدانية كالشعور بالخوف والكره والحب والغضب وغيره يمكن دراستها من خلال الاطار الثقافي و بإمكان الباحث استخدام الثقافة لتفسير والتحليل والتعبير الوجداني ونمط حياة الافراد.

وفي امكان الباحث دراسة تبعيات وأ ثار الصراعات على المجتمع التي تنتج عن صراع الادوار الاجتماعية والعصرية , ومن خلال تطبيق مناهج تعليمية تختلف عن الوضع الاجتماعي القائم في المجتمع من خلال تطبيق قوانين حكومية ضد المعتقدات الاجتماعية.

كما حدث في المجتمع الهندي في بداية السبعينات خلال فترة حكم اندريا غاندي عندما الزمت عقم الرجال رسميا من اجل تحديد نسل المجتمع الهندي من خلال صراع قيم الاجيال(قيم جيل الاباء والابناء.)

•واستنادا الى ما تقدم , فان الثقافة تقدم للباحث مجموعة من التفاسير والتحاليل العامة والخاصة من خلال دراسة طرق حياة الناس المختلفة ودراسة طبيعة الانسان المرنة.

•جميع ذلك يساعد الباحث التطبيقي على تحليل الجزء ليصل الى الكل(الكل هنا الثقافة الاجتماعية والجزء هو ما يتم التأثير علية من قبل اجزاء الثقافة.)

واذا نظرنا من زاوية المجال المكاني الثقافي , فإننا نجده تحدد برقعة جغرافية معلومة الابعاد يعيش عليها أناس يمارسون نشاطهم الاجتماعي والثقافي كالمراكز الصناعية والتجارية والسكنية والزراعية والطلابية ومعرفة هذه المراكز تعرف الباحث على نوع النشاط الثقافي والاجتماعي لمجتمع ما.

أما اذا نظرنا من زوايا المجال الزماني ,فإننا لو أ أخذنا الثقافة العربية الاسلامية , سنجد هناك مراسيم خاصة بمولد النبي (ص ,)وعيد الفطر وعيد الاضحى ومراس يم خاصة بشهر رمضان وهناك مراسيم غير دينية كمراسيم عيد الشجرة ويوم الطالب وهناك ثقافات تحدد عمر الفرد الذي يريد الحصول على رخصة قيادة السيارة والعمر القانوني للزواج وبداية عمر اشتغال المرأة خارج المنزل والعمر المحدد للأطفال المعفيين من أجور المواصلات الحكومية وهكذا.

ان معرفة هذه المناسبات تساعد الباحث على تفسير سلوك الافراد في هذه المناسبات وأثرها على طرق عيشهم وعلاقاتهم الاجتماعية. فمثلا مقارنة المراكز المنسوبة للرجال والنساء في ثقافات مختلفة نجدا أن الثقافة هي التي تقرر جميع المراكز الاجتماعية المنسوبة للجنسين حيث تضع توقعات اجتماعية(التزامات وحقوق وواجبات) لكل دور اجتماعي يتوجب على الفرد ممارسته , أما ممارسة هذه التوقعات من قبل الفرد فإنها تعكس مركزه الاجتماعي الذي يكون أحد مكونات البناء الاجتماعي.

فاذا نظرنا الى قبائل الايركوس نجدها تنظر الى النساء و كأنها بارعات في التعذيب وينزعن الى السادية ويستمتعن بممارسة القسوة ويذكر لانتون أيضا أن النساء الارابش يحملن عادة أثقال أكثر مما يحمل الرجال لأن رؤوسهن أشد صلابة وقوة من رؤوس الرجال .وفي بعض المجتمعات تقوم النساء بمعظم الاعمال اليدوية

بينما البعض الاخر كما هو الحال في جزر الماركيز نجد حتى الطبخ والاشراف على البيت ورعاية الاطفال من المهن التي يختص بها الذكور بينما تقضي النساء معظم أوقاتهن في التأنق والتبرج . وعلى عكس ذلك فهناك مجتمعات تقوم المرأة فيها بالمهام الحياتية الصعبة كثقافة تسمياني.

ومن هنا نرى ضرورة استخدام الثقافة كأداة لتفسير العمليات والظواهر والمشاكل الاجتماعية و أ أثرها في المجتمع العام. ينبغي التنويه أنه بإمكان الباحث استخدام التحليل الثقافي في تفسير المواقف الاجتماعية لكي يكون صورة ذهنية واضحة التفاصيل عن العناصر الداخلية في عملية التفاعل الاجتماعي عنده وكيفية تأثير هذه العملية على تشكيل جوانب معينة في سلوك الافراد وهذا بدوره يساعد الباحث على تصميم تجارب تمتاز بتحلل عميق ذي مدلولات ثقافية لتغير عملية التفاعل الاجتماعي.

ان أدوار الفرد في المجتمعات الصناعية تكون متنوعة ومتباينة ومتخصصة بشروطها ومستلزماتها وواجباتها التي صاغتها ثقافة المجتمع ومؤثرة على شخصية الفرد وهذا ما يساعد الباحث على تحليل شخصية الفرد في المجتمع الصناعي و أثر التصنيع على سلوك الفرد.

و أخير ا هناك دراسات علمية وميدانية استخدمت الثقافة كأداة في تفسير وتحليل الكثير من العمليات والظواهر والمشاكل الاجتماعية ومنها:

1. كدراسة أثر الثقافة على السلوك الاجتماعي في تفسير الشخصية البدوية.
2. التحليل الثقافي في دراسة ظاهرة الحروب في المجتمعات.
3. استخدام الثقافة في دراسة تنظيم الاسرة.
4. عملية التفاعل الاجتماعي في ضوء الثقافة.
5. التكامل الاجتماعي من خلال دراسة الثقافة.

6. استخدام الثقافة في تفسير القلق النفسي ومشاكل تكييف الانسان الانظمة الجديدة.
7. استخدام التحليل الثقافي في تفسير الفروق الجنسية في المجتمع العربي.

باختصار:

يستطيع الباحث استخدام الثقافة بكثير من المجالات البحثية كمعرفة مدى تكييف الناس للاستخدام التكنولوجي الحديث وما يسبب ذلك من تخلف ثقافي.

واذن فالثقافة أداة غنية بالمعلومات وعميقة الدلائل وذات قيمة عملية اساسية في تفسير وتحليل العمليات والظواهر والمشاكل الاجتماعي

أخير ا :لا بد من ا لشارة الى أن الثقافة لا تستعمل في تحليل ككل بل كجزء مثل القيم أو المعايير أو المعتقدات أو التوقعات الدورية أو النفوذ الاجتماعي أو الدور الجنسي أو القرابة وجميعها تمثل أجزاء ثقافية تستخدم في التحليل للوصول الى تفسير سلوكية جزئية متطبعة بهذا الجزاء الثقافي ,لذلك ل نعتبر هنا (الثقافة) ككل لان المحلل الاجتماعي لم يستخدمها ككل بل جزء ا منها فهي وبهذا الاعتبار تدخل تحت باب التحليل الجزئي للوصول الى الجزء وليس الى الكل.

المحاضرة الثالثة عشر

التحليل البنائي – الوظيفي وتحليل المضمون

التحليل الاجتماعي:

أولاً :تَّحليل أَلجزئيات لَّيصل إَلى أَلكليات: ًًًًً

- 1التحليل السببي- 2 .. التحليل المقارن- 3 ..التحليل الثقافي..

ثانيا :تَّحليل أَلكليات لَّيصل إَلى أَلجزئيات: ًًًًً

- 1التحليل البنائي الوظيفي- 2 .. التحليل المقارن- 3 ..التحليل المادي التاريخي..

ثالثا :تَّحليل أَلجزئيات لَّيصل إَلى تَّكامل أَلجزء: ًًًًً

- 1تحليل المضمون- 2 ..التحليل المقارن..

ب :تَّحليل أَلكليات لَّيصل إَلى أَلجزئيات: ًًًًً

1- أَلتحليل أَلبنائي – أَلوظيفيَ: Structure- Functional Analysis

يستند هذا التحليل على معطيات طريقة الملاحظة بالمعايشة في جمع المعلومات من ميدان الدراسة، الا أن ذلك لا يمنع من استخدام البيانات الاحصائية والاستبيان والمقابلة في جمع المعلومات اذا اقتضت حاجة البحث.

ادوات الدراسة المستخدمة: جمع المعلومات - الاستبيان - المقابلة – الملاحظة.

يهتم هذا التحليل بتفسير المواضيع التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع والمواضيع التي لها جذور عميقة في حياة الناس كالعقائد والمعتقدات ومراسيم الزواج والعزاء والقيم ولأنساق والأنماط ، أي انه لا يبد أ بتفسير جزئيات ا لمجتمع بقدر اهتمامه بتفسير الظواهر الكلية والشاملة.

كنظام الزواج مثلا، لذلك لا يستخدم مفاتيح التحليل السببي بل لديه مفاتيح خاصة به يوضح بها مكونات الظواهر العامة والشاملة لكي يصل الى أجزائها الصغيرة مثل البناء والمؤسسات وا لأنظمة وا لأنساق والفعل الاجتماعي والوظيفة والتنظيمات الاجتماعية يهتم أيضا بارتباط مكونات البناء الاجتماعي الا أنه لا يركز بشكل جوهري على سبب تشكيل البناء بقدر اهتمامه بحاجة ووظيفة البناء الاجتماعي.

مفاتيح هذا التحليل الرئيسية هي: التوازن - التضامن - تقسيم العمل- الصراع نادرا – التنافس.

اضافة الى ذلك يوضح هذا التحليل التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية على أنها:

- لها قواعد و أعراف متميزة بها- لها ملكية خاصة بها - لها عضوية مجددة.
- لها أهداف وأغراض خاصة بها - لها مراكز تعكس طبيعة تنظيمها - لها اسم ورموز خاصة بها.

فهو يفسر كيف يستمر النظام الاجتماعي في الوجود، ونادرا ما يستخدم مفتاح الصراع الاجتماعي لأنه ينظر إليه على أنه حالة طارئة غير مستمرة في الوجود والحدوث لكنه يستخدم مفتاح التنافس ليوضح كيف تتطور وحدات النظام الواحد.

اضافة الى ذلك ف ان هذا التحليل لا يستخدم الفرد كوحدة أساسية ينطلق منها في التفسير والتعليل، و أحيانا يستخدم الطرق ا لاحصائية وصفه أو برهنته للوقائع الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم البراهين المنطقية الواقعية المستخلصة من واقع الدراسة الميدانية. وقد يعتقد البعض بأن هذا التحليل يصف وحدات دراس ته أكثر مما يشخصها لكن هذا الاعتقاد غير صحيح لنه يوضح مكونات الدراسة وعلاقتها بعضها ببعض وتأثير المحيط الخارجي عليها والتنبؤات المستقبلية للدراسة مع وصف عام لطبيعة للدراسة لتعريف القارئ بها وتحديد اطار الدراسة.

ينقسم هذا التحليل إلى نوعين رئيسيين هما: التحليل البنائي - والتحليل الوظيفي.

هذه صورة عامة وشاملة للتحليل البنائي الوظيفي .نبدأ الآن بتوضيحه بشكل مفصل.

يتضمن النوع الأول: عرض وتفسير مكونات البناء الاجتماعي الذي يتكون من مجموعة أنساق: (اجتماعية ،سياسية، اقتصادية ، دينية، تربوية) ، وكل نسق يتكون من مجموعة أنماط وكل نمط يتكون من سلوكيات اجتماعية والذي يربط بين جميع هذه القدرات البنائية هو النظام الاجتماعي social order موضحا العلاقات التبادلية بين الأنساق والأنماط لصالح البناء الاجتماعي وليس فقط لصالح مكوناته.

يتضمن النوع الثاني: الوظائف الاجتماعية تبعيات وأثار معطيات كل نسق وعلاقتها بتبعيات معطيات الأنساق الأخرى مس تخدما مفتاح الحاجة الاجتماعية لتفسير وجود النسق داخل البناء معتمدا على المبد أ الغائي teleology لتفسير علاقات مكونات البناء.

اضافة الى هذا التباين بين التحليل البنائي والوظيفي ف انهما يتباينان أيضا في نظرتهما للمجتمع العام حيث ينطلقان من ثلاث زوايا مختلفة وهي-: أصحاب ودعاة هذه الزوايا:

- الزاوية الاولى : هربرت س بنسر – بيرتانغين
- الزاوية الثانية : بيتريم سوروكين
- الزاوية الثالثة : تالكوت بارسونز – كلايد كلوكهون – باريتو

1- تحليل المجتمع من خلال زواية تطورية حيوية (بيولوجية) متأثرة بالنظرية الدورانية في تفسير نمو ارتقاء الإحياء وكيف تتكيف للمحيط الذي تعيش فيه ومن دعاء هذه الزاوية التحليلية هربرت سبنسر و بيرتانغين.

2- تحليل المجتمع من خلال زاوية ميكانيكية متأثرة بتطور التكنولوجيا موضحا كيف ترتبط أجزاء ميكانيكيه إلية متأثرة بتطور التكنولوجيا ببقية وظائف الأجزاء الأخرى ومن أنصار هذه الزاوية التحليلية بيتريم سوروكين.

3- تحليل المجتمع من خلال زاوية اقتصادية متأثرة بنظرية المنفعة لتفسير المنفعة القصوى والدنيا والحدية للسلوك الاجتماعي عند الفرد وعلاقته بالبناء الاجتماعي أمثال تالكوت بارسونز وكلايد كلوكهون باريتو(صاحب نظرية الفعل الاجتماعي:)

هل المعلومات المجتمعة توضح الوظائف الاجتماعية التي يفرزها البناء الاجتماعي ؟

- ماهية الوحدات الاجتماعية المتأثرة بعملية الصيرورة التي يفرزها البناء الاجتماعي.
- ماهية الاعتلالات الوظيفية الموجودة داخل البناء الاجتماعي نتيجة عدم انسجام أقسام البناء الذي يدوره يودي إلى التغير الاجتماعي.

إن مفهوم الحاجة الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في هذا التحليل لأنه ينظر إليه كدافع أساسي في احداث التكامل و التضامن الاجتماعي الذي بدوره يعمل على تشكيل النسق الاجتماعي داخل البناء ، ويركز هذا التحليل على معرفة درجة تكامل وظائف مكونات البناء الاجتماعي

أما تحقيق وظائف البناء يكون بواسطة الاعراف والعادات والنواميس ويوضح روبرت ان هذه الحاجات الاجتماعية لا تؤدي بالضرورة إلى التكامل الاجتماعي، بل أحياناً تسبب اختلال النظام الاجتماعي وإحداث مشاكل اجتماعية وثقافية لنسق البناء الاجتماعي بشكل مستتر مثال ذلك:

نظام الزواج من الاقارب الذي يظهر للعيان انه يمثل النظام القرابي لكن وظيفته المستترة هي المحافظة على ممتلكات الاقارب داخل النسق.

ويوضح بيتر بلاو نوعا أ خر من الحاجات الاجتماعية تظهر داخل البناء تحت ظروف مفروضة من المحيط الاجتماعي . ولو حدث ان ظهرت حاجات اجتماعية جديدة فهناك ثلاث احتمالات:

- أنها تبقى دون إشباع
- تختفي نتيجة تغير يحصل في اتجاه القيم.
- تعمل على إبراز أنماط اجتماعية جديدة.

ينظر هذا التحليل الى أن وجود الفرد في المحيط الاجتماعي يخلق ظهور حاجات اجتماعية يتطلب إشباعها من أجل بقائه داخل المجتمع تعكس تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها ومرحلة تطوره الاجتماعي

الموضوع الثاني :الذي يلتقي به التحليل البنائي بالوظيفي (با لاضافة الى دراسته للبناء والوظيفة الاجتماعية) هو موضوع التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية.

فهو يهتم بدراسة بناء ووظيفة ا لأسرة والقبيلة والعشيرة أكثر من دراسة الروتين ا لإداري وعملية اتخاذ القرارات والجماعات الضاغطة في التنظيمات الرسمية . ويهتم أيضا بمنظمات سلوك أفراد التنظيمات غير الرسمية من خلال وسائل الضبط الاجتماعي كالعراف والعادات والطرق الشعبية والأ داب العامة والمجرمات والموضة والطقوس والمراس يم الدينية

يعتبر هذا التحليل ان المجتمع الانساني لا يخلو من ضوابط اجتماعية غير مكتوبة تنتقل من جيل الى أ خر عن طريق المشافهة لتجدد سلوك الفرد الاجتماعي في الحياة اليومية .وتكون هذه الضوابط ذات تأثير معنوي أكثر من التأثيرات المادية على أفراد المجتمع و أقوى من الضوابط الرسمية المكتوبة فنبذ الفرد من مجتمعه (بسبب مخالفته لمجرماته مثلا) أقسى من فصل الموظف من مكتبه الرسمي.

فالتحليل البنائي – الوظيفي يقوم اذن بشرح وتفسير هذه الضوابط ليبين وظائفها الاجتماعية بالنسبة للفرد والبناء الاجتماعي بالوقت نفسة.

ان المجلل لهذا النوع من التحليل لا يذكر أو يشخص كيف واحدث هذه الضوابط بل يفسر لماذا وجدت ويوضح معطياتها الاجتماعية الايجابية للفرد والمجتمع والبناء الاجتماعي.

اضافة الى ذلك يوضح هذا التحليل التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية على أنها:

1. لها أهداف و أغراض خاصة.
2. لها قواعد و أعراف متميزة بها.
3. لها مراكز تعكس طبيعة تنظيمها.
4. تتضمن سلطة تعكس نوع تنظيمها
5. لها ملكية خاصة بها.
6. لها عضوية مجددة.
7. لها اسم ورموز خاصة بها.

ففي التنظيم الاسري يهتم هذا التحليل بأعراف وأ داب ومحرمات وقيم الاسرة، وتوضيح ترتيب مراكز أفراد ا لسرة وسلطة الاب والام والذكر والانثى داخل ا لأسرة وطريقة تربية ا لبناء وطريقة الزواج والطلاق والمهر ونظام الملكية والارث وشجرة نسب الأسرة.

الموضوع الثالث:

الذي يلتقى به التحليل البنائي بالوظيفي هو موضوع (التكافل الاجتماعي) وهو يضم المفاهيم الثلاثة(الاستقلال و التبادل و التوازن الاجتماعي) يوضح هذا الموضوع ألفن كولدنر عند تفسيره لمفهوم التبادل الاجتماعي الذي يحصل بين أقسام البناء الاجتماعي.

حيث يتم تبادل وظائف كل قسم مع وظائف الاقسام ا لأخرى للبناء الاجتماعي على الرغم من أن كل قسم مس تقل بوظيفته ، الا انها لا تعني أي شيء ما لم تتصل بوظائف ا لأقسام ا لأخرى لكي تكمل الوظيفة العامة للبناء.

الموضوع ألرابع ألذي يلتقي ألتحليل ألوظيفي هو موضوع ألوظائفً البنائية ألذي قدمه تالكوت بارسونز: ًٌ

التكيف :أي تفاعل النسق الاجتماعي مع محيطه العام وخلق قواعد خاصة تسهل استمرار وجوده فالنسق الاقتصادي يبلور نظام تقسيم العمل متأثراً بالمحيط الاجتماعي .ونسق الزواج يعكس درجة تفاعل النسق الاجتماعي مع البناء واذا حدث التفاعل بشكل سلبي بين النسق والمحيط فإن ذلك يؤدي الى عدم تكيف النسق للمحيط.

تحقيق الاهداف :لكل نسق هدف أو أهداف يرمي إلى تحقيقها من خلال تكيفه للبيئة أو للمحيط أو من خلال صراعه وكفاحه أو تعاون مع بقية الأنساق الأخرى . فالنسق التربوي مثلا يستطيع انجاز أهدافه من خلال ممارسته أنشطة من قبل شاغلي مراكز الوظيفة

التكامل :الذي يهتم من خلال اشباع حاجات كل نسق من قبل النسق الآخر من أجل تكامل وظائف البناء العامة.

الاختفاء :هناك بعض وظائف النسق تكون مستترة لا تظهر بشكل واضح وجلي وتأتي عاده بعد وظائف الظاهرة.

إضافة الى ما تقدم ، يميز بارسونز بين نوعين من الأنساق الاجتماعية هما النسق المفتوح والنسق المغلق.

يكون الأول متفاعلاً مع البيئة المحيطة به ، بينما لا يكون الثاني متفاعلاً مع المحيط الخارجي ، بل منعزلاً عن بقية الأنساق الاخرى ، ويكون الأول مغيراً على مر الزمن بينما يكون الثاني ثابتاً ومستقر اً.

ان هذا التحليل يوضح ماذا يجب ان يحدث في المجتمع أكثر من كيف حدثت الظاهرة أو الوقائع الاجتماعية داخل المجتمع.

(التحليل المقارن :)لقد تم توضيح هذا النوع من التحليل في القسم الاول وهو تحليل الاجزاء ليصل الى الكل فلا داعي لتكراره في هذا الباب.

(التحليل المادي التاريخي :)بالنظر لعدم استخدامه في الدراسات التطبيقية الميدانية فلا داعي لطرحه في هذا المجال إلا ان الضرورة العلمية تقتضي الإشارة إليه على انه احد التحاليل التي تستخدم في تحليل الكليات لتصل إلى الأجزاء.

ج :تَحليل اَلأجزاء مَن أَجل اَلوصول إَلىَ تكامل اَلجزء:ً

1- تَحليل اَلمضمونً ً: Content Analysis

بعض الظواهر الاجتماعية والأنماط السلوكية لا تساعد الباحث على الوصول الى مصادرها البشرية بسبب وفاتها أو بعدها الجغرافي أو علو مركزها البنائي الوظيفي (كالقائد أو الزعيم أو الرئيس.)

لذلك يذهب الباحث الى استخدام الوثائق والمستندات والمذكرات والمحاضرات من أجل الوصول الى المعلومات أكيدة و أصيلة تمكنه من الوصول الى كتابه بحث علمي موضوعي.

لا تدرس هذه الأداة المنهجية السلوك الانساني بشكل مباشر(بل بشكل غير مباشر) أي عن طريق مصادر غير بشرية والفرق بين هذه الأداة والأداة التاريخية هو أنهما يستخدمان نفس المصادر لكن الفرق الاساسي بينهما هو أن المضمون يدرس معطيات وانتاجات السلوك البشري للأفراد المعاصرين الذين هم على قيد الحياة أو الذين توفوا حديثا.

(مهم): تَعريف تحليل المضمون:

ان استخدام تحليل المضمون في البحوث التطبيقية يشير الى تقنية من تقنيات تحليل البيانات .فهي العملية التي يتمكّن الباحث بواسطتها من القيام بعملية تفكيك النص و ارجاع ا لألفاظ الى أصولها ا لأولية وتحديد معانيها ثم اعادة تركيب النص في ضوء المعاني التي تم التوصل اليها خلال عملية التفكيك، كسلوب لتحليل البينات لا يقتصر على تحليل المعنى بل يشمل أيضا بعض ا لأرقام الكمية أو استخدام ا لاحصاء .ويتم تحليل النصوص والمواقف من خلال استخدام العبارات والرموز والتعليقات المتضمنة والمتكررة وربطها بعنوان الموضوع أو بصفات شخصية القائل وبالمحيط الاجتماعي الذي يعيشه وبالفترة الزمنية التي حدثت بها.

الخطوات الأساسية التي يقوم بها المحلل المضموني:

- التعرف على أكبر عدد من الصفات ذات العلاقة
- تكتب الصفات في عبارات واضحة ومختصرة
- وضع تعريفات يمكن تحويلها إلى إجرائية
- اختيار الصفات التي تتوفر فيها صفة الاستقلالية
- تقاس مصداقية الإجراءات عن طريق اتفاق عدد من الخبراء

- ترتيب الفقرات التي نالت درجة المصداقية في شكل نموذج للقياس
- تتطلب طبيعة الدراسة أن تضاف إلى الفترة توصيفا يميز بين عدد الدرجات

تمر عملية تحليل البيانات الكيفية بمراحل تميز من بينها ما يلي-:

اختصار البيانات توجد البيانات الكيفية مبعثرة وهي لا تختلف عن البيانات الكمية لذلك يتطلب ا لأمر في المرحلة ا لأولى ايجاد طريقة تجمع بها الكمية الكبيرة من البيانات المبعثرة وتختصر في صور يمكن استخدامها في المراحل التالية وتوظيف النماذج المتعلقة بمختلف المجالات أو الجوانب التي تهم البحث من شانه أن يساعد على انجاز هذه المهمة

تنظيم البيانات بعد ايجاد طريقة لتجميع البيانات ووضعها في صورة مختصرة يحتاج الباحث الى عرضها في شكل يجعل استعراض محتوياتها أمرا ميسرا يتم هذا بالنسبة للبيانات الكمية عن طريق عرضها في جداول احصائية وملحق بها بعض المقاييس ا لإحصائية التي من اجلها تقدم فكرة سريعة عن محتوى البيانات طبعا الشيء نفسه يصعب تنفيذه في حالة البيانات الكيفية لكن نمطا من العرض المشابه للجداول ا لإحصائية يمكن التفكير به فالبيانات يمكن أن تعرض في شكل جداول متقاطعة وتحمل تصنيفا بدلا من أرقام كما في الجدول الذي يوضع نوعا من تصنيف ا لقطار كالعربية صنفت هذه ا لقطار بالنسبة لمتغيري حجم السكان ومتوسط دخل الفرد.

تفسير البيانات يقوم الباحث في هذه المرحلة بتحديد المعاني الكامنة وراء ا لأفعال وا لأقوال فالتفسير عملية هامة في حالة البيانات الكيفية لو كانت البيانات كمية الطابع لا يكتفى الباحث بتعليق محدود حول ا لأرقام الواردة في الجداول ا لإحصائية أو الرسوم البيانية قد يكتفي الباحث بتعليق مختصر حول ا لأرقام الدالة على العلاقات بين المتغيرات بل أن بعض الباحثين الذين يوظفون ما يمكن تسميته بالامبريقية الفجة وهي التي يفخر المنتمون اليها بالتمسك الشكلي بحدود النهج العلمي قد لا يكتب أي تعليق يتجاوز حدود معاني ا لأرقام يبذل الباحث الذي يستخدم البيانات الكيفية جهدا كبيرا في محاولة اكتشاف المغزى الذي يمكن ان يفهم من البيانات فالفهم في هذه الحالة مهم جدا ويسخر الباحث جميع قدراته ليقنع القارئ بالمعاني التي توصل الى فهمها.

مثال على تحليل المضمون قام كل من روبرت ستاين وباربرا بولك ببحث عن طلبة جامعة وين الحكومية متشكن في الولايات المتحدة ا لأمريكية حول التمايز الجنسي بين الطلبة ذكور و اناث بشكل متساوي ووزعا عليهم اس تبيان تتعلق بتحديد أ راءهم حول محاسن أو ايجابيات دور الرجل والمرأة وطالبين أيضا من ا لإناث الميزات الحسنة والسيئة للذكور وللإناث

وبعد جمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها حللا عبارات المبحوثين وما تتضمن من معان اجتماعية رابطين ذلك بدور المبحوث الجنسي فوجدوا ما يلي-:

المميزات الحسنة لدور الرجل من منظور المرأة:

- يأخذ راتبا اعلى من الاناث
- يتمتع بفرص عالية من التعليم
- لا يقوم بالمهام المنزلية
- صاحب الكلمة داخل المنزل

المميزات الحسنة لدور المرأة من منظور الرجل:

- غير مطلوبة لخدمة العلم
- يقوم الرجل بحمايتها
- اقل مبادرة من الرجل في اتخاذ القرارات
- ذات تأثير كبير على تربية الأطفال

المميزات السيئة لدور الرجل من منظور المرأة:

- مطلوب لخدمة العمل
- مجبر على العمل
- يخضع لضغوط العمل اكثر من المرأة
- يطلب منه إبراز قوته الجسمانية

المميزات السيئة لدور المرأة من منظور الرجل:

- ذات دخل اقل من الرجل
- تتمتع بفرص تعليمية اولية
- اقل استقلالا من الرجل
- عالية في تفكيرها

استنتج الباحثان بأن دور المرأة يشير الى الخضوع والانصياع بينما أشار دور الرجل الى التسلط والقيادة و يخضع لضغوط كبيرة للالتزام بمسؤوليات اجتماعية من أجل اثبات رجولته أمام الناس و أمام نفسه أما الضغوط الموجودة على دور المرأة فهي الالتزام بعدم فقدان أنوثتها في المجتمع الامريكي.

ولا يغرب عن بالنا من أن نذكر بان هذه الأداة المنهجية يمكن استخدامها في المجالات التالية:

- دراسة شخصيات القادة والزعماء والمصلحين الاجتماعيين وسجلاتها.
- دراسة درجة تحضر امة من الأمم من خلال وثائقها وسجلاتها.
- دراسة اتجاهات وسائل الاتصال بالجماهير.
- دراسة أذواق الناس ومواقفهم.
- دراسة التباين الثقافي الموجود في أدبيات وفلكلور الشعوب.
- لمعرفة الاتجاه القومي والوطني في الكتب المدرسية المقررة لطلبة المرحلة الابتدائية والثانوية.
- لدراسة طبيعة القيم الاجتماعية في قصص الأطفال.
- لمعرفة الحياة اليومية لمجتمع من المجتمعات من خلال دراسة نكاته التي يطلقها ايجابيات تحليل المضمون.

ولهذا النوع من التحليل ايجابيات تتمثل في الحالات التالية:

1. أمكانية الوصول إلى الفاعلين على وضعهم الطبيعي.
2. الاهتمام بالتفسير والتأكيد اعلى المعاني لأن للفعل الاجتماعي معنى فأن الاهتمام بالمعنى من شأنه يعكس صورة أكثر فاعلية.
3. أمكانية الوصول إلى أعماق النفس البشرية والتعرف على النوايا التي تكون وراء الأفعال الظاهرة للعيان
4. توفير درجة عالية من المرونة بسبب التخلص من الكثير من الرسميات التي تفرضها على الباحث أساليب تحليل أخرى

أما سلبيات تحليل المضمون فهي كالتالي-:

1- تدني درجة مصداقية النتائج يتميز تحليل المضمون بارتفاع الدرجة الذاتية فكثيراً ما يعتمد الباحث على تقديره الشخصية وعلى مشاعره
2- قد يؤدي الاعتماد فقط على البينات الجاهزة في جمع البينات كثيرة غير مفيدة بنسبة لموضوع البحث.
3- من الصعب تعميم النتائج
4- ضعف درجة الموضوعية أو حتى غيابها بالأمل وخيار الباحث واتصافه بدرجة الموضوعية عالية من بين أهم الصفات التي يحرص الباحث المدقق على الاتصال بها.
5- أمكانية ارتكاب أخطاء ذات طابع قيمي أخلاقي أذ تتم هذه التقنية فرصة أمام البحث للوصول إلى بعض الحقائق التي يحرص الفرد على الاحتفاظ بها لنفسه.

التحليل السببي: متوقف على مشتمل على علاقة تبادل

التحليل المقارن: مقارنة ضمنية - مقارنة بينية – تشابهات - تباينات- مضاهات

التحليل الثقافي: التخلف الثقافي- التثاقف - الشخصية الثقافية - الضبط الاجتماعي - الخصوصية الثقافية - الأدب الشعبي - التراث الشفوي - التراث المكتوب - الجزر الثقافية - الثقافة الفرعية.

التحليل البنائي- الوظيفي: التوازن - التضامن - الغائية - الوظيفة - الوظيفة المستترة - الوظيفة الظاهرة - الوظيفة الاجتماعية - الاعتلال الوظيفي - النمط - النسق - التكافل الوظيفي.

تحليل المضمون: الدلالات - النعاني - الرموز - التفكيك - المكان - الزمان

المحاضرة الرابعة عشر والأخيرة

المسح الاجتماعي والتوصيات

(مهم)المسح الاجتماعي Social Survey :هو أ لية تشخيصية للمشاكل الدائرة في التنظيم الاجتماعي وألية تطويرية للتنظيم في ذات الوقت .كما أنه يُعد ألية تشخيص تقوم بتجديد أسباب وجود مشاكل اجتماعية قائمة في حقل الدراسة(التنظيم) وتساعد الباحث في صياغة توصيات تخدم تطوير التنظيم.

أوضح هذه الألية التطبيقية فرانك نيف عندما قارن بين الباحثين الاجتماعيين التطبيقيين الذين يستخدمون المسح الاجتماعي في بحوثهم مع العاملين العياديين (الذين يعالجون المرض في العيادات الطبية والنفسية والعصبية)وقد كان طرح فرانك نيف من خلال الباحثين المهتمين في دراسة التنظيمات الاجتماعية الرسمية (شركات ,بنوك ,مراكز بحوث ودوائر حكومية)اذ وجه تشابهات عديدة بين العياديين والباحثين الذين يستخدمون المسح الاجتماعي في دراسة مشاكل التنظيمات الاجتماعية الرسمية على الرغم من وجود اختلافات بينهما.

والحالة مشابهة عند العيادي الذي يحاول تشخيص أسباب ا لأمراض السلوكية للزبون الذي يتعالج في العيادة من أجل علاجه. الا أن هناك فروقا قائمة بينهما ,منها أن العيادي يستطيع استخدام تجارب خاصة على زبائنه للوصول الى معرفة أس باب السلوك المرضي.

ويستطيع أيضا(العيادي)أن يتحكم في سلوك مريضه كيفما يشاء من أجل خدمة تجربته وما تؤول اليه نتائج يريدها العيادي , انما هذه الحالة غير واردة عند الباحثين الذين يستخدمون المسح الاجتماعي في بحوثهم.

هذا على صعيد علم الاجتماع التطبيقي ,أما على صعيد الأ لية المنهجية وحضورها في البحوث والدراسات الاجتماعية سابقا وحاليا ,فهي ما يلي:

- **المسح الاجتماعي** يشبه العينة بإطاره العام ,لكن الفرق الوحيد بينهما هو(حجمهما)أي حجم المسح الاجتماعي أكبر بكثير من حجم العينة فمثلا يأخذ المسح الاجتماعي المجتمع بأكمله مثل التعداد السكاني , بينما تأخذ العينة عددا قليلا من ا لفراد.

-**ان ألية المسح الاجتماعي** ليست بحديثة العهد بل قديمة جدا فقد استخدمها الفراعنة في مصر لتعداد سكانهم من أجل معرفة عناصر تركيب مجتمعهم البشري والاقتصادي والحربي.

واستخدمها كذلك كارل ماركس في دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعمال ا لألمان في فرنسا ,واستخدمها أيضا ماكس فيبر عند دراسته للأخلاق البروتستانتية.

واستخدمتها الحكومات من أجل معرفة التركيب السكاني للبلد وكيفية توزيعه على المناطق الجغرافية والتعرف على حاجات الناس من أجل وضع خطة وطنية أو قومية في التجارة والأسكان والأعمار والتصنيع والزراعة والتربية والتعليم والصحة وبقية المجالات الاجتماعية لتنمية المجتمع وتطويره.

ففي بريطانيا يوجد وزارة خاصة بالمسح الاجتماعي اسمها (وزارة المسح الاجتماعي)ومعاهد حكومية تقوم بإجراء بحوث مسحية منتظمة وتقوم بتدريب القائمين بالبحث ووضع الاستمارات اللازمة واختيار العينات وتفسير النتائج بمهارة مهنية فائقة.

والجهة الثانية التي تأتي بعد الحكومة في استخدام المسح الاجتماعي هي الشركات التجارية والمصانع ذات الإنتاج الهائل لمعرفة حاجات السوق ورغبات أذواق المستهلكين لنوع وطبيعة البضائع في مكان وزمان معين.

والسبب في ذلك هو أن ظهور انتاج جديد يشكل تغييرا في اتجاه ذوق الناس ويؤثر على مدخولهم العائلي وهذا يدفع الشركات والمصانع الى معرفة الذوق السائد بين الناس ,وحاجة السوق الى نوع وطبيعة بضاعة معينة لكي يتم انتاجها على ضوء نتائج المسح الاجتماعي الذي تقوم به.

من الملاحظ اذن أن طريقة المسح الاجتماعي تحتاج الى وقت طويل وجهد كبير ومال كثير , لذلك ل يمكن أن يقوم بها ويستخدمها باحث واحد أو عدة باحثين بل يمكن أن تقوم بها حكومة أو شركه أو معمل أو جامعة أو أي مؤسسه تملك قابلية المادية والكوادر المؤهلة للبحث العلمي..

ما هي مواضيع دراسة المسح الاجتماعي؟

1. مواضيع تتعلق بالصفات السكانية للمجتمع و تهدف هذي المواضيع الى معرفة التوزيع العمري والجنسي(ذكر وانثى)والحالة الزوجية والخصوبة الجنسية ونسبة ربات البيوت والوفيات.
2. مواضيع تتعلق بالمحيط الاجتماعي التي تهدف الا معرفة احوال السكن وكيفية توزيع الدخل والمهنة ومعرفة كيفية يعيش الناس.
3. مواضيع تتعلق بالأنشطة الاجتماعية التي تهدف الى معرفة ماذا يفعل الناس في حياتهم اليومية وما هو سلوكهم اليومي وكيف يقضون وقت فراغهم ونوع الصحف التي يقرؤونها ونوع البرامج الإذاعية والتلفزيونية المفضلة لديهم ونوع الاخبار التي يستمعون اليها وما شابه ذلك.
4. مواضيع تتعلق بالرأي العام وموافقته لمعرفة اتجاهه امام الاحداث السياسية القيمية والدينية والتربوية للأفراد

ما هي خصائص المسح الاجتماعي؟

1. دراسة الواقع الاجتماعي خلال فتره زمنيه محدده غالبا ما تكون الحاضر أي الواقع الاجتماعي عند جمع البيانات .
2. جمع بيانات متعددة ومتنوعه كثيره عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة.
3. تجمع البيانات عاده عن طريق استمارة مقابله او استمارة استبيان (. فلما نستخدم الملاحظة في الدراسات المسحية كما ان المقابلة هي اكثر وسائل جمع البيانات شيوعا ويليها الاستبيان المسلم باليد او بالبريد وبدأ في بعض المجتمعات اخيرا استخدام الاستبيان الهاتفي)
4. يمكن ان تختبر الدراسة صحة الفروض.
5. تستند الدراسة عاده الى قاعدة واضحه.
6. تستخدم البيانات التي جمعت عن الوقت الحاضر في تفسير علاقات بين متغيرات اجتماعيه حدثت في وقت سابق.
7. توظف البيانات المتوفرة اصلا في شكل احصائيات وتقارير في تطوير الفروض او في تفسير النتائج.
8. يمكن الجمع بين انواع مختلفة من المتغيرات كالمتغيرات المتعلقة بوقائع او حقائق والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات السلوكية.
9. يمكن التأكد من صدق البيانات باستخدام محكات خارجيه ويصدق هذا بصوره اوضح في حالة المتغيرات بوقائع الحقائق او متغيرات اجتماعية

<<فضلا عما تقدم فإن موريس روزنبرغ أوضح بأن المسح الاجتماعي يستطيع أن يختبر العلاقة بين المتغيرات الدراسة بشكل جيد وناجح>>

مثل هذه العلاقة بين المتغيرات ليس لها معنى واحد بل عدة معاني في البحث والتقصي الاجتماعي مما تغني عن الدراسة بنوع وقوة النسيج الاجتماعي بين وحدات الدراسة او ما تم تسميته مؤخرا بعد الربع الاخير من القرن العشرين بمصطلح الزبون (فرد او جماعه او اسره او عصابه او فريق رياضي او حزب سياسي) وقد حصر رونزبرغ هذه العلاقة (بين متغير المس تقبل-السبب- والمتغير التابع-النتيجة)بثلاث انواع من العلائق وهي ؟

1. لا تؤثر متغيرات الدراسة احداهما على الاخر أي ل يوجد في الدراسة سبب نتيجة وقد اطلق عليها رونزبرغ بمصطلح العلاقة المتناظرة.
2. كلا المتغيرين المستقبل والتابع يؤثران على الاخر أي المستقبل يؤثر على التابع والتابع يؤثر على المس تقبل بذات الوقت وقد سماها بالعلاقة التبادلية.
3. يؤثر المتغيرات على الاخرى وسماها بالعلاقة غير المتناظرة, أي هناك سبب ونتيجة.

(مهم) المسح الوصفيDescriptive Survey :

وهو الذي يهدف الى معرفة الصفات العامة للمجتمع ومعرفة ا لأماكن والمواقع لبعض الصفات السكانية والاجتماعية والاقتصادية .والباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسح لا يهتم بسبب وجود هذه الصفات الاجتماعية في المجتمع بقدر ما

يهتم بمواقع صفات المجتمع' فهو يتوخى معرفة التوزيع العمري ونوع الجنس ونسبة البطالة والمتعلمين ونوع وحجم الأسرة وتوزيع الدخل القومي والفردي داخل المجتمع.

يساعد هذا النوع من المسوحات الباحث على كشف توزيع هذه الصفات الاجتماعية السائدة في المجتمع دون اهتمام بسبب أو بأسباب هذا التوزيع.

اضافة الى ما تقدم ,فان هذا النوع من المسوح لا يتضمن فرضا يذهب الى معرفة علاقة متغير بمتغير أ خر لان مثل هذه الفرضيات تتطلب شروطا خاصة في الدراسات التي تجري لاختبارها وتختلف اختلاف أساسيا عن الشروط التي تتطلب من المسح الاجتماعي الوصفي.

(مهم) المسح الكشفيExposure Survey : (هو الذي ينطوي على كشف اس باب توزيع الصفات العامة والظواهر والحقائق داخل المجتمع).

ويتركز هدف الباحث حول معرفة أسباب ظهور البطالة العمالية في الشهر الفلاني والعام الفلاني والمنطقة الفلانية .أو لماذا ازدادت نسبة المعمرين في المنطقة الفلانية دون أخرى أو لماذا برزت ظاهرة جنوح الأحداث تحت ظرف اجتماعي معين دون الأخر .أو دراسة اس باب تخلف النظام التربوي في المجتمع معين دون الأ خر (.أي التركيز على أس باب مكونات الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية)

(مهم) المسح التشخيصيDiagnosis Surve :

هو الذي ينطوي على تشخيص نوع العلاقة المتغيرات لظاهرة أو مشكلة معينة تحدث في المجتمع أي أن الباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسوحات يقوم بتشخيص أصالة أو عدم أصالة العلاقات بين متغيرات الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية بواسطة البحث عن عامل المس تقل(السبب) والعامل التابع(النتيجة)والكشف عن أهمية العمال المس تقل في احداث وتسبيب العامل التابع في ظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ومن هنا جاءت تسميته بالمسح الاجتماعي.

وهذا النوع من المسوحات يستخدم الفرضيات قبل البدء بعملية المسح . فقد يختبر الباحث مدى صدق أو عدم صدق النتائج مسوحات سابقة أو بعض الحقائق المعتمدة في نظرية اجتماعية معينة أو فرض مستنبط لأختبار علاقة سببية بين عدة عوامل متغيرة.

(مهم) المسح التتبعيPanal Surve : وهو الذي يقوم على قياس ظاهره واحدة عند الوحدات الاجتماعية كن تكون جماعة أو عائلة أو مجتمعا محليا أو فريقا رياضيا أو حزبا سياسيا أو حتى أفراد في فترات زمنية متعاقبة

هدف المسح التتبعي:

1. معرفة درجة التغيير الحاصلة في المجتمع في فترتين زمنيتين مختلفتين
2. قياس تأثير عامل واحد على بقية العوامل المتغيرة الاخرى
3. يستخدم التحليل السببي للتغير الحاصل في البناء الاجتماعي

(مهم) المسح التفصيليLongitudinal Survey :

يخص حياة وحاجات ورغبات و مواقف المبحوثين والتي لها علاقة بموضوع الدراسة و لمرة واحدة فقط كمعرفة حجم الاسرة أو تسلسل الابناء داخلها ودخل الفرد الشهري وعمره ومنطقة السكنية وغيرها..

ونلاحظ على هذا النوع من المسوحات أنه يعتمد كثيرا على ذاكرة المبحوث وهذا يش به النوع الوصفي. يعتمد صدق البيانات اعتمادا كبيرا على درجة صدق الافراد عند اجابتهم عن ا لأسئلة لا تصلح الدراسة المسحية لقياس تطور الظاهرة فهي عبارة عن وصف للواقع الاجتماعي عند نقطة زمنية معينة. تستدعي طبيعة البيانات المسحية أن يقوم الباحث في تفسير العلاقات بين المتغيرات عن طريق ارجاعها الى اس باب او متغيرات سابقة.

المرحلة الحرجة(ما قبل صياغة التوصيات)

يواجه الباحث التطبيقي بعد تحليل نتائج بحثه مهمة منهجية و أخلاقية معا وهي:

تقديم مقترحات مستوحاة من تحليل نتائج البحث تكتب بصيغة واقعية ترضي أغلبية مجتمع الدراسة و تحقق طموح اصحاب القرار وصناع السياسة و عليه أن يكون موضوعيا في دراسته و عملي في مقترحاته و مرن في أسلوبه لا يميل لفئة معينه من فئات مجتمع الدراسة.

لذا في هذه المهمة على الباحث أن يحدد مقترحاته بصدق و أمانة و موضوعية ل تخدم أي جهة معينة لن تحيزه و ذاتيته لجهة يسيء الى سمعته العلمية و لا ينظر لبحثه ول يؤخذ بنتائجه ولا يشار اليها لذا قلنا عن هذه المرحلة حرجة.

2- الاختيار بين مجموعه بدائل نهائية او عدة بدائل تمثل أهداف مرادة:

لنفترض جدل من أنه بإمكاننا تقسيم المجتمع إلى جماعتين الاولى تقبل التغير والثانية تقاوم في كيفية تعاملها معه..

3- الاختيار بين ابداعين متشابهين:

هذه الحالة تتناقض مع اختيار الاهداف المفضلة لأنها تنطوي على وجود اختراعين او ابداعين ظهرا في وقت واحد ويخدمان هدفا جوهريا واحدا , فكيف يتصرف الباحث التطبيقي ازاء هذه الحالة المتناقضة ويوصي باستخدام احدهما دون الاخر؟ هنا عليه أن يرى ماهي الاثار السلبية و الايجابية لكل ابتكار على المجتمع ومقارنتها لمعرفة ايهما افضل و الاكثر خدمة للفرد والمجتمع.

4 - اختيار القيمة المفضلة:

تلعب القيم الاجتماعية دورا مهما في كافة صناعة القرارات فالقيمة التي تخدم او تقدم الخدمات اجتماعيه لمجتمع الدراسة هي التي يتطلب التأكيد عليها من قبل الباحث التطبيقي عند كتابة توصياته ام من الذي يقدر القيمة الفضلى؟ !الجواب يصدر وبدون شك من مصلحة اغلبية المجتمع وليس من صناع القرار او من عند الباحث لن المصلحة العامة معترف فيها وملتزم بها قبل الاغلبية

التوصيات.. ولماذا ولمن؟

عادة ما يكون الشخص الذي يضع التوصيات (الباحث التطبيقي) قريبا جدا من الموصي بهم (المبحوثين , الزبائن ,) ومتعايشا مع ظروفهم الاجتماعية والشخصية والثقافية والجغرافية ,ومطلعا على متغيرات حياتهم المعاشية وتفاعلاتهم ليس بشكل دائم بل على الاقل وقت دراستهم أو دراسة مشكلتهم وملاحظة مؤشرات سلوكهم وتراكمات فكرهم التي لم تكن وليدة الساعة بلا لها عمق زمني في حياتهم الاجتماعية المتناقلة من جيل الى اخر.

و أنه من الطريف أن يقدم الباحث توصياته الى من يهمه نتائج بحثه مصنفها حسب أبواب متنوعة ومتعددة , منها ما تعكس كيفية معالجة النزاعات الدائرة في مجتمع البحث ومنها ما تعكس تناقضاته

التوصيات:

واخرى تتضمن صور مختلفة في تعاملها مع الاحداث الراهنة والتطورات السائدة في مجتمعات اخرى(غير دراسته) وصور اخرى تصور عن الحالات المتطورة والمستجدة التي تؤكد على ضرورة المحافظة عليها وتغذيتها في نفس الوقت.

وهناك توصيات خاصة بالباحثين الاجتماعيين الذين يريدون التأكد من نتائج البحث التي توصلوا اليها , وثمة توصيات خاصة بالمبحوثين (اذا كانوا ممن يعرفون القراءة والكتابة أو من الاسوياء الذين يعانون من مشكلة ويبحثون عن س بل علاجها)

شروط التوصية:

لا جناح من حصول فجوة في البحوث التطبيقية بين ما تم التوصل اليه من نتائج مستخرجة من واقع حي من قبل الباحث وبين ما يقدمه من توصيات يوجه فيها أنتباه أو يلفت أنظار أصحاب القرار الى مسألة أغفلوها أو تمثيل ثغرة في برنامجهم , معتمدا بذلك على النتائج التي توصل اليها في بحثه.

انما يمكن ردم هذه الفجوة أو يمكن تجسيرها بواسطة أفكار خلاقة ومبدعة تصدر من مبدع أو مبتكر يأخذ بنظر الاعتبار معايير وقيم ومصالح أصحاب القرار في المؤسسة أو في المجتمع.

ينطوي قولنا على معالجة المشكلة المدروسة من قبل أصحاب القرار أو المسؤولين داخل المؤسسة أو التنظيم أو المجتمع المحلي أو القادة السياسيين بشكل ممكن وميسر وقليل العقبات والمعيقات , وهذا لا يتم الا اذا قدم الباحث التطبيقي توصية خالية من التطرف أو المغالة أو الهدم أو الالغاء و أن تنسجم مع تطلعات قادة المجتمع أو المسؤولين أو أصحاب القرار عند معالجته للمشكلة المدروسة.

وهنا تظهر قدرة الباحث الابداعية – الابتكارية في تذليل عقبات تنفيذ توصياته التي استقاها من نتائج بحثه وهذا التذليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نظرة أصحاب النفوذ وصناع السياسة الاجتماعية ومعاييرهم وقيمهم التي يستخدمونها في رؤيتهم وتقييمهم للمشكلة المدروسة وعليه أيضا عدم معارضتها أو التعالي عليها , بل التعامل معها بتواضع وشفافية , أو الاستخفاف من اصحاب المشكلة أو السخرية منهم أو تجريحهم.

بتعبير أ خر , لا يطلب من الباحث التطبيقي اجراء البحث والوصول الى نتائج فحسب , بل عليه أن يقدم توصيات لمعالجة اسباب ظهور المشكلة المدروسة بأسلوب واضح يمكن تطبيقها بحيث ل تتنافى مع معايير وقيم المسؤولين الذين يتعاملون مع المشكلة أي توصيات لا تتناسب مع اخلاقية اصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية وهذه مسؤولية ومهمة فكرية وذوقية في الوقت نفسه

نقول أن يكون الباحث مساعدا لصحاب القرار في تطبيق وتنفيذ ما جاء به من توصيات. عندئذ يمكن القول بأن علم الاجتماع بات تطبيقيا لا يقتصر فقط على ترجمة المشكلات الاجتماعية الى بحوث ميدانية ذات نتائج وتوصيات.

بل ينطوي على حالة ذهنية ابداعية تكمن في تقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها دون أن تتعارض بشكل كبير مع مصالح أو معايير صناع السياسة الاجتماعية أو أصحاب القرار لنهم هم المعنيون بتنفيذ هذه التوصيات , فاذا تعارضت مع مصالحهم أو معاييرهم فأنهم لا ينفذونها أو حتى ل يعتمدونها وهنا لا تكون قيمة علمية أو عملية للبحث ولا للتوصيات وبالتالي لا يكون وجودا لعلم الاجتماع التطبيقي.

اذ أن المشكلة المدروسة غالبا ما تتضمن اهداف دارسها أو مرامي صاحب القرار الذي يطلب دراستها وتقديم حلول لها , لذا فأنه ليس من الحنكة أن يدرسها الباحث الاجتماعي ويضع توصيات تتعارض مع اهداف صاحب القرار لنها تمثل جوهر المشكلة الاجتماعية المراد ترجمتها الى بحث ميداني الذي بالتالي يفضي الى عدم تطبيق ما جاءت به التوصية مما يخلق فجوة بين المعرفة والتطبيق والتي هي اكبر معوقات علم الاجتماع التطبيقي , بتعبير أ خر , كلما تقلصت الفجوة بين النظرية والتطبيق أنتعش علم الاجتماع التطبيقي وتجلت أهميته وتنامى نسقه الحقلي والعكس صحيح.

لا غرو من القول بأن هذه الحالة تعكس تجاذب علماء الاجتماع مع أصحاب القرار و صناع السياسة الاجتماعية في المجتمع المحلي أو العام في خدمة المجتمع والعلم في الأمن من خلال الاستفادة من ترجمة المشكلات الاجتماعية الى بحوث علمية متوجة بتوصيات علمية يمكن تطبيقها.

خذ مثال على ذلك : دراسة تومين **Tumin** عن علاقة الزنوج بالأبيض في المجتمع الامريكي و افادة أصحاب القرار الامريكي في خلق علاقة ايجابية وليست عرقية متعصبة ضد السود وذلك من خلال خلق فرص عمل للزنوج كما هو للبيض وفتح دورات تدريبية لهم من أجل ارقاء كفاءاتهم وقدراتهم مثل هذه التوصية تفيد اصحاب القرار الامريكي والمجتمع الامريكي على السواء لأنها سوف تقلل من احتمال أعمال شغب وتخريب وصراع دائم بين العرقين (السود والبيض.)

وهذه احدى صور علم الاجتماع التطبيقي لنها تضمنت توصية عملية تخدم الطرفين اصحاب القرار والمجتمع العام في ا لأن هذه المسؤولية التطبيقية في الواقع هي احدى واجبات المعرفة لنه بدونها ل تكون لها قيمة.

غني عن البيان , البحث الذي لا يجيب على الاسئلة المطلوبة منه لا يعد بحثا متكاملا أو ناضجا وبالتالي ل يقدم توصيات ناضجة التي بدورها لا تساعد على اثراء علم الاجتماع في تطبيقاته , الامر الذي يزيد من سعة الفجوة بين النظرية والتطبيق وبين علم الاجتماع والحياة الاجتماعية الواقعية, اذ يمسي هذا العلم قابعا في برج عاجي يتعامل مع الاحداث الاجتماعية تعاملا استعلائيا وسطحيا وينبغيا وافتراضيا وهذا لا ينعش جسمه المتغذي من منتجات الواقع الحي.

نخلص الى القول بأن ما يقوم به علم الاجتماع التطبيقي هو:

1. تقديم توصيات عملية في تطبيقها بحيث ل تتعارض مع اصحاب القرار
2. قياس نتائج برامج أنمائية او تأهيلية او مرحليه
3. طرح وسيلة مبدعه في تطبيق توصيات بحثية ميدانيه

اذ أن الفعل المبدع يعني الابتكار الذي يذهب الى ثلاثة مجالات في هذا الشأن و هي ابتكار في الخدمات و الادوار و الحاجات ,أي يكون هناك ابتكار لخدمات جديدة تش بع حاجات الناس القائمة , او يحصل ابتكار في بلورة ادوار جديدة ل لفراد أو ابتكار خدمات تشبع مستلزمات التماثل الجديد للفرد.

صفوه القول هو أن علم الاجتماع التطبيقي يترعرع في ظل المستجدات و الابتكارات الاجتماعية التي تأتي على شكل توصيات علمية.

و من أجل تثمير التوصيات فأنه ليس بالضرورة أن اصحاب القرار أو صناع السياسة الاجتماعية:

1. لا يتفقون مع اهداف الباحثين التطبيقيين
2. أو أنهم يتحدون كفاءة و اهلية الباحثين في بحثهم.
3. او أنهم لا يعترفون بقيمة البحث التطبيقي.

في الواقع ليس لمثل هذه الافتراضات من واقع , بل أن واقع الحال هو وجود فجوه بينهما فحواها أن صناع القرار ل يقيمون و يقدرون اهميه و جدوى نتائج البحث الاجتماعي كما يقدرها الباحث الاجتماعي بذات الوقت فأن الباحثين التطبيقيين غير مطلعين على المتغيرات اللاعلمية و اللا موضوعية بل الشخصية و المصلحية التي تلعب دورا مؤثرا على اصحاب القرار عند وضعهم للسياسة الاجتماعية او عند اتخاذ قراراتهم.

وهذه الفجوة تحجب وصول اصحاب القرار لتفهم توصيات الباحثين التطبيقيين مما ينتج عنه اعتراضهم على التوصيات المقدمة من الباحثين حيث يفهم ذلك على أنه مقاومة من قبلهم , لكن سواء اكان الاعتراض معقول او غير معقول فأن سببه الفجوة بينهما و ليس وجود موقف مسبق ضد الباحث التطبيقي , او أن اصحاب القرار لا يريدون مشاهدة نتائج الباحث , فضلا عن وجود حقيقه الاختلاف في الر أي بين كافة الاختصاصات و الناس.